جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم إقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

بعنوان

دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تحفيز المقاولاتية في الجزائر

دراسة حالة وكالة غرداية للفترة2011-2018

من إعداد الطالبة : شيلة حنان

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ :17 جوان2019

أمام لجنة المكونة من السادة :

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
بن سانية عبد الرحمان	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	رئيسا
بلخير فاطمة	أستاذ مساعد أ	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
بدة عيسى	أستاذ مساعد أ	جامعة غرداية	مشرفا مساعدا
أولاد الهدار فاتح	أستاذ مساعد أ	جامعة غرداية	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير و العلوم التجارية

الشعبة: علوم إقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

بعنوان

دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تحفيز المقاولاتية في الجزائر

دراسة حالة وكالة غرداية للفترة2011-2018

من إعداد الطالبة : شيلة حنان

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 17 جوان 2011

أمام لجنة المكونة من السادة :

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
بن سانية عبد الرحمان	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	رئيسا
بلخبر فاطمة	أستاذ مساعد أ	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
بدة عيسى	أستاذ مساعد أ	جامعة غرداية	مشرفا مساعدا
أولاد الهدار فاتح	أستاذ مساعد أ	جامعة غرداية	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

إهداء

بعد انجاز طويل من بحر المعرفة هاهي سفينتي ترسو بسلام عند أهم محطة من محطات طلب العلم لتواصل مسيرتها في المستقبل إلى الدراسات العليا بمشيئة الله، إلى من كان معي في كل حركة و سكون إلى من أمدني بالعون حين أجحف الناس و إلى من سكب على قلبي الطمأنينة و أن الحيرة لا يذهبها إلا الرضا بقضائك إليك ربي .

بإسم كل قطرة عرق ندى لها جبيني فمسحتها دقات قلوبهم التي تنبض ناطقة بالدعوات و الصلوات لي

بإسم كل لحظة يأس كادت كم من مرة تثبطني عن مبتغاي و هدفي فبددتها ثقتهم بي و وقوفهم إلى جانبي

إلى من غرست فيا حب القيم و المثل فصارت دستور حياتي أمي

إلى من هو سري في الوجود و تاج راسي و وسام صدري أبي

إلى شموع حياتي و مصابيح الدجى إخوتي

إلى من كانت سندا لي في حياتي و مشواري و شاطرتني أفراحي و أحزاني إلى اغلي ما لدي في هذه الحياة الحنونة أختي سامية

إلى من حملت معهم مشعل العلم و الصداقة كل واحد باسمه دفعة السنة الثانية ماستر تخصص اقتصاد نقدي و بنكي 2019/2018

إلى من أحبني و عرفني و إلى كل من خطرت في ذهنه يوما

إلى كل سكان مدينة غرداية

شكر و عرفان

بدءا ذي بدا نحمد الله العلي القدير و نشكره على عونه و توفيقه في انجاز هذا العمل المتواضع

أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة المشرفة بلخير فاطمة على إرشاداتها القيمة و متابعتها لعملي فأجرها على الله

كما أتقدم بشكري و ثنائي إلى كل عمال الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI كل من وكالة غرداية الاغواط و رقلة مديرية الفلاحة و ومديرية الصناعة و المناجم على حفاوة الاستقبال و حسن المعاملة و على المعلومات القيمة التي لم يبخلوا بها فجزاهم الله خيرا .

كما اشكر عمال مكتبة غرداية على مساعدتهم لي و اشكر كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية ، و كل من قدم لي يد المساعدة و لو بكلمة طيبة

و أخيرا أتقدم بالشكر إلى كل من أزال غيمة جهل مررت بها برياح العلم الطيبة و لكل من أعاد رسم ملامحي و لكل من يستحق كلمة شكر و عرفان

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تحفيز المقاولاتية بالجزائر و على وجه التحديد ولاية غرداية .

حيث أضفت الدراسة إلى أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، بإعتبارها جهاز دعم مهمته تقديم الدعم لفئات مختلفة من المقاولين قد سجل نتائج ايجابية من خلال مساهمته في زيادة عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (أكثر من 500 مؤسسة منشئة على مستوى ولاية غرداية) ، غير أنها تبقى مساهمة غير كافية خاصة في سعي الجزائر لتطوير هذا القطاع و كذلك بالمقارنة مع الإمكانيات الموجودة في البلاد، و هذا راجع بشكل أساسي لعدم انسجام السياسات المعتمد عليها مع ما تتطلبه بيئة الأعمال .

الكلمات المفتاحية: مقاولاتية، ANDI، قانون الاستثمار16-09، دعم، مؤسسات صغيرة و متوسطة

Résumé

La présente étude ayant pour objectif de mettre en évidence la contribution de l'Agence Nationale du Développement d'Investissement dans l'encouragement de l'Entreprenariat en Algérie, et particulièrement dans la wilaya de Ghardaïa.

L'étude démontre que l'Agence Nationale du Développement d'Investissement ANDI qu'est un dispositif de soutien aux différentes catégories d'entrepreneurs, a réalisé de bon résultats en contribuant à la création de plusieurs petites et moyennes entreprise(plus de 500 entreprise créé au niveau de la wilaya de Ghardaïa) , néanmoins cela reste insuffisant compte tenue des perspectives de l'Algérie dans le développement de ce secteur et les capacités dont il dispose le pays , et cela est dû essentiellement à l'incompatibilité des politiques adaptées avec les exigences de l'environnement des affaires .

Mots clefs : Entreprenariat, ANDI, Loi d'investissement 16-09, Soutien, Petites et moyennes entreprises

قائمة المحتويات الصفحة

- الإهداء I
- الشكر. II
- ملخص البحث III
- قائمة المحتويات IV
- قائمة الجداول V
- قائمة الأشكال. VI
- قائمة الاختصارات والرموز VII
- قائمة الملاحق IX

❖ مقدمة ..... أ

❖ الفصل الأول : الأدبيات النظرية حول المقاولاتية 04

- تمهيد 05
- المبحث الأول : الاطار المفاهيمي للمقاولاتية 06
- المطلب الأول: ماهية المقاولاتية 06
- المطلب الثاني: المقاولاتية في الجزائر 14
- المبحث الثاني :الدراسات السابقة 24
- المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية 24
- المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية 26
- خلاصة. 30

❖ . الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية (دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بغرداية) 31

- تمهيد 32
- المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة 33
- المطلب الأول: منهجية وطريقة إعداد الدراسة 33
- المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة 42
- المبحث الثاني : تحليل و تفسير النتائج المتوصل إليها 43
- المطلب الأول: النتائج المتوصل إليها 43
- المطلب الثاني: مناقشة النتائج 58
- خلاصة 64

❖ خاتمة 65

❖ قائمة المراجع ..... -

❖ الملاحق ..... -

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول (01)	أوجه الاختلاف بين المقاولاتية و المقاولاتية المؤسسسية	09
جدول (02)	أنواع المقاولات	11
جدول (03)	المستوى الأول للاستثمار في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	19
جدول (04)	المستوى الثاني للاستثمار في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	19
جدول (05)	الصيغة الثلاثية في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة	20
جدول (06)	صيغ تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	21
جدول (07)	حصيلة المشاريع قبل و بعد افتتاح الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على مستوى ولاية غرداية خلال الفترة 2002-2018	43
جدول (08)	عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة حسب السنوات خلال الفترة 2011-2018	44
جدول (09)	عدد المشاريع المحلية و الأجنبية المصرح بها لدى الوكالة خلال الفترة 2011-2018	45
جدول (10)	حصيلة المشاريع حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2011-2018	46
جدول (11)	حصيلة المشاريع حسب طبيعتها القانونية خلال الفترة 2011-2018	49
جدول (12)	حصيلة المشاريع حسب نوع الاستثمار خلال الفترة 2011-2018	50
جدول (13)	حصيلة المشاريع حسب الشكل القانوني للمؤسسة خلال الفترة 2011-2018	52
جدول (14)	حصيلة المشاريع حسب البلديات لولاية غرداية و قطاع النشاط خلال الفترة2011-2018	53

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
شكل (01)	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بغرداية.	**35**
شكل (02)	تطور عدد المشاريع حسب السنوات خلال الفترة 2011-2018	**44**
شكل (03)	عدد المشاريع الأجنبية و المحلية المسجلة لدى الوكالة خلال الفترة 2011-2018	**45**
شكل (04)	حصيلة الوكالة حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2011-2018	**47**
شكل (05)	توزيع مناصب الشغل للمشاريع المسجلة حسب النشاط خلال الفترة 2011-2018	**48**
شكل (06)	توزيع المبالغ المشاريع المصرح بها حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2011-2018	**48**
شكل (07)	توزيع المشاريع حسب الطبيعة القانونية خلال الفترة 2011-2018	**50**
شكل (08)	توزيع المشاريع حسب نوع الاستثمار خلال الفترة 2011-2018	**51**
شكل (09)	حصيلة الوكالة حسب الشكل القانوني للمؤسسات خلال الفترة 2011-2018	**52**
شكل (10)	توزيع المشاريع حسب النشاط و البلديات على مستوى ولاية غرداية خلال الفترة 2011-2018	**54**

قائمة المختصرات و الرموز:

اختصار الرمز	الدلالة
ANDI	**الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار** **Agence nationale de d'développement d'investissement**
APSI	**وكالة دعم ومتابعة الاستثمار** **Agence de soutien et de suivi d'investissement**
CALPI	**لجنة المساعدة على تحديد الموقع و ترقية الاستثمار** **Comité d'assistance , de localisation et de promotion d'investissement**
ANSEJ	**الوكالة الوطنية دعم و تشغيل الشباب** **Agence nationale de soutien à l'emplois des jeunes**
ANDPME	**الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** **Agence nationale de développement de petites et moyennes entreprises**
CNAC	**الصندوق الوطني للتأمين على البطالة** **Caisse nationale d'assurance chômage**
ANGEM	**الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** **Agence nationale de gestion du micro crédit**
FGAR	**صندوق ضمان القروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** **Fonds de garanties des crédits aux petites et moyennes entreprises**
CGCI-PME	**صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة** **Caisse de garanties des crédits d'investissement aux petites et moyennes entreprises**
FNRDA	**الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية** **Fonds national de régulation et de développement agricole**
FNPAAT	**الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية** **Fonds national pour la promotion des activités artisanat traditionnelle**
FNSEJ	**الصندوق الوطني لضمان القروض لدعم تشغيل الشباب** **Fonds nationale de garanties de soutien a l'emplois des jeunes**
SOFINANCE	**الشركة المالية للاستثمار و المساهمة و التوظيف** **Société financière d'investissement de participation et de placement**
ASICOM	**الشركة الجزائرية السعودية للاستثمار** **Société Algéro Saoudienne d'investissement**
FINALEP	**الشركة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة** **Société financière Algéro Européenne de participation**

الشباك الوحيد اللامركزي **Guichet unique décentralisé**	**GUD**
الرسم على القيمة المضافة **Taxe sur la valeur ajouté**	**TVA**
الرسم على النشاط المهني **Taxe sur l'activité professionnelle**	**TAP**
الضريبة على أرباح الشركات **Impots sur le bénéfice des sociétés**	**IBS**
مؤسسة فردية **Enterprise individuelle**	**E.I**
شركة ذات المسؤولية المحدودة ذات الشخص الوحيد **Entreprise unipersonnel à responsabilité limité**	**EURL**
شركة تضامن **Société en nom collectif**	**SNC**
شركة ذات أسهم **Société par actions**	**SPA**
شركة ذات مسؤولية محدودة **Société a responsabilité limité**	**SARL**

قائمة الملاحق:

الملحق	عنوان الملحق
ملحق(01)	شهادة تسجيل الاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
ملحق(02)	طلب تعديل شهادة تسجيل
ملحق(03)	قائمة السلع و الخدمات
ملحق(04)	شهادة الشراء بالإعفاء
ملحق(05)	محضر معاينة الدخول في الاستغلال
ملحق(06)	قائمة النشاطات المستثناة من المزايا
ملحق(07)	قائمة السلع و الخدمات المستثناة من المزايا
ملحق(08)	مطبوعات ترويجية خاصة بالوكالة

مقدمة

أ. توطئة:

أصبح من الواضح الدور الذي يمكن أن تقوم به فئة المقاولين في مجتمع معين، بسبب قدرتهم على خلق أفكار جديدة و تحويلها إلى مؤسسات صغيرة قابلة للازدهار و النمو و المساهمة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

و مما لا شك فيه أن ترقية المقاولاتية تحتاج إلى دعم من طرف الدولة و مؤسساتها العمومية خصوصا في الدول النامية التي يواجه فيها حاملي الأفكار عقبات مختلفة تحول دون تجسيد أفكارهم إلى مشاريع على ارض الواقع.

و الجزائر كغيرها من الدول سعت و لازالت تسعى لتوفير مناخ مقاولاتي يتماشى و التوجه الاقتصادي (اقتصاد السوق) الذي تبنته بعد التخلي عن الاشتراكية،و تماشيا مع هذا التوجه بالإضافة إلى إمضاء اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و ترتيبات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، باشرت الجزائر سن مجموعة هائلة من القوانين ، أوجدت العديد من الهيئات و المؤسسات ، و من بين القطاعات التي ركزت عليها الحكومة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، لذا تم خلق وكالات و هيئات تخدم هذا القطاع.

و من أهم هذه الهيئات نجد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و التي تعول عليها الدولة كثيرا في تحقيق برامجها لتنشيط العملية المقاولاتية خاصة بعد سن القانون 16-09 المتعلق بالاستثمار.

على ضوء كل ما سبق نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ب. الإشكالية الرئيسية:

- كيف كانت مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تحفيز المقاولاتية بالجزائر-حالة غرداية-؟

و للإجابة على هذه الإشكالية يمكن الاستعانة بمجموعة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

- لماذا الاهتمام بالمقاولاتية و ما إطارها النظري؟
- فيما تتمثل الإجراءات و التدابير التي توفرها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لتحفيز المقاولاتية؟
- ما هي وضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المسجلة لدى الوكالة على مستوى ولاية غرداية؟
- ماذا وفر القانون الجديد 16-09 من متطلبات للمقاولين و حتى تؤدي الوكالة دورها جيدا ؟

ت. الفرضية الرئيسية:

تساهم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بشكل كبير في تحفيز المقاولاتية بالجزائر-حالة غرداية-

ث. الفرضيات الفرعية:

– هناك العديد من الإجراءات و التدابير الجديدة التي توفرها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI لتحفيز المقاولاتية.

– هناك علاقة ايجابية بين برنامج الدعم ANDI و زيادة إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى ولاية غرداية.

– وفر القانون 16-09 أرضية قانونية مقبولة إلى حد معين لتجاوز بعض العراقيل التي كانت تواجه المقاولين.

ج. مبررات اختيار الموضوع:

– الاهتمام المتزايد الذي يحظى به موضوع المقاولاتية من طرف الباحثين و الاقتصاديين و الحكومات.

– الرغبة الشخصية في التعمق في مجال المقاولاتية خاصة إنشاء و تطوير المؤسسات

– تماشي الموضوع مع التخصص المهني و الرغبة في دراسة القوانين الجديدة المنظمة لسير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

– تسليط الضوء على دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار باعتبارها جهاز غير تمويلي على غرار أجهزة الدعم الأخرى.

– التطلعات المستقبلية في إنشاء مشروع صغير

ح. أهداف الدراسة :

– محاولة البحث في موضوع المقاولاتية باستعراض أهم المفاهيم المتعلقة بالموضوع.

– محاولة إبراز الدور الذي تقوم به الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على ضوء القانون الجديد 16-09 من خلال ما توفره من تحفيزات و امتيازات مقدمة للمقاولين

– دراسة و تحليل حصيلة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بناءا على بعض المؤشرات الاقتصادية من 2011 الى غاية 2018 .

خ. أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها تخوض في مدى حاجة المقاولاتية إلى آليات الدعم و المساعدة لإنشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

يركز موضوع الدراسة حول متغيرين أساسيين هما المقاولاتية و الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كجهاز لدعم و مرافقة إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فلهذا فإن أهمية البحث تأتي من أهمية هذه المتغيرات في تفاعلها و ترابطها لخدمة هذا القطاع من الاقتصاد.

إبراز الايجابيات و النقائص للبيئة الاقتصادية و التشريعية بالجزائر بغرض الوصول إلى مناخ أعمال مشجع على النشاط المقاولاتي.

د. حدود الدراسة:

تم إعداد الإطار النظري للبحث بالاعتماد على مجموعة من المراجع و الدراسات التي تناولت موضوع المقاولاتية ، كما تم الاعتماد بشكل كبير على القوانين و المراسيم فيما يخص الإطار التشريعي لدعم المقاولاتية في الجزائر

حدود مكانية: تم اختيار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بغرداية من أجل الدراسة الميدانية.

حدود زمنية: أجريت الدراسة خلال الموسم الجامعي 2018-2019، حيث قمنا بتسليط الضوء على مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في مجال المقاولاتية و ذلك بالتركيز على وكالة غرداية باعتبارها احد أهم وكالات الجنوب ، من خلال عرض الإحصائيات المتمثلة في عدد المشاريع المصرحة لديها خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى غاية 2018.

ذ. منهج البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا، و محاولة إثبات صحة الفرضيات المقترحة من عدمها اعتمدنا:

المنهج الوصفي في الجانب النظري الذي يعتمد على جمع المعلومات و البيانات ، بالإضافة إلى اعتماد منهج دراسة حالة بهدف إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي من خلال دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية غرداية، عن طريق جمعنا للإحصائيات و عرضها و تحليلها.

ر. هيكل البحث:

من أجل دراسة موضوع البحث و محاولة الإحاطة بمختلف جوانبه ارتأينا تقسيم دراستنا إلى فصلين حاولنا فيهما الإلمام بكل الجوانب التي يمكن عن طريقها إيجاد أجوبة كافية للتساؤلات المطروحة، سيتم تقسيم هذين الفصلين كما يلي:

الفصل الأول: سنتناول فيه الأدبيات النظرية حول المقاولاتية بحيث سيتم تقسيمه إلى مبحثين الأول يوضح الإطار المفاهيمي للمقاولاتية و دورها في الاقتصاد ، و كذا استعراض أهم محطات المقاولاتية في الجزائر مع الإشارة إلى بعض سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر ، أما المبحث الثاني سيتضمن مجموعة من الدراسات السابقة التي تطرقت إلى مواضيع مماثلة لدراستنا.

الفصل الثاني :الجانب التطبيقي للدراسة و فيه دراسة حالة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية غرداية، سنتناول في هذا الفصل في المبحث الأول منه منهجية الدراسة و الأدوات المستخدمة في الدراسة، أما المبحث الثاني سيتم عرض النتائج المتوصل إليها و مناقشتها.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول المقاولاتية

تمهيد :

لقد عرف النظام الاقتصادي العالمي تطورات كبيرة يمكن اعتبارها السبب الرئيسي في تباين المكانة التي احتلتها المقاولاتية، إذ تحولت إلى موضوع محوري للنقاش في عدد كبير من بلدان العالم التي أصبحت ترى في عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محركا للتطور الاقتصادي، حيث أصبح دور المقاولاتية لا يقتصر على رفع مستويات الإنتاج و زيادة العائدات الناتجة عن نشاط المبادرات المقاولاتية الجديدة، بل يتعداه ليشمل دورها في تجديد النسيج الاقتصادي من خلال تعويض المبادرات الفاشلة و إعادة التوازن للأسواق، بالإضافة إلى دورها الكبير في تشجيع الابتكارات الجديدة، ليمتد أثرها و يشمل حتى المؤسسات القائمة التي تجد نفسها مضطرة للتكيف مع المتغيرات الحاصلة من أجل تعزيز قدراتها التنافسية بما يضمن بقاءها في السوق .

و تعد الجزائر من بين الدول التي تبنت مجموعة من السياسات الإصلاحية و الإجراءات بهدف دعم و ترقية المقاولاتية و هذا من خلال عدة محاور تتعلق بالإطار التشريعي الجبائي ، المالي و كذا أجهزة دعم و مرافقة المقاولين في كل البرامج الإصلاحية التي عرفها الاقتصاد الوطني .

من هذا المنطق سوف نحاول بناء هذا الفصل من خلال التطرق إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: ماهية المقاولاتية

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية

برزت المقاولاتية كمفهوم شائع الاستعمال و التداول بشكل واسع، و هذا كونها أصبحت تمثل احد أقطاب الاقتصاد، و ما يؤكد هذا تزايد الملتقيات العلمية و الأيام الإعلامية التي تناقش ظاهرة المقاولاتية إضافة إلى الإعانات و التسهيلات التي تمنحها الدولة للنهوض بقطاع المقاولاتية نظرا لمساهمته الفعالة في تطوير التنمية الاقتصادية ، كما يمكن اعتبار المقاولاتية النواة الأولى في بناء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و حتى الكبرى .

في هذا المبحث سنتطرق إلى المفاهيم العامة حول المقاولاتية و كذا واقعها في الجزائر.

المطلب الأول: ماهية المقاولاتية

لقد تعددت التعاريف للمقاولاتية و تنوعت حسب مجال كل باحث و تخصصه و ما زاد هذا التنوع الدور الكبير و الفعال الذي أصبحت تلعبه المقاولاتية في المساهمة في إنشاء مؤسسات مبتكرة خاصة مع اتجاه غالبية دول العالم بما فيها النامية إلى تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

أولا: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية .

هناك العديد من التعاريف التي تضمنت معنى المقاولاتية لكن ما يجدر الإشارة إليه هو انه لا يوجد تعريف عام و شامل لهذا المصطلح، بعد أن تناول العديد من الاقتصاديين و الإداريين مسألة المبادرة الفردية و المقاولة ، كل حسب وجهة نظره.

1. تعريف المقاولاتية:

يعرف ريتشارد كانتيلون Richard Cantillon و هو أول من ادخل مصطلح المقاولاتية إلى النظرية الاقتصادية و الذي يرى أن المقاولاتية هي[1]:" تحمل للمخاطر".

عرف شومبيتر shumpeter المقاولاتية على أنها[2] : "التفكيك الخلاق، حيث يمثل هذا التفكيك الخلاق المحرك و الدافع الذي يحفظ رأس المال، و يساعد المقاول و يدفعه للتقدم من خلال الأفكار الخلاقة و المبدعة،و التي قد تبدو قوية و مبدعة باعتبار أن المقاولين لا يقتصر عملهم فقط على تجميع و تراكم أي نوع من السلع، بل يوظفون توافقات جديدة بطريقة جديدة".

[1] مجدي عوض مبارك، الريادة في الأعمال، عالم الكتاب الحديث، الأردن،الطبعة الأولى ،2010،ص 19.
[2] المرجع السابق ،ص 22.

كما عرفها أيضا هيريش و آل Hirich و Al بأنها[1]: "عملية خلق و توليد شيء جديد ذي قيمة من خلال تكريس الوقت و الجهد اللازمين ، و افتراض المخاطر المالية و النفسية و الاجتماعية و حالة اللاتأكد و استلام مكافآت مالية و نفسية نتيجة لهذه العملية".

من خلال ما سبق يمكن أن نقول أن المقاولاتية عبارة عن السيرورة التي تبدأ بفكرة و تنتهي بعرض خدمة أو منتوج جديد، مع حسن تدبير الموارد الضرورية و التنسيق بينها، و ذلك عن طريق الأخذ بالمبادرة و تحمل المخاطر لتجسيدها عن طريق خلق مؤسسة جديدة أو تطوير مؤسسة قائمة بذاتها.

و يبدو واضحا من خلال هذه التعريفات أن المقاولاتية هي عبارة عن الألية التي من خلالها يتمكن المقاولون ليس فقط من تجسيد أفكارهم و مشاريعهم على ارض الواقع وحسب بل أيضا يتسنى لهم الإشراف على سيرها الحسن و حتى توسيعها في الإطار القانوني المناسب، و من هنا اكتسبت المقاولاتية مكانة مهمة عند الحديث عن تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و من خلال هذا التعريف نستنتج أن مفهوم المقاولاتية يتمحور حول النقاط التالية:

- ✓ المقاولاتية تتطرق إلى المقاول على أساس أنه شخص يتفرد بخصائص معينة.
- ✓ المقاولاتية عموما تتحدث عن الإبداع و الابتكار.
- ✓ المقاولاتية هي خلق أو إنشاء مؤسسة جديدة أو تطوير مؤسسة قائمة.
- ✓ المقاولاتية هي خلق للقيم.
- ✓ المقاولاتية تتضمن المخاطرة.

2. تعريف المقاول:

مصطلح مقاول ظهر في فرنسا خلال القرن السادس عشر و هي كلمة مشتقة من الفعل entrprendre و الذي معناه باشر، التزم، تعهد.[2]

و يمكن تلخيص أهم التعاريف فيما يلي:

تعريف كانتيلون cantillon: المقاول هو[3]: "صاحب رأس المال الذي يتحمل المخاطر الناجمة عن اللايقين".

[1] ايهاب سمير زهدي القبج، نعمة عباس الخفاجي، ريادة الاعمال الداخلية، دار الايتام، الاردن،2015، ص 27.

[2] آسيا بن عمر و آخرون، هياكل دعم المقاولاتية لترقية المشاريع في الجزائر، مجلة العلوم الادارية و المالية ، المجلد 02، العدد02، الجزائر،جوان 2018 ،ص 446.

[3] لفقير حمزة، تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولاتية،اطروحة دكتوراه ،تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير،جامعة بومرداس، الجزائر، الدفعة 2008-2009 ،ص 03.

تعريف اللجنة الأوروبية: المقاول يمكن اعتباره ذلك الفرد الذي يأخذ و يتحمل الأخطار بجمع الموارد بشكل فعال، يبتكر في إنتاج خدمات و منتجات بطرق جديدة يحدد الأهداف التي يريد بلوغها، و ذلك بتخصيصه الناجح للموارد .[1]

تعريف ساي jean baptise say: هو شخص الذي يتحمل المخاطر و القادر على استغلال الفرص و التنسيق بين عوامل الإنتاج المختلفة، لإنتاج السلع من اجل الحصول على الربح.[2]

و على ضوء هذه التعاريف يمكن أن نقول أن المقاول هو الشخص الذي تجتمع فيه مجموعة من الخصائص:

- الشجاعة و الرغبة في أن يبدأ العمل.
- الاستعداد و الميل نحو المخاطرة
- الرغبة في النجاح، الثقة بالنفس، الاندفاع للعمل
- الالتزام ،منهجي و منظم، مبدع في العمل .

3. مصطلحات ذات العلاقة بالمقاولاتية.

- **الروح المقاولاتية:**

بداية يجب أن نفرق بين مصطلح روح المقاولاتية و روح المؤسسة فهذه الأخيرة تعرف على أنها مجموعة المواقف العامة و الايجابية إزاء مفهوم المقاول و المؤسسة، أما روح المقاولاتية فلها معنى اشمل ، لأنها إضافة إلى ذلك فهي مرتبطة بالمبادرة و النشاط فالأفراد الذين لديهم روح المقاولاتية لهم إرادة تجريب أشياء جديدة أو القيام بالأشياء بشكل مختلف، و يمكن أن نعرفها على أنها[3]: تلك المبادرة التي يبديها الفرد بقدرته على الخروج عن المألوف في التفكير و يحصل التغير من خلال العملية التي يصبح عندها الفرد حساسا للمشكلات التي يواجهها و التغيرات التي تحدث في البيئة المحيطة فعندها يوجه التفكير الإبداعي نحو متطلبات الحياة العملية و خاصة في مجال الأعمال .

- **الثقافة المقاولاتية:**

هي مجمل المهارات و المعلومات المكتسبة من فرد أو مجموعة من الأفراد و محاولة استغلالها و ذلك بتطبيقها في رؤوس الأموال و ذلك بإيجاد أفكار مبتكرة جديدة، ابتكار في مجمل القطاعات الموجودة إضافة إلى وجود هيكل

[1] **حدة عابد،** دور حاضنات الاعمال في دعم و تمويل المشاريع المقاولاتية، مذكرة ماستر ، تخصص محاسبة و مالية ، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، دفعة 2016-2017 ص06.

[2] عائشة بوثلجة، التوجه نحو تشجيع المقاولاتية الابتكارية في ايطار القانون التوجيهي 17-02 لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية،العدد 02،الجزائر، 2017، ص 335.

[3] هاملي عبد القادر ،حوحو مصطفى،محددات توجه الشباب الجامعي نحو النشاط المقاولاتي، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال، العدد 08، الجزائر، 2018، ص27

تسييري تنظيمي، و هي تتضمن التصرفات، التحفيز، ردود أفعال المقاولين، بالإضافة للتخطيط، اتخاذ القرارات، التنظيم و المراقبة، كما أن هناك 3 أماكن يمكن ن ترسخ فيها هذه الثقافة هي : العائلة، المدرسة، المؤسسة.[1]

- **المقاولاتية و القيادة:**

تلتقي المقاولاتية مع القيادة إذ أن المقاول الذي يثبت نجاحه في المؤسسة و قدرته على الإبداع و الابتكار و استغلال الفرص مما يؤدي إلى تحقيق مصلحة المؤسسة و تحقيق أهدافها الاستراتيجية في مجال تعزيز وضعها التنافسي في السوق و تحسين أداءها حيث يصبح هذا المقاول قائدا استراتيجيا في هذه المؤسسة.[2]

- **المقاولاتية المؤسسية:**

لقد تعددت المفاهيم الخاصة بالمقاولة المؤسسية corporate entrpreneurship و على العموم فهي تعني حالات التي تقوم فيه مؤسسة قائمة بالأصل بشكل جمعي –و ليس الأفراد بشكل حصري- بالعمل بطريقة إبداعية و القيام بالأنشطة المبادرة و استثمار ما يتاح من فرص لضمان استمرارية و حيوية المؤسسة سواءا على شكل إنشاء مشروعات جديدة أو قيام فرد أو مجموعة من الأفراد داخل المؤسسة بالبحث عن مناصرة لأفكارهم بخصوص خلق منتجات جديدة أو تطويرها كما يمكن أن تأخذ المقاولة المؤسسية شكل ممارسات إدارية تنظيمية تعزز سلوك الأفراد المبدعين.[3] و فيما يلي جدول يوضح أوجه الاختلاف بين المقاولاتية و المقاولة المؤسسية:

الجدول (1): أوجه الاختلاف بين المقاولاتية و المقاولاتية المؤسسسية

مجال الاختلاف	المقاولاتية	المقاولاتية المؤسسية
واقع الممارسة	نتلمسها أكثر في المؤسسات صغيرة الحجم	نتلمسها أكثر في المؤسسات كبيرة الحجم
طبيعتها و مهمتها	ابتداء مشروع صغير الحجم و إدارته	تشغيل و إدارة مؤسسة قائمة بالأصل
تحمل المخاطر و الصعاب	اقل مخاطرة و مصاعب	أكثر صعوبة و مخاطرة و خاصة المخاطر المالية
الاستقلالية و الاعتماد على النفس	نجد فيها المقاول مستقل بذاته و يعتمد على نفسه في إدارة مؤسسته	ليس مستقلا بذاته و إنما تابع لمؤسسة معينة يخضع لإجراءاتها و قوانينها
رقابة البيئة الخارجية	أكثر سيطرة على البيئة التي يعمل فيها و خصوصا لبيئة الداخلية	اقل سيطرة على البيئة التي يعمل بها

المصدر : مجدي عوض مبارك ، مرجع سبق ذكره، ص230.

[1] الجودي محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه، قسم علوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، دفعة2014-2015، ص 15.

[2] مجدي عوض مبارك، مرجع سبق ذكره، ص 226.

[3] ايهاب سمير زهدي القبج، مرجع سبق ذكره ص 42.

ثانيا: أشكال و أنواع المقاولات:

من **أشكال المقاولات** مايلي[1]:

1. **إنشاء مؤسسة من العدم:** أن عملية إنشاء مؤسسة من العدم ليست بالأمر السهل حيث تحتاج هذه المؤسسة إلى وقت حتى يستطيع المقاول فرض منتوجه في السوق، والإنشاء يحتاج الكثير من العمل، الصرامة، المثابرة ويتميز بقدر كبير من المخاطرة.
2. **إنشاء مؤسسة عن طريق التفريغ:** في هذه الحالة يقوم الأجراء من خلال الدعم المقدم لهم من طرف المؤسسات التي يعملون لصالحها بإنشاء مؤسساتهم الخاصة و المستقلة، بشراء مؤسسة موجودة بشكل مستقل عن مؤسسته الأصلية التي يغادرها و التي تقدم له بالمقابل أشكالا مختلفة من الدعم و المرافقة و ذلك بهدف تقليل من مستوى المخاطر و الفشل لدى المقاول.
3. **الحصول على الامتياز** : يمثل الامتياز نظاما تسويقيا يحتوي على اتفاقات قانونية تعطي الحق للمرخص له و المسمى أيضا الطرف الحاصل على الامتياز بقيادة عمل يملكه وفق الشروط و فترة متفق عليها مع الجهة المانحة لترخيص الامتياز.
4. **إنشاء الفروع:** في هذه الحالة يعمل المقاول لصالح المؤسسة القائمة توكل له مشروع ذو طبيعة مقاولته، الأخطار الشخصية التي يتحملها المقاول في هذه الحالة جد محدودة و في المقابل يحصل على امتيازات مماثلة لتلك الامتيازات الممنوحة للإطارات أو المدراء.
5. **المقاولة الداخلية:** تعتبر المقاولة الداخلية مخرجا للمؤسسات يمكنها من تفادي انعكاسات السلبية لتزايد ميول الأفراد إلى العمل الحر و الاستقلالية ، و هي التي من خلالها يقوم موظف أو مجموعة من الموظفين بالشراكة مع المؤسسة التي يعملون لديها ينشؤون نشاط جديد أو يخلقون التجديد أو الإبداع في هذه المنظمة.

أنواع المقاولات:

تتنوع المقاولات تنوعا كبيرا نتيجة لتنوع الأعمال التي يلتزم بها المقاول بأدائها، وهذه الأعمال تختلف من مقاولة إلى أخرى بحسب اعتبارات عديدة وتصنف المقاولات حسب معايير مختلفة حسب الجدول التالي:

[1] عبد القادر شارف، لعلا رمضاني ،الآثار الاجتماعية و الاقتصادية للمشاريع المقاولاتية،مجلة اقتصاديات المال و الأعمال ، الجزائر ،2017،ص 237، متوفرة على الموقع : www.asjp.cerist.dz يوم 2019/02/15، ص ص 240،241.

جدول(2): يوضح أنواع المقاولات

المعيار	التصنيف
مقاولة ملكية رأس المال	– مقاولة عمومية – مقاولة خاصة – مقاولة فردية أو جماعية – مقاولة شبه عمومية
حجم المقاولة	– مقاولات صغيرة مثل المهن الحرة – مقاولات كبيرة مثل مصانع
نشاط المقاولة	–القطاع الأول ينشط في القطاع الفلاحي و تربية المواشي القطاع الثاني يقوم بأنشطة الصناعات التركيبية و التحويلية و الكيماوية –القطاع الثالث تجاري، صناعي ، خدماتي
من حيث طبيعة عملها و هدف تخصيصها	المقاولات التجارية وتضم مقاولات التوزيع، الإنتاج، تقديم الخدمات، مقاولات المساعدة والوساطة أو الدعم – المقاولات الصناعية تقوم على المعطيات الاقتصادية –المقاولات الفلاحية تضم المقاولات التي تعتمد على النشاط الفلاحي –المقاولات الحرفية يقصد بها مقاولات الحرف اليدوية. –المقاولات البنكية والمالية تقوم بالعمليات النقود والائتمان كالمقاولات أو الشركات البنكية والبورصة والتأمين.

المصدر : عبد القادر شارف، لعلا رمضاني ،الآثار الاجتماعية و الاقتصادية للمشاريع المقاولاتية،مجلة اقتصاديات المال و الأعمال ، الجزائر ،2017،ص 237، متوفرة على الموقع : www.asjp.cerist.dz يوم 2019/02/15، ص ص241،240.

ثالثا: أهم النماذج التي تناولت المقاولاتية

1. نموذج الحدث المقاولاتي لسوكول و شابيرو sokol وshapero:

سعى هذا النموذج إلى تفسير أو دراسة العناصر المفسرة لاختيار المقاولة، أصحاب هذا النموذج قاموا بنمذجة تكوين الحدث المقاولاتي آخذين بعين الاعتبار عبارة الانتقال، انطلاقا من البيئة التي يعيش فيها المقاول بحيث أن

هناك بعض الأحداث المتعلقة بحياته المهنية أو الشخصية تتسبب من خلال انهيار نفسي أو مادي في تغير مسار حياة المقاولين المحتملين[1] ، هذه الأحداث تساهم في ترسيب القرار المقاولاتي (أي نشوء النية) و يمكن تقسيم هذه الأحداث حسب النموذج إلى 3 مجموعات[2]:

- الانتقادات السلبية: كالطلاق و الطرد من العمل،هذا يعني المعاناة من صدمة في حياة الفرد خاصة كانت أو مهنية و التي تؤدي إلى إيقاظ الرغبة لديه في المقاولاتية.
- الظروف الوسيطة: كالخروج من الخدمة العسكرية، المدرسة، السجن ، يعني الظروف التي تؤدي الى إلى انقطاع هام وقع في مرحلة من مراحل الحياة.
- الانتقادات الايجابية: كتأثير العائلة و تواجد الفرص في السوق ، عموما هذه الأحداث يكون مصدرها الفرص و ليست دائما مهنية كالاستجابة لهواية أو انشغال ثانوي .

يعرف الكاتبان مجموعتين من المتغيرات الوسيطية هما: إدراك الشخص لرغباته وإمكانية الإنجاز، واللذان يكونان نتاج المحيط الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي. وهما تختلفان من فرد لآخر، وتساعدان في تحديد الأفعال الواجب القيام بها.

2. نموذج الثقافة المقاولاتية J.P Sabourine و Gasse. Y:

حيث يبرز المراحل التي تقود لبروز وظهور المقاولين بين فئة المتمدرسين، بالأخص الذين تابعوا تكوين في مجال المقاولة، حيث ومن خلال تحليل ثمانية برامج تكوينية لاحظ الباحثان أنه توجد علاقة إيجابية بين التوجهات المقاولاتية للفرد والإمكانيات المقاولاتية[3]. أما عن العوامل التي تؤثر على هذا النموذج فتنقسم إلى ثلاثة مجموعات[4]:

- المسبقات (Les antécédents) : وتمثل مجموع العوامل الشخصية والمحيطية التي تشجع على ظهور الاستعدادات عند الفرد. حيث لاحظ الباحثان بأن الطلبة الذين لديهم آباء يعملون لحسابهم الخاص لديهم إمكانيات مقاولاتية أكبر بالمقارنة مع الآخرين.
- الاستعدادات Les prédisposition: وهي مجموع الخصائص النفسية التي تظهر عند المقاول. وهي المحفزات، المواقف، الأهلية والفائدة المرجوة، والتي تتفاعل في ظل ظروف ملائمة لتتحول إلى سلوك.
- تجسيد الإمكانيات والقدرات المقاولاتية في المشروع: وهذا يكون تحت تأثير الدوافع المحركة والتي تشمل العوامل الإيجابية وعوامل عدم الاستمرارية (انقطاع).

[1] بن اشنهو سيدي امحمد و اخرون ، نموذج sokolو shapero للنية المقاولاتية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد الثالث عشر، الجزائر،2018 ، ص271.

[2] المرجع السابق ، ص 271.

[3] بوعبدلي أحلام، محاضرات مقياس المقاولاتية ، ماستر تخصص اقتصاد نقدي و بنكي ، قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة غرداية، السنة الجامعية 2019/2018.

[4] المرجع السابق.

فكلما زادت كثافة الدوافع المحركة فهي تشجع الأفراد أكثر على خلق مؤسسة، والأفراد الذين يملكون إمكانيات وقدرات مقاولاتية أكبر فهم يحتاجون لدوافع محركة أخف.

3. نموذج نظرية السلوك المخطط A. Jazen:

تهدف هذه النظرية للتنبؤ و فهم السلوك بحيث تفترض أن السلوك يتحدد من خلال نية تنفيذه (يعني أن الناس تفعل ما تنوي القيام به)

و بالتالي النظرية ترتكز على 3 متغيرات رئيسية و التي تؤثر على نية الأفراد على أداء سلوك معين و هي[1]:

- المواقف تجاه السلوك: يعني توفر الرغبة الشخصية في أداء السلوك حيث يوضح هذا البناء أن هذا الموقف يعتمد على التوقعات و الاعتقادات الخاصة بالمداخيل الناتجة عن هذا السلوك
- المعايير الشخصية: الناتجة عن الضغط الاجتماعي و المتعلق مثلا بما يتصوره الوالدين، العائلة، الأصدقاء بأن يكون محامي ، طبيب، مقاول، أي الناتجة عن التحسيس الذي يكون من طرف محيط الشخص كالعائلة أو حتى الدولة.
- إدراك الرقابة على السلوك: تشير إلى درجة المعرفة و السيطرة التي يملكها الفرد على قدراته الخاصة، تجاربه و العقبات السابقة و كذلك الموارد و الفرص لتحقيق السلوك المرغوب فيه.

رابعا: الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للمشاريع المقاولاتية.

تلعب المقاولاتية دورا كبيرا في الاقتصاد الوطني، لأنها قادرة على أن تساهم و بشكل فعال في إعادة تقويم و هيكلة الإنتاج في العديد من الدول النامية ، و فيما يلي سنلخص أهم الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للمقاولاتية:[2]

- زيادة متوسط دخل الفرد، و التغيير في هياكل الأعمال و المجتمع .
- الزيادة في جانبي العرض و الطلب.
- التجديد و الابتكار و القدرة على ردم الهوة بين المعرفة و حاجات السوق.
- توجيه الأنشطة للمناطق التنموية المستهدفة من طرف الدولة.
- تنمية الصادرات و المحافظة على استمرارية المنافسة.
- التكامل مع المؤسسات الكبيرة و ترابط الأعمال التجارية.

[1] بليمون عبد النور ، كربوش محمد ،دور نظرية السلوك المخطط في دراسة التوجه المقاولاتي لخريجات الجامعة، حوليات جامعة بشار، العدد 20الجزائر، 2015،ص 135،136

[2] فايز جمعة صالح نجار، عبد الستار محمد العلي، الريادة و ادارة الاعمال الصغيرة، دار بدران ، الاردن ، الطبعة الثانية، 2010، ص 45.

- العمل على تطور الاقتصاد .
- تعظيم العائد الاقتصادي .
- عدالة التنمية الاجتماعية و توزيع الثروة.
- امتصاص البطالة و تامين فرص عمل جديدة.
- المساهمة في تشغيل المرأة.

المطلب الثاني: المقاولاتية في الجزائر

شهدت الجزائر منذ الاستقلال مجموعة من التحولات الاقتصادية التي نتج عنها التخلي عن النظام الاشتراكي و التوجه نحو تطبيق سياسة اقتصاد السوق فمن الناحية التاريخية يمكن القول أن أبواب المقاولاتية في الجزائر قد فتحت أمام الجزائريين منذ أزيد من عشرين سنة عن طريق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و برامج دعم وتشغيل الشباب المختلفة.

أولا: مراحل تطور المقاولاتية في الجزائر

ترتبط المقاولاتية ارتباطا وثيقا بالتطورات التي شهدها الاقتصاد الجزائري، خصوصا على الصعيد القانوني و السياسي و فيما يتعلق بالتطورات التي شهدها الاقتصاد الجزائري يمكن التمييز بين مرحلتين:

1. مرحلة ما بعد الاستقلال إلى نهاية الثمانينات:

تميز الاقتصاد الجزائري خلال هذه المرحلة بالتخطيط المركزي الموجه ضمن الإطار الاشتراكي و هذا ما انعكس سلبا على المقاولاتية التي اقتصرت على بعض الصناعات التحويلية التقليدية ذات الطابع العائلي نظرا لاحتكار الدولة لمختلف القطاعات الاقتصادية، مما ساهم في تكوين بيئة اقتصادية راكدة في مجال المبادرة[1]، إضافة إلى هذا فإن الوضعية العامة الرديئة للشعب الجزائري على جميع الأصعدة بسبب مخلفات الاستعمار خصوصا الطبقة الشبابية التي تعتبر الركيزة الأساسية للروح المقاولاتية كان لها اثر سلبي على المقاولاتية .

استجابة لهذه الوضعية الحرجة عمدت الدولة في الثمانينات من خلال المخططين الخماسيين الأول (1980-1984) والثاني (1985-1989) لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية، إذ أعطت السياسة الاقتصادية لمرحلة الثمانينات دورا حيويا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في تحقيق اللامركزية المنشودة، وقد كان ذلك

[1] بن زاير مبارك، بن زاير عبد الوهاب،الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و دورها في تحفيز المقاولاتية، مجلة اقتصاديات المال و الاعمال، 2017 ،ص05، متوفرة على الموقع: www.asjp.cerist.dz يوم : 20 فيفري 2019

بتوسيع من صلاحيات الجماعات المحلية في ميدان التنشيط الاقتصادي بوضع إجراءات قانونية وتنظيمية جديدة و إعطائها مكانة في سياسة التصنيع .

في فترة ما بعد الاستقلال إلى غاية نهاية الثمانينيات يمكن أن نقول أن السياسات الحكومية ركزت على الصناعات الكبيرة، وهو ما أدى لرواج مفهوم المسير في هذه المرحلة على حساب مفهوم المقاول. وحتى الاهتمام الذي حظيت به المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الثمانينات خاصة بعدما تبين عجز سياسة الصناعات المصنعة كان موجها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية، وبالتالي لم يوجه نحو استغلال الإمكانات البشرية ودعم روح المبادرة لدى الأفراد لإنشاء مشاريعهم الخاصة.

2. مرحلة ما بعد الثمانينات :

- **ما بين سنة 1988 و سنة 2000:**

دخلت الجزائر انطلاقا من سنة 1986 في أزمة اقتصادية خانقة بسبب انهيار أسعار النفط، وهو ما دفعها إلى محاولة إعادة هيكلة وخصخصة المؤسسات الاقتصادية العمومية التي كانت في أغلبها مؤسسات فاشلة، وانطلاقا من سنة 1988 أصدرت الحكومات الجزائرية المتعاقبة حزمة من القوانين والإصلاحات بهدف تحرير الاقتصاد الوطني من هيمنة الدولة، والمساواة في معاملة الاستثمارات الخاصة والعامة، مع إلغاء كل الاحتكارات وتحرير التجارة الخارجية[1] وتمثلت أهم هذه القوانين في:

قانون النقد والقرض 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990 [2]،وهو قانون منظم للاستثمار الخاص، وعرض لأول مرة مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي في الجزائر، ويحدد مجلس النقد والقرض الذي من مهامه الموافقة على المشاريع الاستثمارية العامة والخاصة.

المرسوم التشريعي المتعلق بترقية الاستثمار 93-12الصادر في 05 أكتوبر1993[3]،هذا القانون وضع وبشكل نهائي المؤسسات العمومية والخاصة على قدم المساواة، وضمن حرية الاستثمار لكل المتعاملين العموميين والخواص والأجانب، وعلى أساسه تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم و متابعة الاستثمار APSI في شكل (شباك موحد) في خدمة كل المتعاملين، حيث بدل إلزامية الحصول على موافقة مسبقة صار بإمكان المتعاملين فقط التصريح لدى APSI،وقد قدم هذا القانون الجديد للاستثمار أيضا الضمانات المتوقعة للمستثمرين من القطاع الخاص وخصوصا الأجانب، بشأن عدم التمييز والوضوح القانوني في تسوية المنازعات.

[1] لفقير حمزة، روح المقاولة و انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،مرجع سبق ذكره ص 119.

[2] قانون النقد و القرض 90-10 المؤرخ بـ14 افريل 1990، و المتعلق بالنقد و القرض ، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 16،الصادرة في 18 افريل 1990،ص 520.

[3] المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ بـ05 اكتوبر 1993، و المتعلق بترقية الاستثمار،الجريدة الرسمية ، العدد 64 الصادرة في 10 اكتوبر 1993، ص03.

ثم عملت الجزائر على دعم هذه المؤسسات من خلال عدة برامج نذكر منها :

- لجنة المساعدة على تحديد الموقع و ترقية الاستثمار CALPI التي تم إنشاؤها في عام 1994 .
- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ التي تم تأسيسها في 1996 .
- وكالة التنمية الاجتماعية (القرض المصغر) التي تأسست بدورها عام1996.

إذا نظرنا من الناحية التشريعية فإنه يمكن اعتبار سن هذه القوانين بمثابة بداية التحول الحقيقي لاقتصاد السوق وتحرير الاقتصاد الوطني من هيمنة المؤسسات العمومية.

- **ما بعد 2001**:

انطلاقا من سنة 2001 تزايدت وتيرة إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فالإحصائيات المنشورة انذاك تشير بوضوح لذلك، فقد أدخلت تعديلات على القوانين السابقة وهذا بإصدار الأمر الخاص بتطوير الاستثمار رقم 01-03 والصادر في 20 أوت 2001 [1]،المعدل والمتمم بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 ،والذي شمل على تسهيلات ودعم كبير للقطاع و إحلال الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار APSI بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDIمع إدخال اللامركزية في نشاطاتها وهذا بإنشاء مكاتب محلية، و إنشاء المجلس الوطني للاستثمار.

قانون توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 والصادر 12 ديسمبر 2001 [2]وعمل هذا القانون على تحديد وضبط إجراءات التسهيل الإداري اللازم تطبيقها خلال مرحلة إنشاء المؤسسة، ومنها ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها ضمن مناخ استثماري يمكن الاستفادة من مختلف أجهزة الدعم المتوفرة بالإضافة لوضع برامج وهيئات حكومية أخرى خصيصا لهذا القطاع.

المراسيم الصادرة سنة 2003 المتعلقة بالمشاتل ، المحاضن ،و مراكز التسهيل و غيرها، المراسيم الصادرة في ديسمبر 2003 المتعلقة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و أشكال الدعم . بغية توفير مناخ اقتصادي ملائم لترقية إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و بالتالي ترقية المقاولاتية.

القانون رقم 16-09 الصادر في 03 أوت 2016 [3]و المتعلق بالاستثمار و الذي صب في مجمله حول تحسين و تسهيل الإجراءات الإدارية لقبول الاستثمارات .

[1] الأمر 01-03 المؤرخ في 20 اوت 2001، و المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 47، الصادرة في 22 اوت 2001، ص 04.

[2] قانون 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، و المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77، الصادرة في 15 ديسمبر 2001، ص04.

[3] القانون 16-09 المؤرخ في 03 اوت 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 46، الصادرة في 03 اوت 2016، ص18.

كل هذه القوانين انجر عنها إنشاء الكثير من الهيئات وأجهزة التمويل والدعم والمرافقة لإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحفيزا للمقاولاتية، وهو ما أدى إلى تسارع في إنشاء هذا النوع من المؤسسات لكنه لم يبلغ للمستوى المخطط له من قبل الهيئات الوصية.

ثانيا : هيئات دعم المقاولاتية في الجزائر

إن الانتقال إلى تطبيق سياسة اقتصاد السوق استدعت ضرورة الاهتمام بتطوير المنظومة المؤسسية الصغيرة و المتوسطة و إقامة العديد من شبكات الدعم التي تهدف إلى مساعدة أصحاب المشاريع لتجسيد أفكارهم على ارض الواقع ، و نذكر من هذه الشبكات:

مشاتل المؤسسات :

تم إنشاؤها وفقا للمرسوم التنفيذي 03-78 الصادر في 25 فيفري 2003، و تطبيق للمادة 12 من القانون التوجيهي 01-18 ،حاضنات الأعمال هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[1]، تهدف حاضنات الأعمال إلى مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، وتأخذ ثلاثة أشكال منها :المحضنة وهي تتكفل بأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات، وورشة الربط وهي هيكل دعم تتكفل بأصحاب المؤسسات في قطاع الصناعات الصغيرة والمهن الحرفية، ونزل المؤسسات حيث تتكفل بأصحاب المؤسسات المنتمين إلى ميدان البحث، بالإضافة إلى ذلك تتكفل المحاضن(المشاتل) بتسيير وإيجار المحلات وتقديم الخدمات المتعلقة بالتوطين الإداري والتجاري، إضافة إلى تقديم الإرشادات الخاصة والاستشمارات في الميدان القانوني والمحاسبي والتجاري والمالي والمساعدة على التدريب المتعلق بمبادئ وتقنيات التسيير خلال مرحلة نضوج المشروع[2].

مراكز التسهيل :

وهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي 03-79 الصادر في 25 فيفري 2003، تتكفل هذه المراكز بمهام عدة من أهمها دراسة الملفات والاستشراف على متابعتها وتجسيد اهتمام أصحاب المشاريع، وتجاوز العراقيل أثناء مرحلة التأسيس، مرافقة أصحاب المؤسسات في ميدان التكوين والتسيير[3].

[1] المرسوم التنفيذي 03-78 ، المتضمن القانون الاساسي لمشاتل المؤسسات،الجريدة الرسمية،العدد 13 الصادر في 26 فيفري 2003، ص13

[2] جودي محمد علي، مرجع سبق ذكره ، ص 69.

[3] المرسوم التنفيذي 03-78 ، مرجع سبق ذكره ، ص18

الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (ANDPME):

لقد تم إنشاءها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 03 ماي 2005 و هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري وتتمتع بشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وتقع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يرأس مجلس التوجيه والمراقبة[1] ، وتتمثل مهامها في تنفيذ استراتيجية القطاع في تعزيز وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنفيذ البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعته، بالإضافة إلى ترقية الخبرة والاستشارة للمؤسسات، والمتابعة الديموغرافية لهذه المؤسسات من حيث الإنشاء والتوقيف وتغيير النشاط ، بالإضافة إلى إنجاز دراسات حول فروع قطاعات النشاطات الاقتصادية والمذكرات الظرفية الدورية، وجمع واستغلال ونشر معلومات محددة في ميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2].

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

أنشئت هذه الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 ديسمبر 1996 ،حيث تم وضعها في البداية تحت سلطة رئيس الحكومة، بينما كلف الوزير المكلف بالتشغيل بمتابعة العملية لجميع نشاطاتها ،ثم تحولت لتصبح تابعة لوزارة التشغيل و التضامن، وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[3]، ويتمثل الهدف من وراء تأسيسها مساعدة الشباب البطالين على إنشاء مؤسساتهم ، بينما تستهدف الوكالة شريحة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و 35 سنة خاصة منهم من يملكون مؤهلات مهنية أو مهارات فنية مع إمكانية رفع سن المقاول المستفيد من امتيازات الوكالة ليصل إلى40 سنة كحد أقصى عندما يحدث الاستثمار ثلاثة مناصب عمل دائمة على الأقل، وتمنح الوكالة تمويل المشاريع المقبولة و منح امتيازات جبائية من خلال مستويين فقط من الاستثمار حيث يبلغ الحد الأقصى للمستوى الأول 2000.000ج، و المستوى الثاني، حيث تتراوح فيه قيمة الاستثمار ما بين 2.000.000 و 10.000.000 دج[4] ، بينما تتوزع فيه مساهمة كل طرف من الأطراف للمستويين حسب الجدولين التاليين:

[1] المرسوم التنفيذي رقم 05-165، المؤرخ في 03 ماي 2005،المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،الجريدة الرسمية عدد 32 ،04 ماي 2005، ص 28.

[2] آسيا بن عمر و آخرون، مرجع سبق ذكره،ص 458.

[3] المرسوم التنفيذي 96-296، المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 المتعلق بانشاء الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب،الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد52، 11 سبتمبر1996، ص12

[4] قوجيل محمد، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه،تخصص تسيير مؤسسات الصغيرة و المتوسطة قسم علوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة ورقلة، دفعة2015-2016، ص 154.

الجدول(3) : المستوى الأول للاستثمار في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

القروض بدون فائدة (إعانة الوكالة)	المساهمة الشخصية للمقاول	القرض البنكي بدون فائدة
%25	%05	%70

المصدر : موقع الوكالة www.ansej.dz في 2019/04/20

الجدول(4): المستوى الثاني للاستثمار في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

القرض بدون فائدة	المساهمة الشخصية		القرض البنكي	
	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى
%20	%08	%10	%72	%70

المصدر : موقع الوكالة www.ansej.dz في 2019/04/20

كما تقوم الوكالة بمتابعة الشباب ذوي المشاريع و تقديم كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي و التقني و التشريعي و التنظيمي و المتعلقة بممارسة نشاطهم.

الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC):

تأسس الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بموجب المرسوم التنفيذي 94-188المؤرخ 06 جويلية 1994، وبصفته مؤسسة عمومية تابع لوزارة الضمان الاجتماعي يتمتع بالاستقلالية المالية والشخصية المعنوية[1]، حيث أوكلت إليه صلاحيات تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداء التأمين عن البطالة وضبط ملفات المنخرطين فيه، ومن ثم صرف التعويضات المستحقة للبطالين المعنيين بخدماته[2]، ولم تتوقف مهامه عند هذا الحد بل امتدت لتشمل تقديم مساعدات مالية وأخرى مجانية من أجل تقليص خطر البطالة الاقتصادية، حيث يوفر أيضا المساعدة في إنشاء المؤسسات لكبار السن العاطلين عن العمل البالغين ما بين 30 و 50 سنة ، أعطيت الصلاحية للصندوق

[1] المرسوم التنفيذي 94-10 ،المؤرخ في 06 جويلية 1994،المتضمن القانون الاساسي للصندوق الوطني للتامين على البطالة، الجريدة الرسمية ، العدد 44، الصادرة في 06 جويلية 1994،ص 5.

[2] اسيا بن عمر و اخرون، مرجع سبق ذكره،ص459.

لتمويل البطالين ومنحهم امتيازات جبائية خاصة لخلق المشاريع الصغيرة لتطوير ثقافة المقاولة[1]، بحيث يقدم الصندوق صيغة مشابهة لتلك التي تقدمها ANSEJ والجدول التالي يوضح هذه الصيغة:

جدول(05): الصيغة الثلاثية في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

المستوى الأول : قيمة الاستثمار أقل أو يساوي5000.000 دج		
المساهمة الشخصية	**القرض بدون فائدة**	**القرض المصرفي**
%1	%29	%70
المستوى الثاني : قيمة الاستثمار مابين 5000.000دج و 10.000.000دج		
المساهمة الشخصية	**القرض بدون فائدة**	**القرض المصرفي**
%2	%28	%70

المصدر : المرسوم التنفيذي 11-104 المؤرخ في 03 جانفي 2011الذي يحدد شروط الاعانات الممنوحة للبطالين ذوي المشاريع ، الجريدة الرسمية ، العدد 14 ،06 مارس 2011، ص 22.

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، و هي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، الوكالة تابعة لوزارة التشغيل المتابعة لمجمل نشاطات الوكالة وفقا لأحكام هذا المرسوم[2].تشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر و الهشاشة، فالبالاضافة إلى ضمان الوكالة لدعم و و نصح و مرافقة و تقديم المساعدة التقنية للمستفيدين تشرف الوكالة في إطار جهاز القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل موضحة في الجدول التالي:

[1] المرسوم التنفيذي، 04-02، المؤرخ في 03 جانفي 2004،يحدد شروط الاعانات الممنوحة للبطالين ذوي المشاريع، الجريدة الرسمية ،العدد03،الصادرة في 11جانفي 2004،ص06.

[2] المرسوم التنفيذي 04-14،المؤرخ في 22 يناير 2004، المتعلق بجهاز القرض المصغر، الجريدة الرسمية ، العدد 06، الصادرة في 25 جانفي 2004،ص 08.

جدول (06) : صيغ تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي بدون فوائد	سلفة الوكالة
100.000دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية)	%0	-	%100
250.000دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية) ولايات الجنوب	%0	-	%100
لا تتجاوز 1000.000دج	كل الأصناف	%1	%70	%29

المصدر : موقع الوكالة www.angem.dz يوم 2019/04/20.

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

أنشئت الوكالة بموجب الأمر التشريعي 01-03 الصادر في 20 أوت 2001، وهي عبارة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ،و قد عوضت وكالة ترقية و متابعة الاستثمار APSI التي أنشئت 1993.[1] و ترافق إنشاء الوكالة مجموعة من الهيئات المكملة لأنشطتها و المسهلة لتأدية مهامها و هي : المجلس الوطني للاستثمار الشباك الوحيد اللامركزي ، و سنتطرق إليها في الجانب التطبيقي.

الوكالة الوطنية لرقية حضائر التكنولوجيا:

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي 04-91 الصادر في 24 مارس 2004، و هي هيئة ذات طابع صناعي و تجاري تحت وصاية وزارة المكلفة بتكنولوجيا الإعلام و الاتصال ، وتكلف بأداء المهام الأساسية المتمثلة في إعداد واقتراح عناصر بإستراتيجية وطنية في مجال ترقية وتنمية الحظائر التكنولوجية، كما تصور وضع حظائر تكنولوجية موجهة إلى تعزيز الطاقات الوطنية، بالإضافة إلى أنها تآزر بين المؤسسات الوطنية للتكوين العالي والبحث العلمي، وكذا المؤسسات التي تستخدم تكنولوجيا الإعلام والاتصال حول برامج تنمية الحظائر التكنولوجية.[2]

[1] الأمر 01-03، المؤرخ في 20 اوت 2001،المتعلق بتطوير الاستثمار، مرجع سبق ذكره ،ص4.

[2] المرسوم التنفيذي 04-91،المؤرخ في 24 مارس 2004، المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجيا و يحدد تنظيمها وسيرها الجريدة الرسمية ، العدد 19، الصادرة 28 مارس 2004، ص 07.

صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (FGAR):

أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة الصناعة والمناجم، و يتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية[1]. وهو يشكل إحدى الأدوات المالية التي تسعى لخلق مناخ ملائم لتطوير المقاولاتية في الجزائر، ولأن إشكاليات التمويل التي تواجه المقاولين الراغبين في إنشاء مؤسسات أو توسيعها ناتجة أساسا عن ضعف القدرات المالية والمساهمات الشخصية للمقاول في حد ذاته، وعدم توفر أو كفاية الضمانات العينية اللازمة التي تفرضها البنوك من أجل منح القروض، فإن الصندوق يسعى لإيجاد الحلول الفعالة لهذا الإشكال وذلك بلعب دور الوسيط بين المقاول والبنك الذي يشاركه في تقاسم الخطر من خلال تقديم ضمانات مالية لهذا الأخير، وتقدم هذه الضمانات التي تعتبر ضمان دولة .

الصندوق الوطني لضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (PME-CGCI):

أنشئ صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم الرئاسي 04-134 المؤرخ في 19افريل 2004 ، بمبادرة من السلطات العمومية لتغطية مخاطر عدم تسديد قروض الاستثمار التي تتحملها البنوك والمؤسسات المالية من أجل تمويل مشاريع استثمارية لإنشاء أو تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.وهو شركة ذات أسهم تهدف إلى ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعنوان تمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات، وتتعلق هذه القروض أساسا بإنشاء تجهيزات المؤسسة وتوسيعها وتجديدها[2].

- بالإضافة إلى كل من FGAR وCGCI ، تم استحداث صناديق أخرى ثانوية للمساهمة في حل إشكالية تمويل أصحاب المشاريع، نذكر منها:

- (FNRDA))الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية
- (FNPAAT) الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية
- (FNSEJ)الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب

[1] المرسوم التنفيذي 02-373 ، المؤرخ في 11نوفمبر 2002، المتعلق بانشاء صندوق ضمان القروض، للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجريدة الرسمية، العدد 74، الصادرة في 13 نوفمبر 2002، ص 13

[2] المرسوم الرئاسي 04-134 ، المؤرخ في 19 افريل 2004،المتضمن القانون الاساسي لصندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،الجريدة الرسمية، العدد 27، الصادرة في 28 افريل 2004، ص ص30.31

شركات رأس المال الاستثماري:

تعرف شركات رأس المال الاستثماري حسب القانون 06-11 الصادر في 24 جوان 2006، و المتعلق بشركات رأس المال الاستثماري ، بأنها الشركات التي تهدف للمشاركة في رأس مال الشركة و في كل عملية تتمثل في تقديم حصص من أموال خاصة أو شبه خاصة لمؤسسات في طور التأسيس أو النمو أو التحويل أو الخوصصة[1].

و تتمثل شركات رأس المال الاستثماري في الجزائر في:

- الشركة المالية للاستثمار و المساهمة و التوظيف (SOFINANCE).
- الشركة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة (FINALEP)
- الشركة الجزائرية السعودية للاستثمار (ASICOM)
- الجزائر استثمار (ELDJAZAIR ISTITHMAR)

المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي 03-80 الصادر في 25 فيفري 2003 ، هو جهاز استشاري يسعى لترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وجمعيات المهنية من جهة، وبين السلطات العمومية من جهة أخرى، وهو يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ومن مهامه :

ضمان الحوار والتشاور بين السلطات العمومية والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين حول المسائل ذات المصلحة الوطنية التي تتعلق بالتطور الاقتصادي وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة؛

تشجيع وترقية إنشاء الجمعيات المهنية؛و جمع المعلومات الاقتصادية من مختلف الجمعيات المهنية و منظمات أرباب العمل، وبصفة عامة من الفضاءات الوسيطية التي تسمح بإعداد سياسات واستراتيجيات لتطوير القطاع[2].

[1] القانون 06-11 المؤرخ في24 جوان 2006 ،المتعلق بشركة المال الاستثماري، الجريدة الرسمية،العدد 42، الصادرة 25 جوان2006 ،ص 03.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 03- 80 المؤرخ في 25 فيفري 2003، المتعلق بانشاء الجلس الوطني الاستشاري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجريدة الرسمية ، العدد 13 ، الصادرة في 26 جوان 2003، ص 21

المبحث الثاني: الدراسات السابقة .

سيتم في هذا المبحث عرض مجموعة من الدراسات السابقة و التي لها صلة بموضوع دراستنا، و التي نرى أنها تعالج جزء من دراستنا بحيث أن الرؤى تتشابه و الأهداف تختلف بهذا الخصوص.

قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين سنتناول في الأول الدراسات السابقة باللغة العربية و المطلب الثاني يتضمن الدراسات السابقة باللغة الأجنبية.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

سيتم في هذا المطلب بعرض بعض الدراسات المعدة سابقا من طرف الباحثين باللغة العربية:

1. **دراسة آسيا بن عمر و آخرون (هياكل دعم المقاولاتية لترقية مشاريعها في الجزائر)،مجلة العلوم الإدارية و المالية، العدد الثاني ، الجزائر،2018.**

كانت تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على موضوع المقاولاتية و إنشاء المؤسسات لتزايد المكانة التي تحتلها في اقتصاديات الدول، إضافة إلى دورها الذي تلعبه في مختلف برامج التنمية و تقييم مختلف الهياكل المساندة و المرافقة لدعم المقاولاتية.

حيث تضمنت الدراسة مختلف أجهزة الدعم و التمويل الرامية لترقية المقاولاتية و هذا من خلال تبيان الامتيازات الممنوحة من طرفها و مهامها و شروط الاستفادة منها بالإضافة إلى الوقوف عند مدى نجاح سياسة الحكومة الجزائرية في دعم المقاولاتية و هذا عن طريق تقييم حصيلة المشاريع المسجلة لدى هذه الأجهزة منذ بداية نشاطها إلى غاية 2017.

و قد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج و لعل من أبرزها:

- المقاولاتية و المؤسسات تواجه قيود كبيرة خاصة في الجزائر
- اقتصار التخفيضات الجبائية على المؤسسات التي تم إنشاءها بدعم هذه الأجهزة فقط.
- نقص البرامج التي تعمل على تنمية الثقافة المقاولاتية بين مختلف أفراد المجتمع.

أوجه الشبه بين هذه الدراسة و الدراسة التي نحن في صدد القيام بها هو أن كلتا الدراستين انطلقتا من نفس التعريف للمقاولاتية و المقاول و أيضا المحاولة في البحث عن الآثار الاجتماعية و الاقتصادية للمقاولاتية، غير أن الفرق بين الدراستين كون الدراسة الحالية سيتم حصرها على هيكل دعم واحد و هو الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI

، كما تختلف الدراستين أيضا من حيث المكان أو البيئة فهذه الدراسة ركزت على مناطق الشمال الجزائري أما الدراسة الحالية فستكون على مستوى ولاية غرداية و هي منطقة موجودة في الجنوب الجزائري .

2. ايت قاسي عزو رضوان، حاج بن زيدان، (علاقة ترقية المقاولاتية بالتحفيز الضريبي في ظل نشاط الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار)،مجلة الدراسات الجبائية، العدد الثاني ، الجزائر، 2018.

تناولت الدراسة شق من السياسات المتبعة لدعم المقاولاتية و مختلف التحفيزات الضريبية الممنوحة من طرف المشرع الجزائري، و تقييم فعاليتها في تعزيز فرص المقاولاتية و مدى توجيه المشاريع نحو الأنشطة المنتجة.

باعتبار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من أهم الأجهزة المفعلة لهذه السياسة فقد اعتمد الباحثان على المنهج التحليلي في معالجة اثر هذه التحفيزات على تطور المقاولاتية من خلال تحليل إحصائيات الوكالة لسنة واحدة وهي سنة 2016.

و من أهم النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة:

- بالرغم من الآثار الايجابية للتحفيزات الضريبية تبقى مساهمتها قليلة و أسلوب غير كافي من حيث مردودية التكاليف الجبائية
- عدم توفير إطار قانوني و تنظيمي مستقر و شفاف لتطبيق نظام ضريبي يتوافق مع الأعراف الدولية.
- انعدام سياسة توجيه التحفيزات الضريبية نحو القطاعات البديلة لقطاع المحروقات كالقطاع الزراعي والسياحة.

تتشابه دراستنا و هذه الدراسة من حيث أنها ركزت عل هيكل دعم واحد و المتمثل في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، وتختلف الدراستان من حيث تركيز هذه الدراسة على جزء من الامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة وهو التحفيز الجبائي بينما الدراسة الحالية تدرس مختلف مستويات هذه الامتيازات و شروط تطبيقها و الاختلاف الثاني هو فترة الدراسة حيث ركزت هذه الفترة على سنة واحدة و هي 2016 بينما الدراسة الحالية ستشمل السنوات من 2011 إلى غاية 2018 و خاصة بعد أزمة البترول الأخيرة و تأثيرها.

3. **دراسة قوجيل محمد، (دراسة و تحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه،تخصص تسيير مؤسسات الصغيرة و المتوسطة قسم علوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2015-2016**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى فعالية سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر و هذا بالتطرق إلى قدرة السياسات الحكومية على التحكم في العوامل الثقافية الاقتصادية و التشريعية و تفعيل أداء هيئات الدعم و المرافقة المقاولاتية للتمكن من توفير البيئة الملائمة لتحقيق البروز المقاولاتي.

و قد شملت الدراسة على عينة من أصحاب المؤسسات الناشئة في كل من ولايات ورقلة، غرداية، بسكرة، باتنة، واد سوف، خلال الفترة الممتدة بين جوان و سبتمبر 2015.

أظهرت نتائج الدراسة أن:

- سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر لا تؤثر بشكل فعال على البروز المقاولاتي و نشر الفكر المقاولاتي.
- عدم فعالية أداء هيئات الدعم و في أداء دور المرافقة.
- تطور دعم المقاولاتية يجب أن يركز على سياسة تقوم على تطوير ثقافة المقاولاتية من خلال نظام التعليم ثم توفير بيئة أعمال شفافة و مشجعة على التوجه و النجاح المقاولاتي.

و تختلف هذه الدراسة عن دراستنا الحالية من حيث الطرح حيث ركزت الدراسة السابقة على الاستبيان، لكن دراستنا ستتناول الموضوع من جانب تحليلي لمختلف الإحصائيات المحلية لآلية دعم واحدة و خاصة مع نهاية برنامج الدعم الإنعاش الاقتصادي 2010-2014 و هذا ما يعطي للدراسة صبغة تقييمية لحصيلة ما تم دعمه من مؤسسات صغيرة و متوسطة عن طريق هذه الآلية.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية.

في هذا المطلب سنحاول عرض لدراسات السابقة باللغة الأجنبية و التي تصب في نفس الصياغ مع الدراسة الحالية.

1. **Brahiti Ibtissem, mansouri fatim zohra , haddad fatim zohra, (evaluation des dispositifs d'aide a la creation d'entreprise en algerie) revue algerienne de l'economie et finance, N° 07, Algerie ,2017.**

ركزت الدراسة على البحث في مدى فعالية السياسة الحكومية المنتهجة لترقية المقاولاتية في الجزائر من خلال توفير امتيازات جبائية، دعم مالي، الاستشارات اللازمة لنجاح بروز قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

وهذا من خلال تحليل مختلف التشريعات التي جاءت في هذا الصياغ و خاصة التي تخص أجهزة الدعم و المرافقة وحاولت الدراسة تبيان مختلف التعديلات التي طرأت على هذه القوانين.

استنتجت الدراسة:

- انه و بالنظر للنسخة الأصلية لأجهزة الدعم فيمكن القول أنها عرفت تحسينات متتالية بطريقة براغماتية تدريجية في الجانب الإداري و من ناحية الامتيازات الممنوحة، غير أنه ما يؤخذ عنها أنها بقيت محصورة ضمن إطار إداري ضيق حيث لم تأخذ بعين الاعتبار إمكانية التواصل و التنسيق فيما بينها.
- المهام الموكلة لهيئات الدعم لا تتطابق مع الإمكانيات المتاحة لها
- فيما يخص المؤسسات الموجودة حاليا فهي تفتقر للكفاءة في مجال المقاولاتية.

وجه الشبه بين الدراستين هو أنهما تناولتا مراحل تطور المقاولاتية في الجزائر غير أنهما تختلفان من حيث الدراسة السابقة استخدمت الجانب التاريخي و التحليلي لدراسة مدى فعالية هذه التشريعات و القوانين و مدى مطابقتها لاحتياجات المقاول ، أما الدراسة الحالية فركزت أكثر شيء على القانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار و المراسيم التشريعية المنظمة له و الذي يتضمن الصلاحيات و الامتيازات الخاصة بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و تبيان اثر صدوره على تطور عدد المشاريع المقاولاتية.

2. **Aknin Souidi Rosa , Ferfera M. Yacine ,(entrepreneuriat et création d'entreprise en Algérie : une lecture a partir des dispositifs de soutien et d'aide a la creation des entreprise) revue des science économique et de gestion , N° 14 Algérie ,2014.**

الهدف من الدراسة كان محاولة فهم واقع المقاولاتية في الجزائر من خلال مختلف التشريعات و القوانين الداعمة لإنشاء المؤسسات و تطبيقها على ارض الواقع.

حيث قام الباحثان بدراسة و تحليل القوانين و التشريعات الداعمة للمقاولاتية من منطلق تاريخي و أهم التغيرات و التعديلات التي طرأت عليها .

ركز الباحثان على 3 هيئات لدعم المقاولاتية و المتمثلة في ANDI ،ANSEJ، CNAC من خلال دراسة تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر منذ سنة 1976 إلى غاية 2007 .

بحيث خلصت الدراسة:

- أن الموارد المالية لسنوات 2000 جعلت الدولة تتبع استراتيجية الهدف منها دعم الاستثمار من أجل خلق فئة مهمة من المقاولين و التي تكون قادرة على خلق الثروة و العمالة و هذا من خلال أجهزة الدعم.

- كما أن إنشاء هذه الأجهزة و كثرتها و تزامن بداية نشاطها ساهم في نمو عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فترة وجيزة.
- تمتاز هذه المؤسسات المنشاة عن طريق أجهزة الدعم بعد كفاءتها لأنها أنشئت بتخطيط متسرع و غير مدروس عند انطلاقها.

هناك تشابه لهذه الدراسة مع دراستنا من خلال تناولهما لمختلف سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر و دراسة مختلف التشريعات و القوانين الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، غير أن الفرق بينهما أن الدراسة السابقة ركزت على شكل من أشكال المقاولاتية و هو إنشاء مؤسسة أما الدراسة الحالية فتركز على ثلاثة أشكال للمقاولاتية و المتبناة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و هي إنشاء ، توسعة و إعادة تأهيل، أما الاختلاف الثاني فهو كون هذه الدراسة قيمت حصيلة نشاط كل من ANDI ,ANSEJ,CNAC أما الدراسة الحالية فركزت على هيكل دعم واحد و هذا منذ بداية نشاطه.

3. **Fellah Meriem, (entrepreneuriale et les déterminants a la création de l'entreprise- cas wilaya de Bejaïa), mémoire master, option management économique ,département des science de gestion, faculté des sciences économiques commerciales et des sciences gestion ,université de Bejaïa, promo 2012-2013.**

الهدف من الدراسة النشاط المقاولاتي و الاهتمام بشكل خاص بمختلف الجوانب المحيطة بهذه الظاهرة، و التعرف على مختلف التحفيزات و الدوافع التي تؤدي بالأفراد لإنشاء مؤسسة على مستوى ولاية بجاية.

حيث ركزت الباحثة في دراستها على ديناميكية المقاولاتية في الجزائر بالرجوع إلى إحصائيات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و قامت بتقييم البيئة الاقتصادية و التشريعية و تحديد الايجابيات و النقائص بغرض الوصول إلى مناخ أعمال مشجع على النشاط المقاولاتي عن طريق دراسة عينة من المؤسسات.

من بين نتائج الدراسة:

- أن المشاريع في الجزائر بالرغم من الإطار التشريعي المشجع فإنها تجد نفسها تواجه قيود و المتمثلة في التأخير الإداري، نقص التمويل و المنافسة غير العادلة.
- معظم المقاولين و الذين شملتهم الدراسة هم من فئة الشباب و مستوى تعليمهم عالي و أصحاب خبرة كافية غير أن المشاريع المتبناة تتميز بصغر حجمها.
- دعم المؤسسات في الجزائر يجب أن يشمل كل الأبعاد : المادية، قانونية ، استشارية، تقنية و تسهيلات مختلفة.

هناك تشابه في دراستنا و هذه الدراسة بتناولهما لبعض النماذج المفسرة لظاهرة المقاولاتية و الدوافع التي تؤدي بالأفراد لتبني هذا التوجه.

تختلف الدراستان بحيث الدراسة السابقة ركزت على قياس مدى نجاح المؤسسات المنشأة عن طريق أجهزة الدعم بالاعتماد على عينة مؤسسات حققت استمرارية لفترات زمنية قد تصل إلى خمس سنوات بينما الدراسة الحالية تدرس تأثير جهاز الدعم على المؤسسات و مدى مساهمة هذا الأخير في النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الفرق الواضح أيضا هو بيئة الدراسة حيث الدراسة الحالية تعالج منطقة من مناطق الجنوب و الامتيازات الممنوحة لهذه المنطقة.

خلاصة الفصل الأول:

حاولنا من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على أهم المفاهيم المتعلقة بالمقاولاتية و المقاول باعتبارها ظاهرة متعددة الأبعاد تعتمد على الإبداع و المخاطرة كما استعرضنا أهم النماذج المفسرة و الدوافع التي تساهم في البروز المقاولاتي مع الإشارة الى أهم صور المقاولاتية حيث اتضح أن المقاولاتية تتعدى بمفهومها عملية إنشاء كيانات اقتصادية جديدة لتأخذ العديد من الإشكال كإعادة بعث مشاريع قائمة على مبادئ و أهداف جديدة مبنية على الإبداع و التفكير الاستراتيجي البعيد المدى و تبني فكرة النمو و التوسع، كما حاولنا تبيان أهمية المقاولاتية في الديناميكية الاقتصادية من خلال عرض أهم الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لتبني المشاريع المقاولاتية.

و إذا كانت أهمية المقاولاتية أصبحت واضحة في تنمية المجتمعات و أصبحت خيارا اقتصاديا أساسيا في التنمية حاولنا من خلال هذا الفصل عرض التجربة الجزائرية حيث عملت السلطات العمومية على تبني هذا التوجه خاصة بعد تخليها عن النظام الاشتراكي نحو تطبيق سياسة اقتصاد السوق و من اجل ترقية و تطوير النظام المقاولاتي قامت الجزائر بتطبيق جملة من الإصلاحات و استحداث مجموعة من الآليات المتخصصة في المرافقة و الدعم المقاولاتي بهدف تهيئة الأرضية الملائمة لنشاط المقاولين و مؤسساتهم مما يساهم في توسيع النسيج المؤسساتي.

الفصل الثاني:

الدراسة التطبيقية

تمهيد:

بعد ما تناولنا مختلف المفاهيم و النماذج المتعلقة بالمقاولاتية و عرض أهم السياسات الحكومية في ذلك سوف نحاول في هذا الفصل دعم التحليلات النظرية السابقة من خلال إجراء دراسة ميدانية نحاول من خلالها الإجابة عن الفرضيات الموضوعة في بداية هذا البحث ، حيث سنركز على جهاز المرافقة و الدعم المتمثل في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار باعتبارها جهاز أنشأته الحكومة بهدف تحقيق برامجها الموجهة لقطاع المقاولاتية.

لذا يشمل هذا الفصل دراسة و تحليل أهم المستجدات التي جاء بها القانون الجديد لترقية الاستثمار 16-09 فيما يتعلق بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، و كذا الحصيلة التي حققتها الوكالة على مستوى ولاية غرداية منذ نشأتها.

و سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة

المبحث الثاني: تحليل و تفسير النتائج المتوصل إليها.

المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة

سنحاول من خلال هذا المبحث توضيح الطريقة المتبعة في الدراسة الميدانية التي قمنا بها و تحديد المنهج والأدوات المستخدمة، و كذا متغيرات الدراسة.

المطلب الأول: منهجية الدراسة و طريقة إعداد الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة و التحقق من صحة أو عدم صحة الفرضيات المطروحة، قمنا بدراسة ميدانية و ذلك من أجل إسقاط الجانب النظري من الدراسة على الجانب التطبيقي من خلال دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فرع غرداية.

أولا: منهج الدراسة

نظرا لطبيعة موضوع البحث و محاولة الوصول إلى كافة تطلعاته تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري الذي يعتمد على جمع المعلومات و البيانات، كما اعتمدنا منهج دراسة حالة على الجانب التطبيقي للدراسة من خلال الاستعانة بمختلف الإحصائيات الخاصة بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بولاية غرداية عن طريق عرضها و تحليلها.

ثانيا: طبيعة و متغيرات الدراسة.

سيتم في هذا الجزء عرض بعض متغيرات الدراسة:

– **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار** : بحيث تعتبر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في دراستنا متغير مستقل وسنحاول دراسة تأثيره في خلق و توسيع المؤسسات و بالتالي تحفيز المقاولاتية.

– **المقاولاتية:** تعتبر المقاولاتية المتغير التابع في دراستنا و سنحاول من خلال هذه الدراسة تحديد العلاقة بين المتغيرين التابع و المستقل

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار :

1. تقديم عام للوكالة:

تعتبر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI مؤسسة عمومية إدارية، تهدف بشكل عام إلى تنظيم النشاطات الاستثمارية و تقديم الدعم لها.

تم إنشاء الوكالة بموجب المادة 06 من الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 و الذي نص على أنها:[1] مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و تدعى في صلب النص الوكالة.

و تجدر الإشارة أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار جاءت كمحاولة لإعادة بث النشاط من جديد في الوكالة الوطنية لدعم و متابعة الاستثمار سابقا APSI، و من أجل ضمان فعالية أكبر للوكالة تم إنشاء شباك موحد مؤهل للقيام بالترتيبات التأسيسة للمؤسسات و تسهيل تنفيذ مشاريع الاستثمار.

2. الشباك الوحيد غير المركزي GUD:

هو هيكل محلي من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار يضم في داخله بالإضافة إلى إطارات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ممثلين من الإدارات و الهيئات التي تتدخل في عملية الاستثمار لاسيما الإجراءات المتعلقة بتأسيس وتسجيل المؤسسات ، الموافقات و التراخيص[2].

و بموجب تعليمة الوزير الأول و التي تنص على تعميم الوكالات (الشبابيك الموحدة) على مستوى ولايات الوطن تم إنشاء الشباك الوحيد اللامركزي لغرداية GUD GHARDAIA في 27 نوفمبر 2011، و فيما يلي بعض المعطيات عن الوكالة[3]:

- العنوان : وراء المستشفى (مقر مكتب الدراسات متعدد الاختصاصات) سيدي اعباز بلدية بنورة ولاية غرداية
- المسؤول : حاج عيسى جيرب (مدير)
- الهاتف: 029.25.85.14 /الفاكس :029.25.8518
- البريد الالكتروني: gughardaia@andi.dz

[1] الامر 01-03 ، المتعلق بتطوير الاستثمار، مرجع سبق ذكره،ص04.

[2] موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz يوم 2019/04/26

[3] المرجع السابق.

فيما يتعلق بالهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (الشباك الوحيد اللامركزي لولاية غرداية) فالمخطط التالي يوضح ذلك:

الشكل(01): مخطط الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بغرداية.

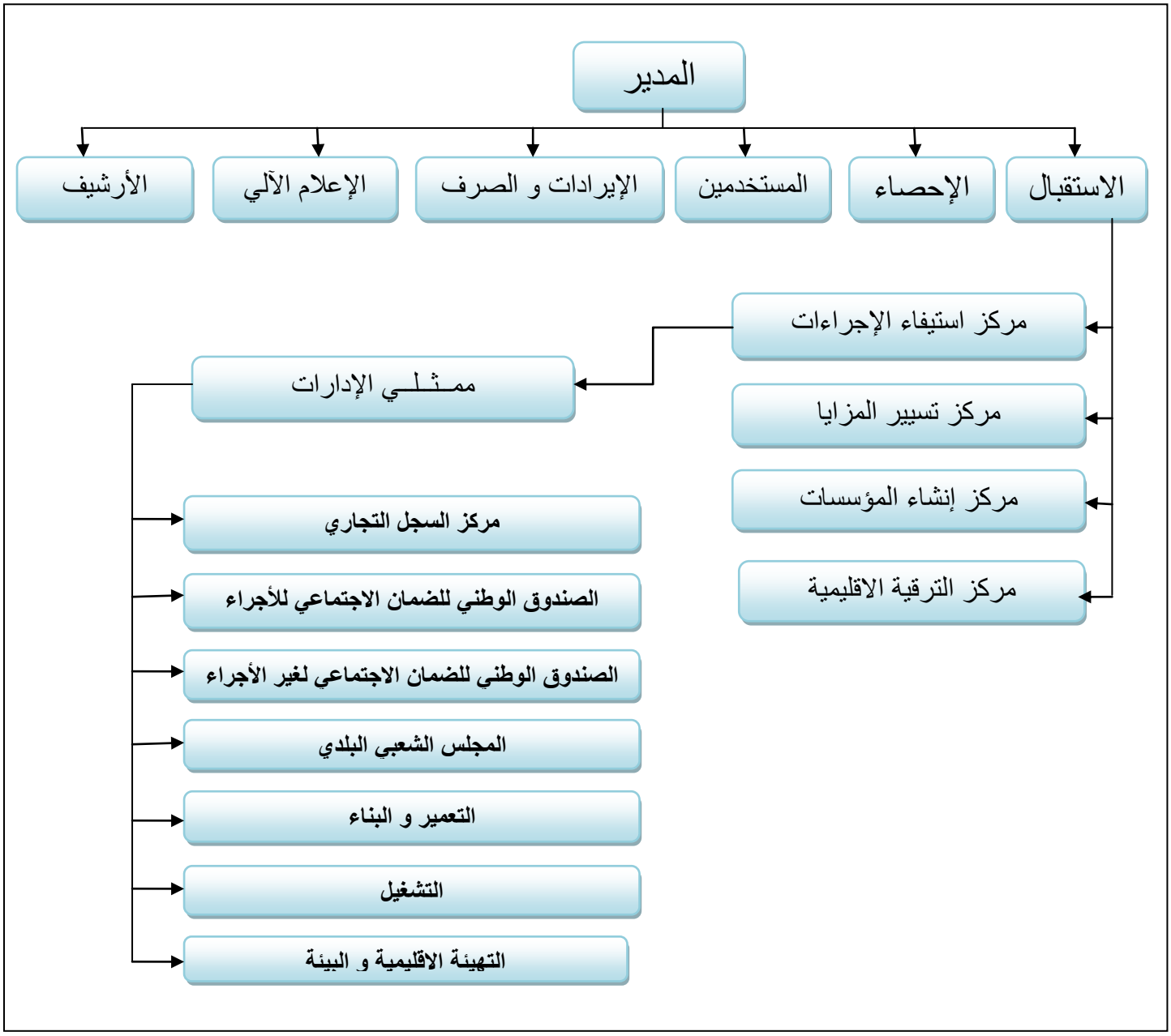

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بولاية غرداية.

3. مهام الوكالة:

تقوم الوكالة بعدة مهام من أهمها[1]:

- جمع و معالجة و نشر المعلومة المرتبطة بالمؤسسة و الاستثمار لفائدة المستثمرين.
- تسجيل الاستثمارات و متابعة تقدم المشاريع و إعداد إحصائيات الانجاز و تحليلها.
- تقوم بالتعاون مع مختلف الإدارات بتسهيل الترتيبات للمستثمرين و تبسيط الإجراءات و شكليات إنشاء المؤسسات و انجاز المشاريع ، و تساهم في هذا الصدد في تحسين مناخ الأعمال في كل جوانبه.
- ترقية الشراكة و الفرص الجزائرية للاستثمار عبر الإقليم الوطني و في الخارج.
- تسيير المزايا الجبائية و شبه الجبائية و التحفيزات المختلفة.
- دعم المستثمرين و مساعدتهم و مرافقتهم.
- الإعلام و التحسيس في مواقع الأعمال.

4. أجهزة الوكالة:

نجد لدى الوكالة أربعة مراكز تضم مجموع المصالح المؤهلة لتقديم الخدمات الضرورية لإنشاء المؤسسات و دعمها وتطويرها و كذا انجاز المشاريع و هي:[2]

1.4 مركز استيفاء الإجراءات: و يكلف بتقديم الخدمات المرتبطة بإجراءات إنشاء أو توسيع المؤسسات و انجاز المشاريع، و يظم هذا المركز بالإضافة إلى أعوان الوكالة ممثلي الإدارات المبينة في الهيكل التنظيمي للوكالة، و يقومون بجميع الإجراءات اللازمة سواءا أعلام، تسهيل أو تسليم الوثائق الضرورية و كذا التراخيص اللازمة إن توجب الأمر.

- يسجل ممثل الوكالة الاستثمارات و يبلغ شهادات التسجيل* (أنظر ملحق (01)) و يكلف بدراسة كل طلبات تعديل شهادة التسجيل (أنظر ملحق (02)) و كذا تمديد الآجال المتعلقة بها.
- يتعين على ممثل مركز السجل التجاري ، بإعداد شهادات عدم سبق التسمية، و كذا السجلات التجارية.
- يكلف ممثل التعمير و البناء بمساعدة المقاول في إتمام الترتيبات المرتبطة بالحصول على رخصة بناء
- يكلف ممثل البيئة بإعلام المقاول عن الخارطة الجهوية لتهيئة الإقليم و عن دراسة الأثر كما يساعد المقاول على الحصول على التراخيص المطلوبة
- يكلف ممثل التشغيل بجمع عروض عمل المقاولين و يقدم لهم المترشحين للمناصب المفتوحة

[1] المرسوم التنفيذي 17-100 المؤرخ في 05 مارس 2017 ، المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية عدد16 الصادرة في 08 مارس 2017، ص 03.

[2] المرجع السابق ، ص 04.

* **شهادة التسجيل:** هي ذلك الإجراء المكتوب الذي يبدي من خلاله المقاول عن إرادته في انجاز مشروع في نشاط اقتصادي لإنتاج السلع و الخدمات.

- يكلف ممثل المجلس الشعبي البلدي بالتصديق على كل الوثائق الضرورية لتكوين ملف الاستثمار
- يكلف ممثلو هيئات الضمان الاجتماعي بتسليم شهادات المستخدم و تسجيل المستخدمين الأجراء

2.4 مركز تسيير المزايا: يمثل المصلحة الجبائية يكلف بتسيير الامتيازات و التحفيزات المختلفة الموضوعة لفائدة الاستثمارات بواسطة التشريع الساري المفعول و من بين مهامه:

- يؤشر في أجل لا يتجاوز 48 ساعة على قوائم السلع و الخدمات (أنظر الملحق (03)) طبقا لما جاء في شهادة التسجيل المؤشر عليها سابقا من طرف مدير الوكالة.يتولى معالجة طلبات تعديل القوائم.
- يصدر شهادات الشراء بالإعفاء(أنظر الملحق (04)).
- يعد محاضر المعاينة العتاد في مرحلة الاستغلال (أنظر الملحق (05)).
- يكلف بمتابعة تجسيد المشاريع الاستثمارية.

3.4 مركز الدعم لإنشاء المؤسسات: يكلف بمساعدة و دعم إنشاء و تطوير المؤسسات و يقدم خدمة الإعلام و التكوين و المرافقة من الفكرة إلى غاية مرحلة انجاز المشروع .

5.4 مركز الترقية الإقليمية: يكلف بالتعاون مع الجماعات المحلية التابعة لدائرة اختصاصه، بالمساهمة في وضع إستراتيجية لتنويع و إثراء نشاطات الولاية.

5. المزايا الممنوحة عن طريق الوكالة:

تقسم المزايا الممنوحة عن طريق الولاية إلى ثلاث مستويات[1]:

1.5 المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة:

زيادة على التحفيزات الجبائية و شبه الجبائية و الجمركية المنصوص عليها في القانون العام تستفيد الاستثمارات المعنية بالمزايا كما يلي:

- **بعنوان مرحلة الانجاز:**

أ. الإعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

ب. الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة TVA فيما يخص السلع و الخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

[1] القانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص19-21.

ت. الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض و الرسم على الإشهار العقاري على كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني.

ث. الإعفاء من حقوق التسجيل و الرسم على الإشهار العقاري و مبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية و غير المبنية الموجهة لانجاز المشاريع.

ج. تخفيض بنسبة 90 % من مبلغ الإتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة انجاز المشروع

ح. الإعفاء لمدة 10 عشر سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار المشروع ابتداءا من تاريخ الاقتناء.

خ. الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسة للشركات و الزيادات في رأس المال.

- **بعنوان مرحلة الاستغلال:** بعد معاينة الشروع في مرحلة الاستغلال بناءا على محضر يعده مركز تسيير المزايا بطلب من المقاول ، يحظى لمدة 3 ثلاث سنوات من المزايا الاتية:
  - الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات IBS.
  - الإعفاء من الرسم على النشاط المهني TAP.
  - تخفيض بنسبة 50 % من مبلغ الإتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

كما تستفيد المناطق التابعة لمناطق **الجنوب و الهضاب العليا** و كذا كل منطقة تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة مما يلي:

- **بعنوان مرحلة الانجاز:**

زيادة على المزايا الخاصة بمناطق الشمال و المذكورة في النقاط أ، ب، ت، ث، ح، خ تستفيد مناطق الجنوب والهضاب العليا مما يلي:

- تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بنفقات الأشغال المتعلقة بمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز المشروع، و ذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة.
- التخفيض من مبلغ الإتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة بعنوان منح الراضي عن طريق الامتياز من أجل انجاز مشاريع استثمارية:

*بالدينار الرمزي للمتر ($م^2$) خلال فترة 10 عشر سنوات، و ترتفع بعد هذه الفترة إلى 50 %من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع المقامة في الهضاب العليا و مناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة.

*بالدينار الرمزي للمتر ($م^2$) لفترة 15 خمسة عشر سنة و ترتفع بعد هذه المدة إلى 50 % من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع المقامة في ولايات الجنوب الكبير.

- **بعنوان مرحلة الاستغلال:** مدة الإعفاء هي 10 سنوات و يخص الإعفاء:
  - الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات IBS.
  - الإعفاء من الرسم على النشاط المهني TAP.

3.5 المزايا الإضافية لفائدة النشاطات المتميزة و/أو المنشئة لمناصب الشغل:

يتعلق الأمر في المقام الأول، بالتحفيزات الجبائية و المالية الخاصة المقررة من طرف الأنظمة المعمول بها لصالح النشاطات السياحية، الصناعية و الفلاحية. هذه المزايا لا يمكن جمعها مع تلك المنصوص عليها في منظومة قانون ترقية الإستثمار، و في الحالة يتم تطبيق التحفيز الأكثر تشجيع.

أما النوع الثاني من المزايا الإضافية، فهو يخص المشاريع التي تخلق أكثر من 100 منصب شغل **دائم**، و المنجزة في المناطق التي تستدعي التنمية، و تستفيد هذه المشاريع من مدة إعفاء جبائي يقدر بـ **5** خمس سنوات على مرحلة الإستغلال.

4.5 المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الاهمية الخاص للاقتصاد الوطني:

- **مرحلة الانجاز:**
  - كل المزايا المشتركة المتعلقة بفترة الإنجاز
  - منح إعفاء أو تخفيض ، طبقا للتشريع المعمول به، للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي و الإعانات أو المساعدات أو الدعم المالي، و كذا كل التسهيلات التي قد تمنح.
  - إمكانية تحويل مزايا الإنجاز، بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار*، محل تحويل للمتعاقدين مع المستثمر المستفيد، و المكلف بإنجاز الاستثمار لحساب هذا الأخير.
- **مرحلة الاستغلال:**
  - تمديد مدة مزايا الاستغلال لفترة يمكن أن تصل إلى عشر (10) سنوات.
  - تستفيد من نظام الشراء بالإعفاء من الرسوم ، المواد والمكونات التي تدخل في إنتاج السلع المستفيدة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.

* **المجلس الوطني للاستثمار:** هو مجلس يترأسه الوزير الأول ويتشكل من عدة وزراء. هذا المجلس يدرس ويقرر خاصة بخصوص المزايا التي تمنح للمشاريع الاستثمارية التي تساوي أو تفوق قيمتها 5.000.000.000 دج و كذا المشاريع ذات الأهمية الوطنية التي يتمخض عنها عقد إتفاقية إستثمار

6. الوثائق المطلوبة:

و قد حدد المشرع الوثائق الواجب تقديمها للوكالة للاستفادة من المزايا المذكورة أعلاه[1]:

فيما يخص مشاريع الإنشاء :

- نسخة من بطاقة التعريف المقاول أو الممثل القانوني للشركة
- استمارة تسجيل الاستثمار و التي يتم تحميلها عن طريق موقع الوكالة

فيما يخص مشاريع التوسعة و إعادة التأهيل:

- نسخة من بطاقة التعريف المقاول أو الممثل القانوني للشركة
- استمارة تسجيل الاستثمار
- نسخة من السجل التجاري
- نسخة من رقم التعريف الجبائي
- صفحات الاصول و الخصوم للميزانية الجبائية الاخيرة

المقصود بالإنشاء و التوسيع و إعادة التأهيل ما يلي[2]:

إنشاء جديد: خلق مشروع جديد غير موجود أو ليس قائم عن طريق استغلال وسائل إنتاج جديدة و التي هي من وجهة اقتصادية تتناسب مع زيادة حقيقية في أسهم رأس المال الوطني، و تستثنى من مفهوم الإنشاء الجديد استعادة الأنشطة تحس اسم آخر أو شكل قانوني آخر بما فيها المصحوبة باستثمارات تكميلية و أيضا خلق نشاط من سلع وخدمات مستعملة في نشاط كان موجود.

أما **مشاريع التوسع:** يقصد به التوسع الكمي عن طريق رفع قدرات الإنتاج أو التوسع النوعي عن طريق توسيع تشكيلة الإنتاج.

إعادة التأهيل: عملية اقتناء عتاد و تجهيزات موجهة لمطابقة العتاد و التجهيزات الموجودة من أجل معالجة التأخر التكنولوجي أو بسبب التلف.

7. شروط الاستفادة من الامتيازات:

عملية الاستفادة من الامتيازات متاحة لكل المقاولين باستثناء[3] :

- تستثنى من الامتيازات النشاطات المحددة في قائمة منصوص عليها في التشريع(أنظر ملحق (06)).

[1] المرسوم التنفيذي 17-102 المؤرخ في 05 مارس 2017، يحدد كيفيات تسجيل الاستثمارات و كذا شكل و نتائج الشهادة المتعلقة به،الجريدة الرسمية عدد16 الصادرة في 08 مارس 2017،ص21.

[2] مرسوم التنفيذي 17-101 المؤرخ في 05 مارس 2017، الذي يحدد القوائم السلبية و المبالغ الدنيا للاستفادة من المزايا و كيفيات تطبيق المزايا على مختلف أنواع الاستثمارات، الجريدة الرسمية العدد16، الصادرة في 08 مارس2017، ص 07.

[3] المرجع السابق،ص ص9،10.

- تستثنى من الامتيازات النشاطات التي لا تخضع للتسجيل في السجل التجاري .
- تستثنى من الامتيازات النشاطات الممارسة تحت نظام الجبائي غير نظام الحقيقي
- هناك سلع و خدمات مستثناة من الامتيازات و قد حددها المشرع(أنظر ملحق (07)).
- لا يمكن لمشاريع التوسع و اعادة التاهيل الاستفادة من الامتيازات الا بشرط ان يساوي مبلغها أو يفوق :

✓ 25 %من مجموع الاستثمارات الاجمالية الواردة في الميزانية الاخيرة عندما تكون هذه الاستثمارات أقل أو تساوي 100.000.000دج.

✓ 15% من مجموع الاستثمارات الاجمالية الواردة في الميزانية الاخيرة عندما تفوق هذه الاستثمارات 100.000.000 دج و تكون أقل من أو تساوي 1.000.000.000دج.

✓ 10% من مجموع الاستثمارات الاجمالية الواردة في الميزتنية الاخيرة عندما تفوق هذه الاستثمارات 1000.000.000 دج دون ان يكون مبلغها أقل من 150.000.000دج

(يخول تسجيل الاستثمار و بقوة القانون و بصفة آلية دون أي اجراءات اخرى الاستفادة من امتيازات مرحلة الانجاز)

8. المتعاملون مع الوكالة: (من يستفيد من الامتيازات التي تمنحها الوكالة):

كل شخص طبيعي أو معنوي مقيم أو غير مقيم سواء كان تابع للقطاع الخاص أو العام، يرغب في إنشاء خاضعة للقانون الجزائري وقع اختياره على الاستثمار في نشاط اقتصادي غير مستثنمن المزايا ذو طابع إنتاج مادي أو إنتاج على شكل خدمات.

المشاريع التي يبادر بها أجانب يجب تنجز بالشراكة مع واحد أو عدة شركاء وطنيين مقيمين من القطاع العام أو الخاص ،بعد أن يحصل هذا الأخير على نسبة 51 % من رأس المال الاجتماعي للشركة المنشأة في إطار الشراكة[1].

ملاحظة:

لا يمكن للأشخاص الذين استفادوا من الامتيازات الجبائية في مختلف أجهزة الدعم الأخرى (ANSEJ,ANGEM,CNAC) الاستفادة من منظومة دعم المقاولاتية في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلا بعد:

- انتهاء فترة الإعفاء فيما يخص مرحلة الاستغلال الممنوحة في إطار نظام جهاز دعم التشغيل
- أو التخلي عن الامتيازات الممنوحة في إطار أجهزة الدعم هذه.

[1] موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ،مرجع سبق ذكره.

المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة في الدراسة

إن لاختيار الطريقة و الأدوات المتبعة في الدراسة الميدانية دورا مهما في طريقة عرض المعلومات، و دراستها وتحليلها يعطي قيمة علمية فمن خلالها يتسنى للباحث إثبات أو نفي الفرضيات المطروحة و كذا استنتاج نتائج نهائية للبحث.

أولا: المصادر الثانوية

تمت معالجة الإطار العام للدراسة من خلال الاعتماد على مصادر البيانات الثانوية و المتمثل في الكتب المجلات، المقالات العلمية، الجرائد الرسمية، الأبحاث و الدراسات السابقة التي تطرقت للموضوع سواءا باللغة العربية أو الأجنبية، إضافة إلى مختلف المواقع الرسمية على الانترنت .

ثانيا: المصادر الأولية

لإعداد دراسة تطبيقية ملائمة لموضوعنا و معالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة ، ثم لاعتماد على جمع المعطيات من خلال الملاحظة و تجميع المعلومات من مختلق المصالح داخل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و كذا المكلف بالإحصاء على مستوى وكالة ورقلة و الاغواط و الاتصال ببعض الهيئات كمديرية الصناعة و المناجم و مديرية الفلاحة لتجميع بعض الإحصائيات .

بالإضافة إلى ذلك اعتمدنا على برنامج (Microsoft Office Excel) لتحليل البيانات الإحصائية من خلال إمكانية رسم الجداول و حسابها و أيضا تمثيل مختلف الأشكال البيانية التي لها دور كبير في التحليل.

المبحث الثاني: تحليل و تفسير النتائج المتوصل إليها

سنحاول في هذا المبحث القيام بتحليل مفصل حول موضوع الدراسة من الجانب الميداني سنتطرق أولا إلى عرض النتائج بشكل متسلسل مستخدمين في ذلك الجداول و الأشكال البيانية حتى تساعدنا في تفسير و توضيح الظاهرة و من ثم ستتم مناقشة و تحليل النتائج المعروضة في الأول.

المطلب الأول: النتائج المتوصل إليها

بعد أن تم جمع المعطيات الخاصة بالبحث و دراستها و تحليلها بالأدوات و الطرق اللازمة بحيث سنحاول من خلال هذا الجزء تقييم الحصيلة المفصلة للمشاريع المدعمة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية غرداية للفترة مابين 2011-2018.

1. حصيلة المشاريع المسجلة قبل إنشاء الوكالة و بعد إنشاءها على مستوى و لاية غرداية:

جدول (07): يوضح حصيلة المشاريع قبل و بعد افتتاح الوكالة على مستوى ولاية غرداية خلال الفترة (2002-2018)

الوكالات	عدد المشاريع	متوسط السنوي لعدد المشاريع
ANDI ورقلة خلال الفترة(2002-2011)	**673**	**67**
ANDI الاغواط خلال الفترة(2008-2011)	**316**	**79**
ANDI غرداية خلال الفترة(2012-2018)	**799**	**114**

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وكالات ANDI ورقلة ، الاغواط، غرداية

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المشاريع الخاص بوكالة ولاية غرداية و بعد إنشاءها سنة 2011 قد سجل معدل سنوي يقدر بـ 114 مشروع و هو أكبر مقارنة بعدد المشاريع (الخاصة بولاية غرداية) و المسجلة لدى وكالتي الاغواط و ورقلة و الذي بلغ 79 مشروع و 67 مشروع على التوالي.

تجدر الإشارة أنه و قبل إنشاء الوكالة على مستوى ولاية غرداية كان المقاول يتوجه إلى مدينة ورقلة للاستفادة من الامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة و بعد إنشاء وكالة الاغواط أصبح مخيرا بين التسجيل بين التسجيل على مستوى وكالة الاغواط أو ورقلة.

2. حصيلة المشاريع المسجلة حسب السنوات خلال الفترة 2011-2018:

فيما يلي إحصائيات الوكالة و هذا منذ نشأة الوكالة إلى غاية نهاية سنة 2018

جدول (08): يوضح عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة حسب السنوات خلال الفترة (2011-2018)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	مجموع
عدد المشاريع	09	156	164	126	133	95	74	51	808

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على الإحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار غرداية

و للتوضيح أكثر نعتمد على الشكل البياني التالي:

الشكل (02): يوضح تطور عدد المشاريع حسب السنوات خلال الفترة (2011-2018)

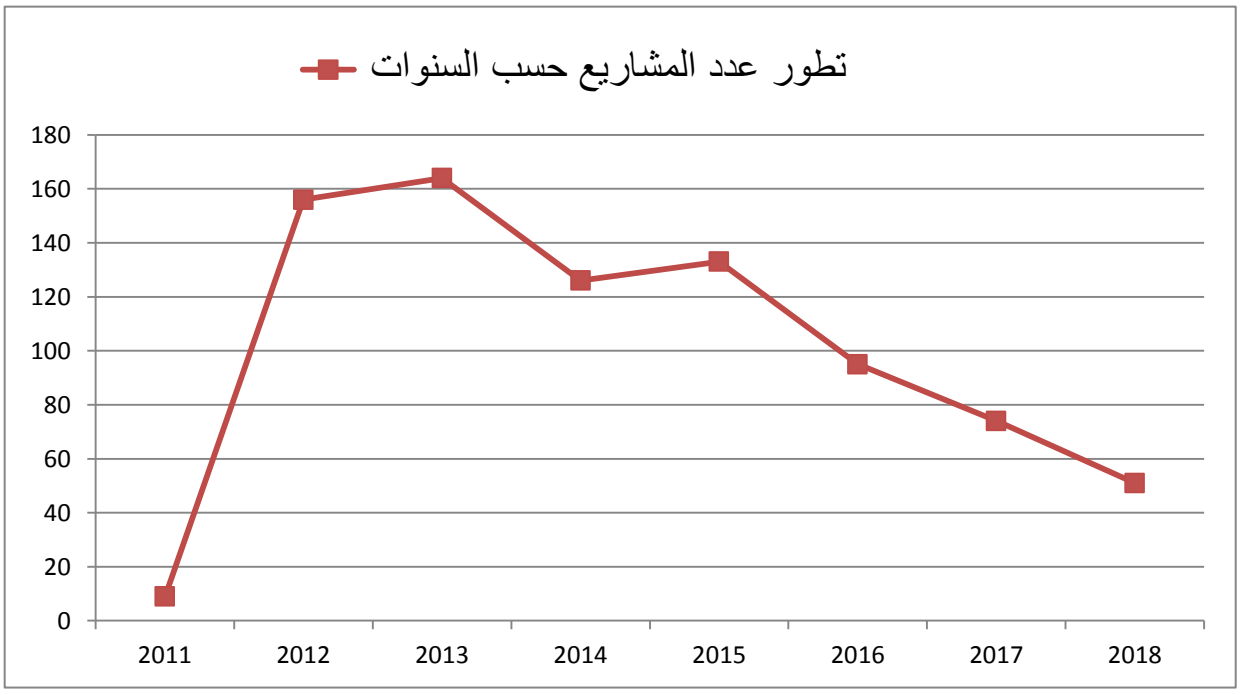

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار غرداية

نلاحظ من خلال الجدول و الشكل اعلاه أن عدد المشاريع سنة 2011 كان 09 مشاريع و هذا راجع لافتتاح الوكالة في نوفمبر 2011، بحيث هناك تطور ملحوظ لعدد المشاريع سنة 2012 و الذي قدر بـ 156 مشروع ليصل نهاية سنة 2013 الى 164 مشروع و هذا ما يدل على أن التحفيزات المقدمة من طرف الوكالة بدأت تستقطب المقاولين و بدأت تلقى صدا جيدا بين أواسطهم بالرغم من أن نشاط الوكالة كان حديثا، أما بالنسبة لسنة

2014 شهدت الوكالة تراجع و انخفاض في عدد المشاريع نظرا لما شهدته المنطقة من أحداث ليعود العدد لارتفاع طفيف سنة 2015 بعدد 133 مشروع بعد تحسن الأوضاع.

الملاحظ أيضا أنه و خلال سنوات 2016، 2017، 2018 تراجع كبير و انخفاض حاد في عدد المشاريع ليصل إلى 51 مشروع سنة 2018، و هذا يتزامن و صدور القانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار.و كذا المراسيم التنظيمية له و الصادرة سنة 2017.

3. الحصيلة الإجمالية للمشاريع المحلية و الأجنبية المسجلة خلال الفترة 2011-2018 :

توفر البيانات أدناه صورة عامة عن المشاريع المسجلة لدى الوكالة خلال الفترة 2011-2018 :

جدول (09): يوضح ملخص المشاريع المحلية و الأجنبية المصرح بها لدى الوكالة خلال الفترة (2011-2018)

المشاريع	عدد المشاريع	%	القيمة مليون دج	%	مناصب العمل	%
محلية	806	99,7	55.545	97	6256	98.66
أجنبية(خارج الجزائر)	02	0,3	1.678	03	85	1.34
المجموع	808	100	57.223	%100	6341	100

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار غرداية

الشكل (03): يوضح عدد المشاريع الأجنبية و المحلية المسجلة لدى الوكالة خلال الفترة (2011-2018)

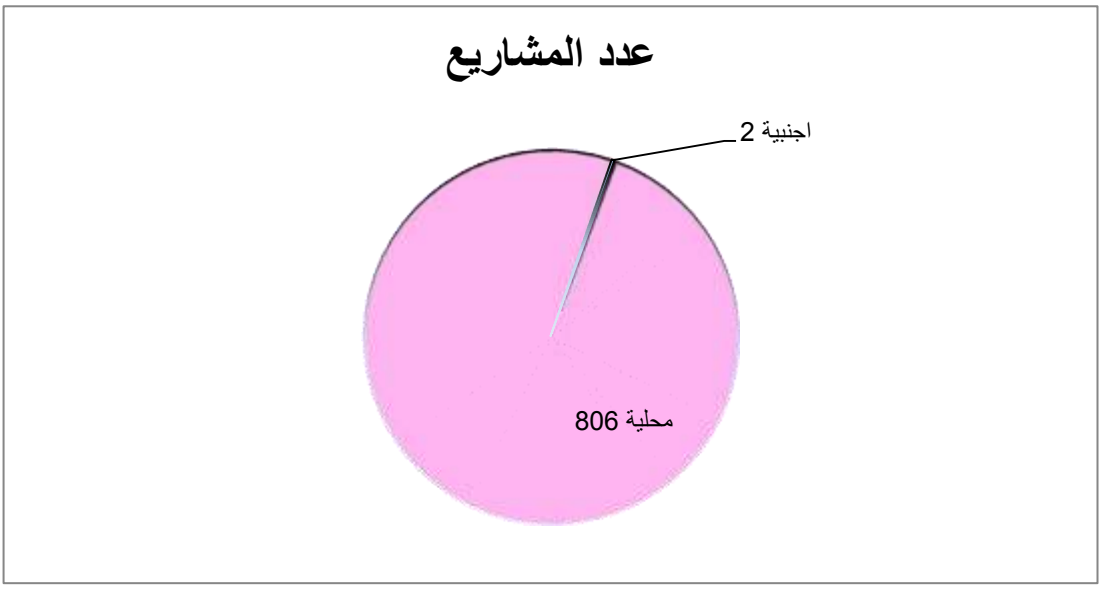

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار غرداية

بقراءة بسيطة للأرقام يتضح أن الاستثمار المحلي استحوذ على أكثر من 99% من مجموع المشاريع المصرح بها خلال الفترة 2011-2018 و الاستثمار الأجنبي أخذ حصة ضعيفة جدا بل تكاد تنعدم بنسبة 0,3 % في الوقت الذي رافعت السلطات كثيرا لتحفيزه و دعمه ، بل سعت جاهدة لتوفير مناخ ملائم لجذبه.

طبعا الأمر انعكس على عدد المناصب التي وفرها كل منهما حيث نجد 98,66%من مجموع مناصب العمل كان من نصيب القطاع المحلي في المقابل نجد النسبة في حدود 1,5 %اي ما يعادل 85 منصب عمل ما وفره القطاع الأجنبي، و نفس الشيء بالنسبة للمبالغ المستثمرة.

4. حصيلة المشاريع حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2011-2018:

و بدراسة تفصيلية للحصيلة الاجمالية حسب قطاع النشاط يظهر أن هناك تباين كبير بين القطاعات الاقتصادية:

جدول (10): يوضح حصيلة الوكالة حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2011-2018)

القطاع	عدد المشاريع	%	عدد مناصب الشغل	%	القيمة مليون دج	%
الفلاحة	48	5,94	453	7,14	6.497	11,35
البناء	192	23,76	1170	18,45	10.983	19,19
الصناعة	129	15,96	2086	32,89	16.827	29,4
الصحة	11	1,77	149	2,35	2.226	3,89
الخدمات	85	10,51	431	6,79	3.033	5,3
اتصالات	01	0,12	06	0,09	05	0,01
سياحة	36	4,46	913	14,4	9.853	17,22
نقل	306	37,87	1133	17,87	7.799	13,63
المجموع	**808**	**100**	**6341**	**100**	**5.7223**	**100**

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار غرداية

و من أجل توضيح الجدول أكثر قمنا بإعداد الشكل البياني :

الشكل(04): يوضح حصيلة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بغرداية حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2011-2018)

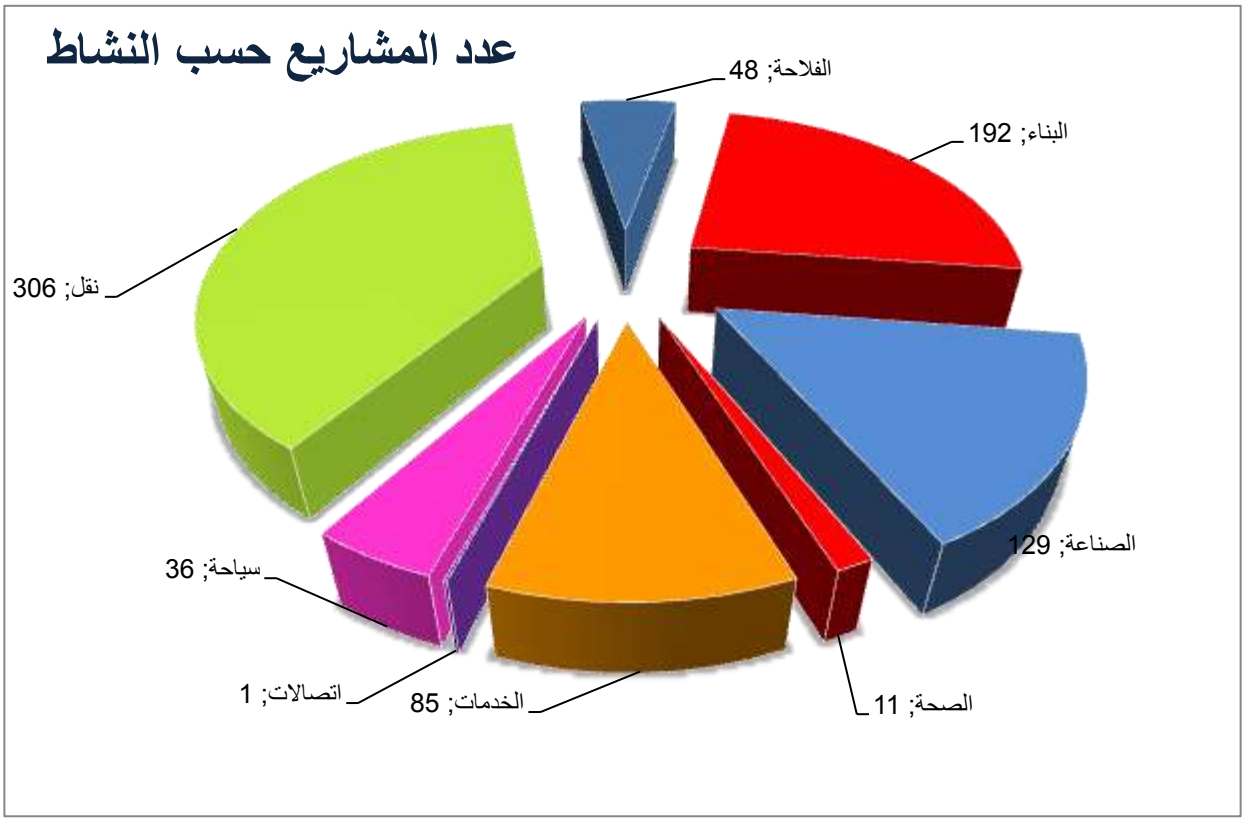

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار غرداية

بقراءة متفحصة للبيانات المتوفرة في هذا المجال يوضح الشكل البياني السابق أن قطاع النقل استحوذ بعدد قدره 306 مشروع على نسبة تمثل تقريبا 38 % من مجموع المشاريع المصرح بها لدى الوكالة و هذا قد يتماشى و طبيعة المنطقة التجارية و التي يتعامل أصحابها أكثر في مجالات نقل البضائع بين الولايات ، ثم يليه قطاع البناء بـ 192 مشروع و هو ما يمثل نسبة 24 %و قريبا منه قطاع الصناعة بـ 16 % و الذي يمثل 129 مشروع صناعي و هي نسبة معتبرة بالمقارنة مع الولايات في الجنوب و حتى بعض الولايات في الشمال (حسب تصريحات موظفي الوكالة) و الباقي موزع على القطاعات الأخرى.

الملاحظ أن النقل فيما يخص عدد المناصب المستحدثة و الممثلة بـ 18 % من مجموع مناصب العمل احتل المرتبة الثالثة بعد كل من الصناعة بـ 33% و البناء بـ 19% ، و هذا لأنه لا يتطلب عدد كبير من العمال كما أنه لا يتميز بمخاطر عالية و هذا ما يفسر تصدره للمرتبة الأولى من ناحية عدد المشاريع و إقبال الجمهور عليه.

الشكل(05): توزيع مناصب الشغل للمشاريع المسجلة حسب النشاط خلال الفترة (2011-2018)

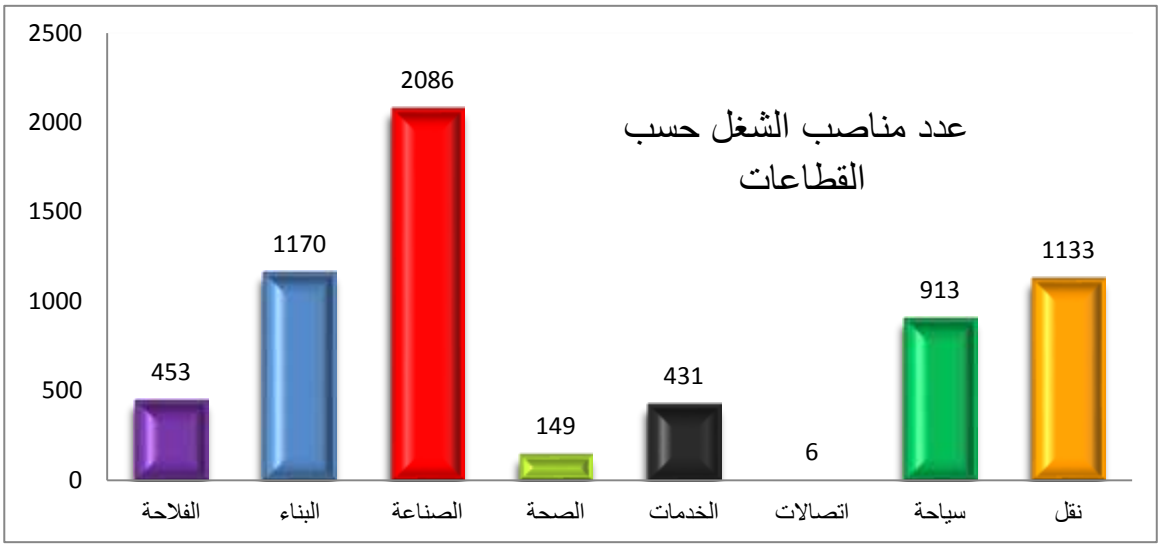

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار غرداية

أما قطاع البناء و نظرا لخصوصية المرحلة بتبني الدولة لمشاريع تنموية طويلة الأجل قائمة على فتح عدة ورشات لانجاز عدة مشاريع دفع بطريقة أو بأخرى أدى لارتفاع عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة ليصل إلى أكثر من 192 مشروع بقيمة 10.983 مليون دج و مشغلا أكثر من 1100 عامل و هو ما يعبر عن نسبة 19 % من مجموع مناصب العمل غير أنها مناصب مؤقتة نظرا لطبيعة النشاط الغير مستقر في مناصب العمل .

الشكل(06): توزيع مبالغ المشاريع المصرح بها حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2011-2018)

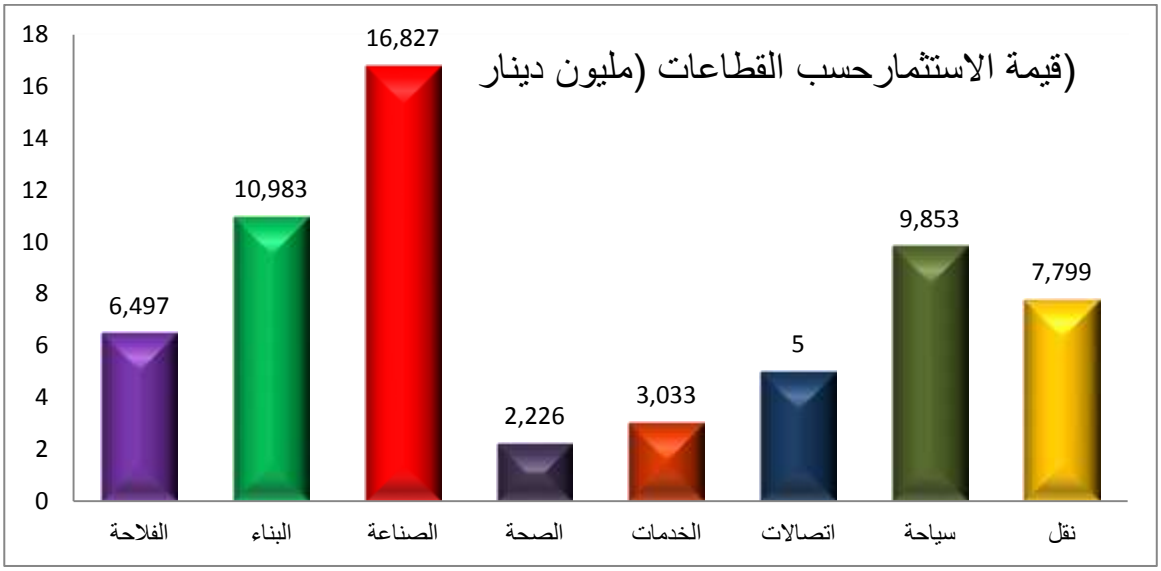

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لغرداية

أيضا القطاع الصناعي أولته الدولة أهمية خاصة و هذا حسب تصريحات السياسيين[1] بإتباع إستراتيجية تنموية تعطيه الأولوية للنهوض بالاقتصاد فإنه سجل على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية غرداية عدد 129 مشروع و بهذا يحتل المرتبة الثالثة من حيث العدد و لكنه يحتل المرتبة الأولى من حيث القيمة بما يقارب 29% من القيمة الإجمالية ، و مشغلا ما يفوق 2086 عامل أي ما يقارب 16% من مجموع العمال (و هي مناصب شغل دائمة) و هذا طبعا راجع لخصوصيته فهو يتطلب استثمارات كبيرة و عدد كبير من العمال و هذا ما يفسر ضخامة الأموال فيه.

كذلك ما يلاحظ أن قطاعات هامة احتلت مراتب ضعيفة جدا و على الخصوص القطاع السياحي و اين المدينة تعرف تميز سياحي كبير ، كما تتميز بمناطق متميزة و تنوع ثقافي تضاريسي هائل لكن القطاع لم يسجل سوى 4,46% من مجموع المشاريع

أيضا قطاع آخر لا يقل أهمية عن سابقه و هو القطاع الفلاحي و الذي سجل نسبة 5,94 % من مجموع المشاريع في منطقة تزخر بإمكانيات زراعية يشهد لها المختصون خاصة منطقتي المنيعة و حاسي الفحل.

5. حصيلة المشاريع حسب الطبيعة القانونية خلال الفترة 2011–2018:

فيما يلي جدول يوضح هذه الإحصائيات:

جدول (11): يوضح حصيلة المشاريع حسب طبيعتها القانونية خلال الفترة (2011–2018)

الطبيعة القانونية	عدد المشاريع	عدد مناصب الشغل	القيمة مليون دج
القطاع الخاص	800	6116	53.319
القطاع العام	05	188	2.891
قطاع مختلط	03	37	1.013
المجموع	808	6341	57.223

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ولاية غرداية

بالاعتماد على حصيلة الوكالة حسب الطبيعة القانونية للمقاولات تظهر البيانات أن القطاع الخاص هو الذي نال الحصة الكبرى في عدد المشاريع بـ 99% من المجموع، كما يوضحه الشكل الموالي :

[1] تصريحات الوزير الأول خلال افتتاحه للطبعة (51) لمعرض الجزائر الدولي في 2018/05/08.

الشكل(07) : توزيع المشاريع حسب الطبيعة القانونية خلال الفترة (2011-2018)

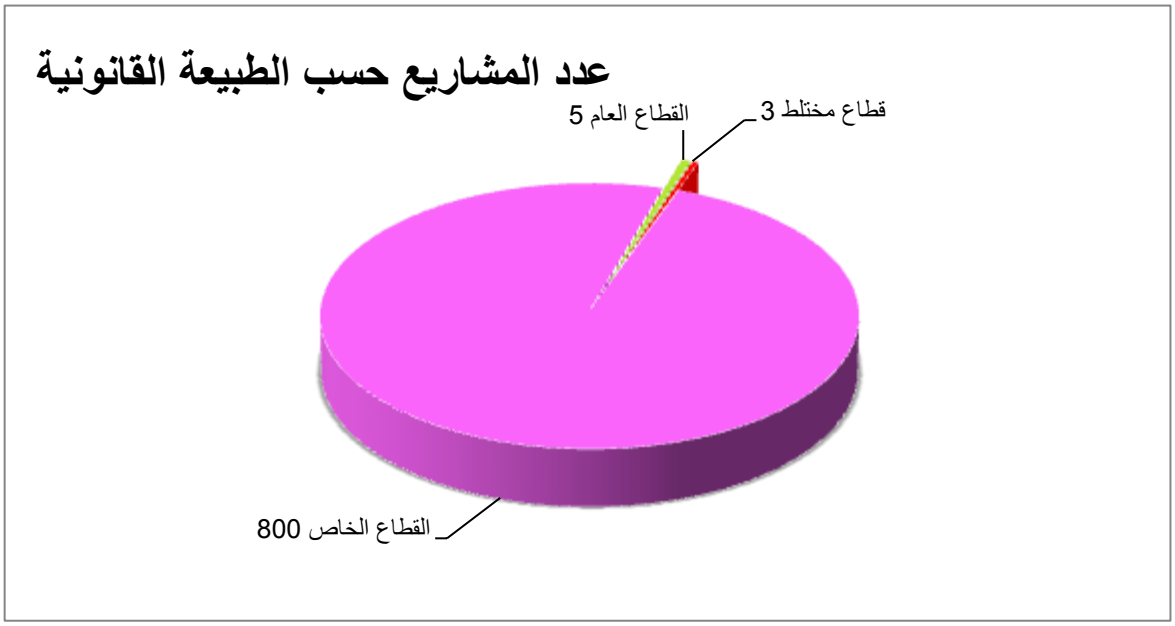

من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بغرداية

يظهر من خلال الشكل أن القطاع الخاص استحوذ على عدد 800 مشروع أي ما يمثل 99% من عدد المشاريع ليتحصل القطاع العام على نسبة 0,62 % من مجموع المشاريع المسجلة لدى الوكالة و نفس الشيء بالنسبة للقطاع المختلط بنسبة أقل تقدر بـ 0,37%، و هذا أمر طبيعي و يتماشى مع توجه الحكومة للانتقال إلى اقتصاد السوق.

6. حصيلة المشاريع حسب نوع الاستثمار خلال الفترة 2011-2018:

هناك 3 أنواع للاستثمار و هذا حسب ما اقره المشرع الجزائري في القانون الخاص بالاستثمار[1] و الجدول الموالي يوضح توزيعها:

الجدول (12): حصيلة المشاريع حسب نوع الاستثمار خلال الفترة (2011-2018)

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	عدد مناصب الشغل	القيمة مليون دج
الإنشاء	526	4235	31.325
التوسيع	280	2005	23.957
إعادة التأهيل	02	101	1.941

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار غرداية

[1] المرسوم التنفيذي 17-101،الذي يحدد القوائم السلبية و المبالغ الدنيا لاستفادة من المزايا، مرجع سبق ذكره، ص 09.

و كما هو موضح في الشكل الموالي :

الشكل(08): توزيع المشاريع حسب نوع الاستثمار

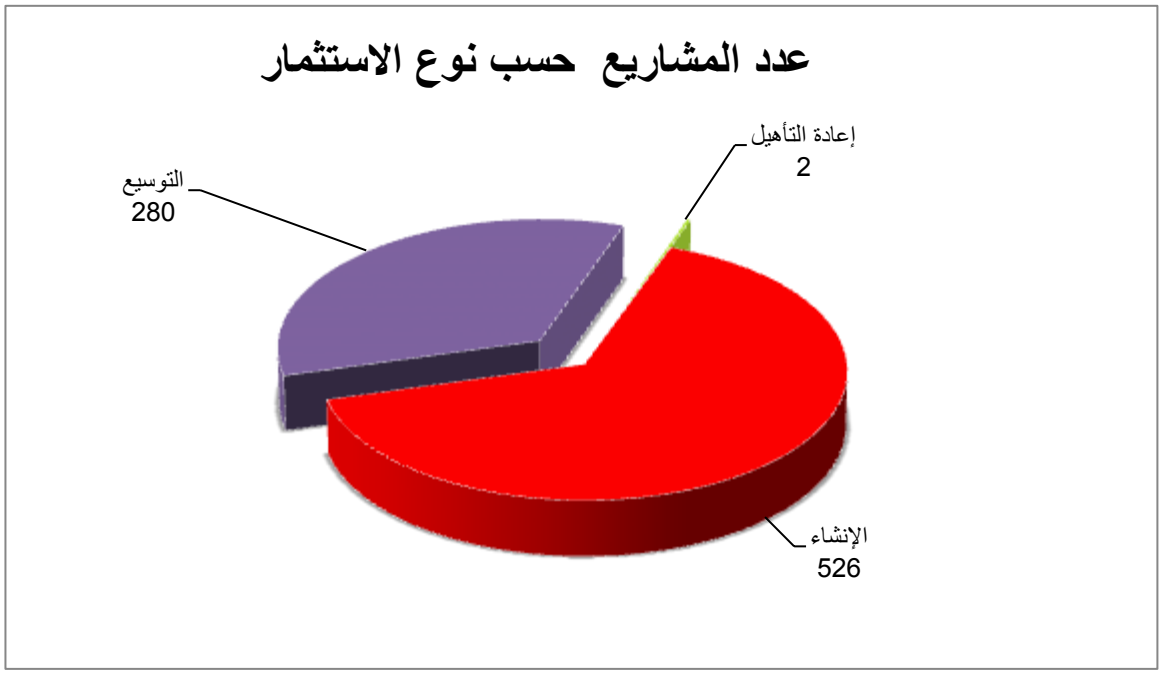

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لغرداية

فقد شكلت المشاريع الجديدة أكثر من 65 % من عدد المشاريع المستحدثة و قدرت حصتها 66,79% من القيمة الإجمالية للمشاريع أما المشاريع التوسعية فشكلت 34,65% من حيث العدد و 31,62 %من حيث القيمة ، و تحتل مشاريع إعادة التأهيل أقل نسبة بمقارنتها بالأنواع الأخرى و هذا يدل على استقطاب الوكالة لمشاريع الإنشاء لما تمنحه لها من تسهيلات و بساطة الإجراءات بالمقارنة مع مشاريع التوسعة و إعادة التأهيل التي تخضع لشروط.

7. حصيلة المشاريع حسب الشكل القانوني للمقاولة خلال الفترة 2011-2018:

هناك عدة أشكال قانونية وفق التشريع الجزائري يمكن اعتمادها لإنشاء مقاولة و فيما يلي الأشكال القانونية المسجلة لدى الوكالة:

جدول (13) : يوضح حصيلة المشاريع حسب الشكل القانوني للمؤسسة خلال الفترة (2011-2018)

الشكل القانوني	عدد المشاريع	النسبة %
مؤسسة فردية E.I	551	68,19
شركة ذات الشخص الوحيد EURL	90	11,14
شركة ذات المسؤولية المحدودة SARL	147	18,19
شركة ذات أسهمSPA	07	0,87
شركة تضامن SNC	13	1,61

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية غرداية

و يمكن تلخيص هذا الجدول من خلال الشكل:

الشكل(09): يوضح حصيلة الوكالة حسب الشكل القانوني للمؤسسات خلال الفترة(2011-2018)

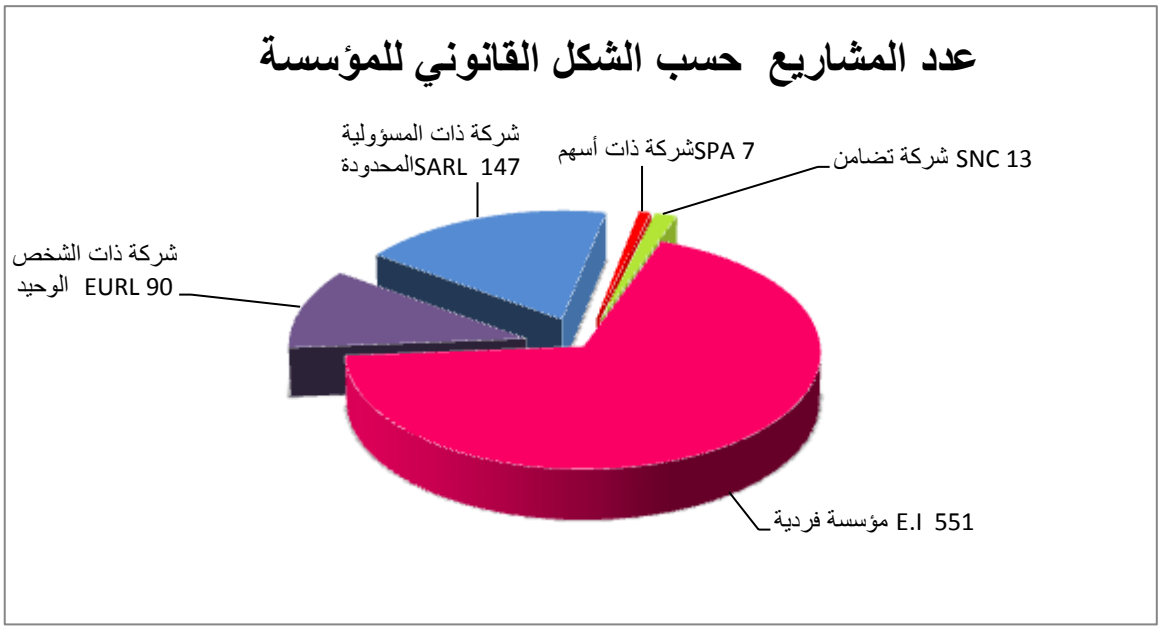

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لغرداية

من خلال الجدول و الشكل السابقين نلاحظ أن جل المؤسسات فردية (شخص طبيعي) حيث بلغت 551 مؤسسة بنسبة 68,19% بينما تتوزع بقية المؤسسات بين مؤسسات ذات الشخص الوحيد بـ 90 مؤسسة و نسبة 11,14% و الشركات ذات المسؤولية المحدودة بـ 147 مؤسسة بنسبة 18,19 %و شركات التضامن بعدد 13 شركة ما يقابله 1,61% و هي الأشكال القانونية الغالبة بالنسبة للمؤسسات الجزائرية في حين لا تتعدى نسبة شركات المساهمة 0,87% من مجموع المؤسسات ، و هذا التصنيف يجعلنا نتساءل حول أسباب هذا التوزيع هل هو

اختيار استراتيجي من طرف هؤلاء المقاولين، أم أنه راجع لعدم الرغبة في النمو و التطور و اعتبار المؤسسة فقط كوسيلة لتحقيق دخل يومي كما أشار إليه بعض المقاولين الذين تمت مساءلتهم حول الموضوع.

8. حصيلة المشاريع حسب قطاع النشاط و حسب البلديات لولاية غرداية خلال الفترة 2011-2018:

لمعرفة توزيع المشاريع حسب البلديات و كذا حسب القطات سنلخص ذلك وفقا للجدول أدناه

جدول(14): يوضح حصيلة المشاريع حسب البلديات لولاية غرداية و قطاع النشاط خلال الفترة(2011-2018):

القطاع / البلدية	الفلاحة	البناء	الصناعة	الصحة	الخدمات	اتصالات	سياحة	نقل	المجموع
غرداية	00	50	31	09	15	00	10	93	**208**
المنيعة	27	28	08	01	14	00	02	47	**127**
ضاية بن ضحوة	00	05	02	00	02	00	00	27	**36**
بريان	03	04	18	00	08	00	00	31	**64**
متليلي	00	48	11	00	18	01	05	44	**127**
القرارة	00	17	08	00	04	00	01	15	**45**
العطف	00	03	12	00	03	00	01	03	**10**
زلفانة	00	06	00	01	02	00	14	06	**29**
سبسب	01	01	00	00	01	00	00	01	**04**
بنورة	00	15	37	00	12	00	00	24	**100**
حاسي لفحل	09	02	01	00	01	00	00	01	**14**
حاسي القارة	08	10	01	00	05	00	02	13	**39**
المنصورة	00	03	00	00	00	00	01	01	**05**

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية غرداية

يوضح الجدول عدد المشاريع المستفادة من خدمات الوكالة و هذا حسب البلديات حيث يظهر قطاع الفلاحة الذي هو متمركز ببلدية المنيعة بعدد 27 مشروع فلاحي و هذا طبيعي كون المنطقة تزخر بثروات مائية باطنية هائلة وشساعة المساحات الصالحة للزراعة و لكن وبالنظر في المساحات الموزعة في اطار الامتياز الفلاحي و التي بلغت مع نهاية 2018 ما يقارب 112505 هكتار لفائدة 560 مقاول فلاحي (حسب إحصائيات مديرية المصالح

الفلاحية بمديرية غرداية) ، و بالمقارنة مع الأراضي الموزعة فإن استقطاب الوكالة لهذه المشاريع قليل جدا، أما فيما يخص قطاع البناء فنجده متموقع في كل من بلديتي غرداية باعتبارها عاصمة ولاية غرداية و كذا بلدية متليلي و التي معروف عنها منذ القدم بمثل هذه المقاولات و توارث الأجيال لهذا النشاط.

يلاحظ من خلال الجدول أيضا أن أغلب النشاطات الصناعية متواجدة على مستوى بلدية بنورة نظرا لتوفرها على المنطقة الصناعية قارة طعام ، و بالرغم من افتتاح المنطقة الصناعية الجديدة بواد نشو غير أن عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة لم يرقى للمستوى المطلوب إذا ما قارناه بحجم العقار الصناعي و حتى السياحي الموزع على 811 مقاول من أجل انجاز مشاريعهم (حسب إحصائيات مديرية الصناعة و المناجم) واما القطاع السياحي فيظهر بنوع من النشاط في منطقة زلفانة .

و بالتمعن في حصيلة المشاريع لكل بلدية نلاحظ أن هناك تباين في توزيع المشاريع حيث أن أغلبها متمركز في 04 أربعة مناطق: غرداية ، المنيعة، متليلي، بنورة أما باقي البلديات فيوجد فيها عدد ضئيل من المقاولات حيث قدر عدد المشاريع في بلدية سبسب بـ 04 مقاولات فقط و كذلك منطقة المنصورة بـ 05 مقاولات و هذا عدد قليل جدا إذا ما قورن بالبلديات الأخرى حيث أن هذه المناطق لا تتميز بكثافة سكانية عالية، و الشكل الموالي يعطي صورة أوضح لهذا التوزيع.

الشكل(10): يوضح توزيع المشاريع حسب البلديات و حسب القطاعات خلال الفترة (2011-2018)

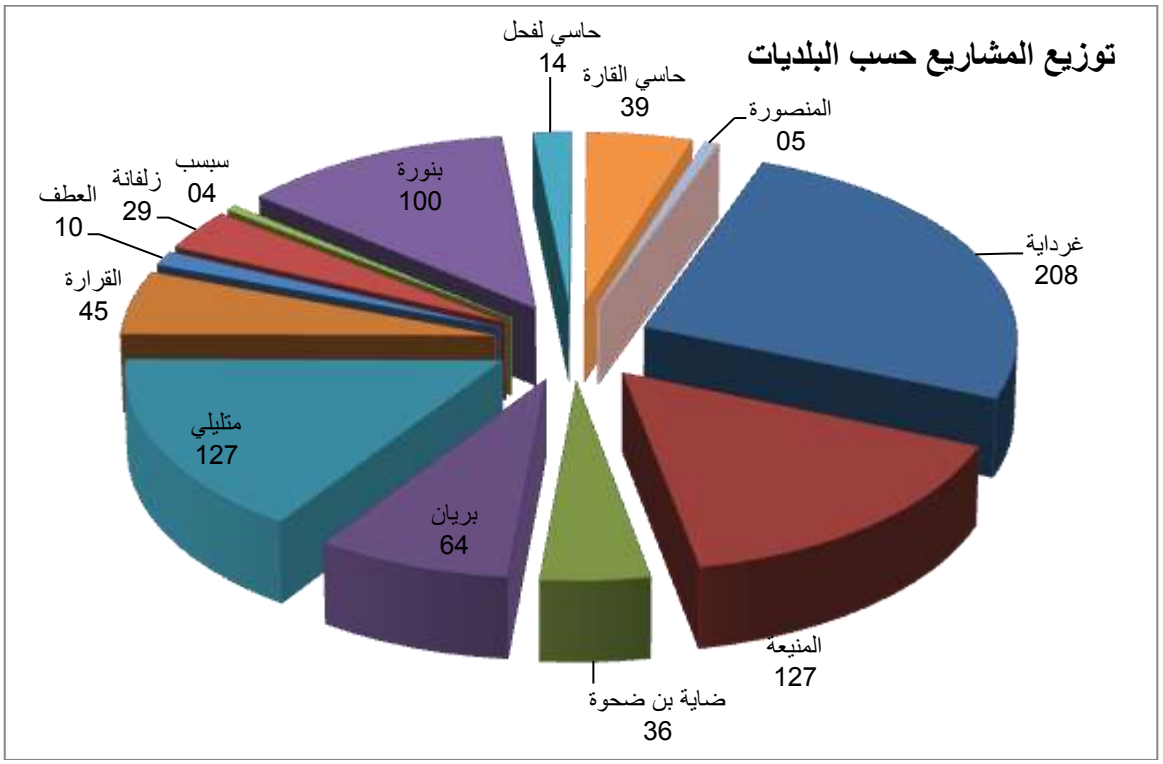

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بغرداية

بعد عرضنا للإحصائيات المتعلقة بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سنحاول فيما يلي عرض بعض انجازات في مجال ترقية المقاولاتية على المستوى الوطني و كذا أهم ما جاء به القانون الجديد للاستثمار:

❖ **انجازات الوكالة في مجال ترقية المقاولاتية:**

بعنوان التسهيل:

خدمة تسجيل الاستثمار عن بعد و هي خدمة تسمح لصاحب المشروع لاستكمال إجراءات طلب الحصول على الامتيازات عن بعد ،و البرنامج سيتم تفعيله مع نهاية سنة 2020.

بورصة الشراكة و هي خدمة تهدف إلى إقامة علاقات الأعمال، بهدف تسهيل الاتصالات بين المقاولين الوطنيين و الأجانب الراغبين في خلق شراكات ، تعمل هذه الخدمة عن طريق جمع عروض المشاريع المسجلة عبر الانترنت من طرف المقاول و المدرجة في قاعدة معطيات يمكن الوصول إليها من خلال الموقع الالكتروني للوكالة.

بعنوان ترقية الاستثمار:

تقوم الوكالة بتنظيم و المشاركة ، في عديد من التظاهرات الاقتصادية المنظمة في الجزائر و تنظيم حصص مناقشات ، حوارات حول الاستثمار و المشاركة في الأيام الإعلامية كالأسبوع الوطني للمقاول و الذي ينظم كل سنة بالتعاون مع مديرية الصناعة و المناجم و كذا تنظيم مقابلات مع مختلف المقاولين و الإجابة عن تساؤلاتهم، و كذا المنشورات الترويجية و هي وثائق غنية بالمعلومات الاقتصادية و القانونية التي نشرت بعدة لغات و أقراص مضغوطة وغيرها (أنظر ملحق (08)).

بعنوان الإعلام :

صممت الوكالة فيما يتعلق بالإعلام:

- نظام للمعلومات للمشاريع المصرح بها لدى مصالحها و نظام يربط بين هياكلها اللامركزية و المديرية العامة من خلال شبكة الانترنت.

- أرشيف رقمي للمشاريع الاستثمارية.

- مجلة دورية للمعلومات تدعى ANDI NEWS.

❖ **أهم ما جاء به القانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار و المراسيم المنظمة له الصادرة في مارس 2017:**

قانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار:

بموجب هذا القانون و وفقا للمواد 12،13،15 منه تمت صياغة جديدة لمجموعة من المزايا و الحوافز للمقاول و قد تم هيكلة جديدة للتحفيزات على 3 مستويات (قد تم التطرق إليها في المبحث الأول).

بالإضافة إلى استفادة المقاول من المزايا السالفة الذكر فإن المشرع و حسب المادة 08 من هذا القانون أخضع المقاول لنظام جديد يسهل و يبسط كافة إجراءات التعامل مع المقاولين لإقامة مشاريعهم.

أكد المشرع أن عملية تفعيل العملية الاستثمارية تكون أمام جهاز الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الذي يرافق المستثمر بدءا بقيامه بتسجيل مشروعه إلى غاية إتمامه له .

بالإضافة لكل الامتيازات أعطيت ضمانات متعددة للمقاول بشكل عام و للمقاول الأجنبي بشكل خاص مما يعطي نوعا من الأمان للعمل في الجزائر و من بين هذه الضمانات وفقا لما جاء في المادة 21 و 23 من هذا القانون ما يلي[1]:

- يتلقى الأشخاص الطبيعيون و المعنويون الأجانب معاملة منصفة و عادلة فيما يخص الحقوق و الواجبات المرتبطة باستثماراتهم.
- لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع استيلاء و نزع الملكية إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به، و في حالة الاستيلاء، و نزع الملكية يترتب على المقاول الاجنبي تعويض عادل ومنصف.

المرسوم التنفيذي 17-100 المتضمن صلاحيات الوكال الوطنية لتطوير الاستثمار و تنظيمها و سيرها:

أهم ما جاء به هذا المرسوم هو أنه خول للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مجموعة من الصلاحيات نذكر منها:

- تسهيل بالتعاون مع الإدارات المعنية الترتيبات للمستثمرين و تبسيط الإجراءات و شكليات إنشاء مؤسسة مما يعطيها الحق في التدخل على مستوى مختلف الإدارات لمعالجة المشاكل المطروحة.
- ترقية الشراكة و الفرص الجزائرية للاستثمار عبر الإقليم الوطني و في الخارج.

[1] قانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص ص 21،22.

و في هذا الشأن تم استحداث 4 أربع مراكز على مستوى الوكالة و بالنظر لمهامها فيمكن أن نقول أن المشرع الجزائري تبنى هذه الآلية لتسهيل العملية الاستثمارية و تخفيف إجراءات انجاز مشاريع ، كما أكد المشرع من خلال هذا المرسوم على دور الشباك الوحيد غير المركزي بتوحيد المعاملات الإدارية التي يتوجب القيام بها أثناء انجاز المشروع هدف منه لربح الوقت و تسهيل الإجراءات الإدارية التي تواجهه بحيث يضم أغلب الهيئات المكلفة بالاستثمار.

المرسوم التنفيذي 17-101 الذي يحدد القوائم السلبية و المبالغ الدنيا للاستفادة من المزايا و كيفيات تطبيق المزايا على مختلف أنواع الاستثمارات:

وفقا للمادة 03 منه فقد تم تحديد القوائم السلبية للنشاطات المستثناة من المزايا و تضمنت هذه القائمة نشاطات إضافية بالمقارنة بالقائمة السلبية المعتمدة للقانون 03-01 المتعلق بالاستثمار كنشاط إنتاج المياه المعدنية والنقل و الكراء...(أنظر الملحق (06))

تضمن هذا القانون مفاهيم لأنواع الاستثمارات التي تتبناها الوكالة : الإنشاء ، التوسيع، إعادة التأهيل، و ما يلاحظ إلغاء المشرع للنوع الرابع و الذي اعتمد سابقا و هو إعادة الهيكلة.

كما تم تعديل في شروط الاستفادة من المزايا فيما يخص مشاريع التوسع و إعادة التأهيل، و هذا بتحديد مبالغ دنيا يجب على الوكالة مراعاتها قبل الموافقة على تسجيل المشروع.

المرسوم التنفيذي 17-102 الذي يحدد كيفيات التسجيل و كذا شكل و نتائج الشهادة المتعلقة به:

نظم هذا المرسوم عملية تسجيل الاستثمار و كذا حدد آثار هذا التسجيل و كذا انتهاء آثار هذا التسجيل و الحالات التي تؤدي إلى التجريد من الامتيازات ، كما نص هذا المرسوم على أن عملية إجراء التسجيل تكون في أي وكالة يختارها المقاول و بهذا سهل المشرع عملية الاستفادة من امتيازات التي تمنحها الوكالة.

مرسوم التنفيذي 17-104 المتعلق بمتابعة الاستثمارات و العقوبات المطبقة في حالة عدم احترام الالتزامات و الواجبات المكتتبة:

مفاد هذا المرسوم على أنه تتم المتابعة التي تمارسها الوكالة من خلال مرافقة و مساعدة المستثمرين، و كذا جمع المعلومات الإحصائية المختلفة عن تقدم المشروع.

كما حدد هذا المرسوم كيفيات جمع المعلومات عن تقدم المشاريع و التزام المستثمرين، بعنوان المتابعة و كذا العقوبات في حالة الإخلال بالالتزامات المكتتبة مقابل المزايا الممنوحة.

المطلب الثاني : مناقشة النتائج

سنحاول من خلال هذا المطلب تقديم تفسير لأهم النتائج التطبيقية، التي تم عرضها في المطلب السابق، و استخلاص أهم الاستنتاجات و التي من خلالها سيتم معالجة الإشكالية و اختبار مدى صحة الفرضيات.

1. مناقشة حصيلة المشاريع المسجلة قبل إنشاء الوكالة و بعد إنشاءها على مستوى و لاية غرداية:

قبل 27 نوفمبر 2011 و بالتحديد خلال الفترة 2002-2008 كان المقاولون على مستوى ولاية غرداية و من أجل الاستفادة من الامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار يتوجهون الى وكالة ولاية ورقلة و التي تبعد مسافة 200 كلم و بعد افتتاح الوكالة على مستوى ولاية الاغواط سنة 2008 أصبح المقاولون مخيرين بين إيداع ملفاتهم على مستوى وكالة الاغواط أو ورقلة.

و بموجب التعليمة التي أصدرها الوزير الأول سنة 2011 و التي مفادها تنصيب شبابيك موحدة على مستوى 48 ولاية على المستوى الوطني، تم افتتاح الشباك على مستوى ولاية غرداية .

بافتتاح الوكالة على مستوى ولاية غرداية باتت اقرب للمقاول الغرداوي بشكل خاص ، ضف إلى ذلك قيام إدارة الشباك بعقد ملتقيات على مستوى ولاية غرداية و الأيام الإعلامية حيث تم شرح مهام و دور الشباك و الامتيازات و كذا المرافقة و المتابعة و من بين الملتقيات المنظمة ملتقى حول تدابير دعم الاستثمار في الجنوب على مستوى ولاية غرداية مع بداية نشاط الوكالة سنة 2012 ، إلى جانب إرسال عشرات الدعوات للاستثمار إلى المؤسسات العمومية و الخاصة لتنويع مشاريعها و الاستفادة من الامتيازات الخاصة بولايات الجنوب[1]، و هو ما ساهم في إقبال المستثمرين و بالتالي عدد المشاريع المسجلة مقارنة بوكالتي الاغواط و ورقلة حيث يرجح أن سبب هذا الارتفاع يعود أساسا إلى تمكن الوكالة نسبيا من استقطاب المقاول المحلي عن طريق الإعلام، أين ربما كانت هناك فئة من المقاولين ليس لها علم بوجود هكذا هيئة.

2. مناقشة حصيلة المشاريع المسجلة حسب السنوات خلال الفترة 2011-2018:

شملت الفترة 2011 إلى غاية 2013 بداية نشاط الوكالة حيث سجلت الوكالة خلال هذه الفترة تطور من حيث عدد المشاريع المسجلة و هذا إن دل على شيء فهو يدل على استقطاب الوكالة للمقاولين من خلال السياسة الإعلامية المتبعة.

[1] معلومات من موقع الوكالة ، مرجع سبق ذكره ، يوم 05 ماي 2019.

خلال سنة 2014 شهدت الوكالة تراجع و انخفاض في عدد المشاريع و يرجع ذلك للأحداث التي عرفتها ولاية غرداية آنذاك و خاصة أن بعض المقاولين قاموا بنقل نشاطاتهم إلى ولايات أخرى، ليعود عدد المشاريع لارتفاع طفيف سنة 2015 بعد تحسن الأوضاع.

أما بالنسبة للسنوات 2016، 2017، 2018 فالانخفاض في عدد المشاريع كان محسوس حيث وصل إلى 51 مشروع سنة2018 و هذا الانخفاض كان ابتداء من سنة 2016 تزامنا و صدور القانون 16-09 و الذي دخل حيز التنفيذ في مجمله سنة 2017 بعد صدور المراسيم التنظيمية المنظمة له و يمكن تفسير هذا الانخفاض إلى إلغاء الاستفادة من الامتيازات في العديد من المجالات و منها النقل و كراء المعدات و أدوات البناء، كراء السيارات، و التي كانت تشهد إقبالا على مستوى الوكالة و هذا راجع للحالة الاقتصادية التي تمر بها الدولة منذ نهاية 2015 فيما يخص انخفاض أسعار البترول.

3. مناقشة الحصيلة الإجمالية للمشاريع المحلية و الأجنبية المسجلة خلال الفترة 2011-2018 :

بالرجوع للإحصائيات نرى أن نسبة 99% من المشاريع المصرح بها لدى الوكالة خلال الفترة 2011-2018 تمثل استثمارات محلية في حين الاستثمارات الأجنبية لم تحقق حتى نسبة 1% من مجموع المشاريع المسجلة و ها ما يعطي صورة لا تتوافق و حجم التنازلات و الدعم الموفر لجذب الاستثمار الأجنبي مما يتطلب البحث عن أسباب عزوف المستثمر الأجنبي للاستثمار في ولاية غرداية و بل الجزائر ككل.

4. حصيلة المشاريع حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2011-2018:

بداية تجب الإشارة إلى أن الدعم يكون حسب طلب الجمهور و بالتالي الاستثمار في نشاط دون الاخر هو من اختيار المقاولين .

الملاحظ أن أغلب المستفدين من الدعم اختاروا قطاع النقل و هذا ما يفسره خصوصية القطاع الذي لا يتطلب استثمارات كبيرة بالإضافة إلى أن القطاع و حسب أغلبية الجزائريين يتميز بدرجة مخاطرة ضعيفة كما لا يتطلب عدد كبير من العمال و هذا يدل على نقص الوعي الاستثماري و الثقافة المقاولاتية.

يلي قطاع النقل قطاع البناء و الأشغال العمومية و الذي مثل نسبة 23,76% من عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة خاصة و أن قانون الصفقات العمومية أعطى المستفدين من هياكل الدعم الحق في انجاز نسبة معينة من المشاريع المنجزة للقطاع العمومي، إضافة إلى أن السياسة العامة التي انتهجتها الدولة خلال هذه الفترة من برامج سكنية و برامج البنى التحتية في الوطن ككل.

القطاع الصناعي أيضا احتل المرتبة 03 الثالثة من حيث عدد المشاريع و المرتبة الأولى من حيث المبالغ المستثمرة فيه وعدد مناصب الشغل المستحدثة غير أن اغلب المشاريع تقتصر على صناعات التركيب و التعبئة أو صناعات خفيفة دون الخوض في عملية الإنتاج الحقيقي ، و إلا و بالنظر لعدد المشاريع نجده بعيدا عن الأهداف المسطرة من الوزارة الوصية خاصة أنها منحت تحفيزات خاصة للجنوب لجذب الاستثمار إليها.

أما القطاع السياحي و الزراعي فهو لم يحظ باهتمام من طرف المقاولين و هذا قد يعود إلى أن مثل هذه النشاطات يتطلب نوع من التكوين و الخبرة و هذا بدوره يطرح تساؤل حول دور الوكالة في التكوين و توجيه أصحاب المشاريع نحو النشاطات التي تتوافق مع الاحتياجات الوطنية الأساسية في الرفع من الإنتاج المحلي و بالتالي الرفع من نسبة الصادرات خارج المحروقات.

5. مناقشة حصيلة المشاريع حسب الطبيعة القانونية خلال الفترة 2011-2018:

الامتيازات المقدمة من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لا تنحصر فقط على المؤسسات الخاصة و إنما للمؤسسات العمومية الحق في الاستفادة من دعم الوكالة و الاستفادة من التحفيزات الجبائية و شبه الجبائية شأنها شأن المؤسسات في القطاع الخاص و لهما نفس المعاملة، أما فيما يخص استحواذ القطاع الخاص على حصة كبيرة بالنظر لعدد المشاريع الإجمالي لدى الوكالة خلال الفترة2011-2018 فهذا أمر طبيعي خاصة مع سياسة الدولة نحو اقتصاد السوق بحيث عمدت في فترة من الفترات لخوصصة المؤسسات و دعم القطاع الخاص.

6. مناقشة حصيلة المشاريع حسب نوع الاستثمار خلال الفترة 2011-2018:

تمثل نسبة الإنشاء الجديد أكبر نسبة نظرا لبساطة الإجراءات المتعلقة بهذا النوع و قريبا منها مشاريع التوسع وفي المرتبة الأخيرة مشاريع إعادة التأهيل.

باختصار هذه المعطيات تترجم بشكل واضح مدى تفضيل المقاولين للمشاريع الجديدة و التوسعية و ذلك على حساب النوع الآخر (إعادة التأهيل) و الذي يحضى باهتمام من طرف القطاع العام في أعقاب قرارات الحكومة بإعادة تأهيل بعض المؤسسات العمومية في القطاع السياحي و الصناعي للانتاج الاستراتيجي.

7. مناقشة حصيلة المشاريع حسب الشكل القانوني للمقاولة خلال الفترة 2011-2018:

تمثل المؤسسات الفردية نسبة ما يقارب 68% من مجموع المشاريع المسجلة لدى الوكالة و في الواقع يميل أغلب حاملي المشاريع في الجزائر عموما و ولاية غرداية خاصة إلى تسجيل مشاريعهم كمؤسسات فردية (شخص طبيعي)

وهذا نظرا لبساطة الإجراءات و القوانين المتعلقة بإنشاء و تسيير هذه المؤسسات من جهة و كذا بسبب صغر حجم وقلة الإمكانيات المالية و طبيعة أهداف أصحاب المؤسسات من جهة أخرى.

8. مناقشة حصيلة المشاريع حسب قطاع النشاط و حسب البلديات لولاية غرداية خلال الفترة 2011-2018:

بمقارنة حجم العقار الفلاحي الممنوح على مستوى البلديات في إطار الامتياز الفلاحي و عدد المشاريع المسجل لدى الوكالة فهو عدد ضئيل جدا، غير أنه يمكن أن نقول أن أغلب هذه الأراضي غير مستغلة بسبب المبالغ الكبيرة التي يتطلبها انجاز هذه المشاريع خاصة استخراج المياه المكلف و صعوبات التي يواجهها المقاولون من ناحية التمويل.

أما حجم العقار الصناعي و السياحي الممنوح لانجاز المشاريع بمقارنته مع عدد المشاريع في الوكالة فهو الآخر دون المستوى و هذا يعود أساسا الى وتيرة التقدم الضعيفة جدا التي تعرفها أشغال الانجاز في معظم المناطق الصناعية الجديدة (واد نشو، منيعة ،متليلي الجديدة ، بريان) و هذا فيما يتعلق بأشغال التهيئة و تأهيل المنشآت القاعدية وربطها بمختلف شبكات الغاز الطبيعي و الكهرباء و التي يمكن إعتبار معظمها متوقف ما يحول دون إنشاء المشاريع وبالتالي تسجيل هذه المشاريع على مستوى الوكالة.

أما فيما يخص تمركز المشاريع في كل من : غرداية، متليلي، المنيعة ، بنورة و فيعود كونها مناطق عمرانية تمتاز بحركية كبيرة للنشاط الاقتصادي و توفرها على الهيئات و المصالح الإدارية.

❖ مناقشة بعض قوانين المستحدثة (القانون 16-09 و المراسيم المنظمة له):

لا يمكن أن ننكر اهتمام الدولة بقطاع المقاولاتية من خلال القوانين و التشريعات و تعديلها بما يتناسب مع الإصلاحات الاقتصادية، و الملاحظ في هذه القوانين أنها جاءت لتبسيط الإجراءات الإدارية نظرا لتدمر المقاولين من كثرة الوثائق المطلوبة، و كذا التركيز على جانب المرافقة من خلال استحداث المراكز الجديدة بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار غير أنها لم تفعل بعد على المستوى الوطني رغم دورها المهم في عملية التكوين و المرافقة (باستثناء مركز تسير المزايا الذي تم تفعيله) ، كما أكد المشرع من خلال هذه القوانين على دور الوكالة في التدخل على مستوى مختلف الإدارات لمجابهة العراقيل التي يواجهها المقاولون.

و لكن و بالرجوع إلى القائمة السلبية (أنظر الملحق (06)) فيلاحظ أن هناك نشاطات مهمة قد تم إلغاها مثال ذلك(إنتاج المياه المعدنية و المشروبات ، مصنع الآجر) نظرا لتشبع السوق في الشمال لمثل هذه النشاطات ، غير أن

هذا لا ينطبق على ولايات الجنوب فكان من الأجدر عدم تعميم هذه القوائم على كل الولايات و إنما فتح بعض النشاطات في بعض المناطق التي تعاني من نقص في خدمات و منتوجات هذه النشاطات.

و بقراءة معمقة فيما يخص تحيد المبالغ الدنيا للاستفادة من دعم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لمشاريع التوسع فمثل هذه الشروط قد تعرقل بعض المقاولات الكبرى التي تريد الاستثمار في مشاريع صغرى تكميلية.

❖ **الصعوبات التي تواجه المقاولين و الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار :**

فيا يلي أهم الصعوبات التي تواجه كل من المقاولين و الوكالة بولاية غرداية

معوقات متعلقة بالمقاولين:

- عدم التحكم في آليات التسيير (بالنسبة للمشروع)

- عدم المعرفة الجيدة للسوق فيما يخص مشاريع الإنشاء .

- يعاني أصحاب المشاريع الجديدة من مشكلات مرتبطة بالعقار لانجاز مشاريعهم رغم المناطق الصناعية و مناطق النشاطات المستحدثة.

- نقص الخبرة و الإمكانيات و المعلومات في المجال التسويقي.

- تفشي ظاهرة عدم الثقة في المنتوج الوطني مقارنة بالمنتجات الأجنبية.

- تواجه المقاولين صعوبات في التمويل خاصة مع وجود ضمانات تعجيزية من طرف البنوك و التي تكون غير متوفرة أمام أصحاب المشاريع.

- تسرب اليد العاملة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى المؤسسات الكبيرة.

- المشكلات الإدارية و التنظيمية خاصة فيما يخص المشاريع التي تتطلب تراخيص من الوزارات مثل المشاريع السياحية.

- صعوبة الحصول على الصفقات العمومية نظرا لانتشار الفساد الإداري و اشتداد المنافسة بالنسبة لمقاولي الأشغال العمومية.

المعوقات المتعلقة بالوكالة:

- نقص بعض النصوص التنظيمية للقانون الحالي للاستثمار مما يؤدي الى صعوبات في التطبيق السليم له و التغيير والتعديل المستمر في القوانين.

- انعدام الدورات التكوينية للفريق العامل بالوكالة لتطوير قدراتهم خصوصا المحتكين منهم بشكل مباشر مع المقاولين.

- مشكل مرتبط بصاحب المشروع في حد ذاته سواء من حيث قدراتهم على اقتراح مشاريع ذات جدوى اقتصادية وأيضا قدراتهم على إدارة أعمالهم ، و تبنيهم لمشاريع ليس لديهم الدراية الكافية و المؤهلات لانجازها بما يتوافق مع متطلبات المرحلة التي يميزها اقتصاد أكثر انفتاح نتيجة نقص الثقافة المقاولاتية .

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال الدراسة الميدانية التي أجريت اتضح أن السلطات قصد تشجيع النشاط المقاولاتي و توفير المناخ الملائم عمدت لاستحداث فروع للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على مستوى 48 ولاية، و التي من بينها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية غرداية و التي تم تفعيل دورها و توسيع مجالات دعمها عن الطريق الامتيازات الجبائية و شبه الجبائية الممنوحة من أجل جذب الاستثمار للجنوب ، بحيث لا يمكن أن ننكر أنه و وفقا لهذع الاستراتيجية شهدت المنطقة و عن طريق الوكالة زيادة في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة غير أن مساهمتها تبقى محدودة مقارنة بما هو منتظر منها خاصة و أن أغلب المشاريع المسجلة على مستوى الوكالة منذ 2011 إلى غاية 2018 هي ذات طابع خدماتي كالنقل و الكراء و قلة المشاريع السياحية و الصناعية و الفلاحية رغم التنوع الثقافي والإمكانيات التي تميز المنطقة.

كما أن الإقبال على التحفيزات المقدمة من طرف الوكالة لا يزال ضعيف و ذلك يعود أيضا لوجود عوائق كثيرة لا تزال تعترض المقاول و المقالاتية بشكل عام ، فالمهم لدى المقاول لا يكمن فقط في الحوافز الجبائية بل في مدى توفير بيئة أعمال تحمي المقاول و تسمح بتعجيل تنفيذ المشاريع و عليه فإن كل إصلاح يرمي لترقية المقاولاتية من خلال تطوير عمل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لا يمكن أن يحقق نتائج ايجابية ما لم تتوفر البيئة المناسبة لذلك و كذا توفر الوعي الاستثماري عن طريق نشر الثقافة المقاولاتية.

الخاتمة

الخاتمة:

يعد مفهوم المقاولاتية مفهوم واسع و لا يقتصر على مجرد إنشاء مؤسسات صغيرة و تسييرها و إنما يتعداه حتى للمؤسسات الكبرى، إلا أن هذا المفهوم الضيق يعتبر الأكثر شيوعا و هذا لدورها في تنمية المجتمعات من خلال خلقها لمناصب العمل و مساهمتها في تطوير الاقتصاد، وقد توجهت الجزائر للبحث عن الوسائل الكفيلة للنهوض بالمقاولاتية فعملت على إرساء مبادئ الاقتصاد الحر بتشجيع المبادرة الفردية و حرية المنافسة و ذلك بإصدار مجموعة من القوانين لتوفير الإطار التشريعي المناسب لترقية المقاولاتية، و يعتبر جهاز الدعم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أحد أهم السبل للتسهيل على المقاولين إنشاء مؤسساتهم و تطويرها لما تقدمه هذه الهيئة من امتيازات و مرافقة لهؤلاء المقاولين حيث أن استحداث الوكالة على مستوى الولايات ساهم في زيادة عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. لكن و بالرغم من هته الديناميكية الملحوظة في خلق هذا النوع من المؤسسات غير أن وتيرة نموها و تطورها لا تزال دون المستوى المطلوب و الذي يتوافق مع الإمكانيات البشرية و المادية التي تتمتع بها البلاد ، وبالرغم من كل التحفيزات التي تقدمها لم تستطع أن توجه الشباب لإبداع أفكار جديدة و وضعها ضمن نماذج أعمال قابلة للحياة في عالم الأعمال، و بالتالي اتضح جليا أن مشكل ترقية المقاولاتية يتخطى مجرد كونه مشكلا تقنيا متعلقا بمصادر التمويل و الإجراءات البيروقراطية لإنشاء مؤسسة، بل هو أيضا إشكال تتداخل فيه العديد من المتغيرات النفسية و الثقافية المتعلقة بإيجاد الأفراد الذين يمتلكون المؤهلات التي تمكنهم من الإبداع و المخاطرة في ظل ثقافة دافعة للمبادرة و مشجعة على التوجه المقاولاتي، و فيما يلي النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة:

- تسعى الدولة من خلال الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار عن طريق التحفيزات الجبائية و شبه الجبائية و كذا المرافقة إلى تنشيط المقاولاتية و ترقيتها.
- استحداث الوكالة على مستوى الولايات ساهم في زيادة عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- الحصة الكبيرة للمشاريع المستفيدة من دعم الوكالة حظي بها القطاع الخاص و هذا ما يترجم دعم الدولة لهذا القطاع، و ما يؤكد أيضا تراجع الدولة عن دورها كمقاول وحيد و تكريسا منها للتوجه الرأسمالي.
- لم يستجب المقاول الأجنبي للتحفيزات المقدمة و هذا ما يستدعي ضرورة البحث في أسباب عزوف المقاول الأجنبي للاستثمار في الجزائر.
- صدور القانون 16-09 بالرغم من تبسيطه للإجراءات الإدارية فهو أدى إلى انخفاض عدد المشاريع خاصة أنه ألغى استفادة العديد من النشاطات من التحفيزات خاصة نشاط النقل الذي كان يلقى إقبالا على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

- الدعم يقدم حسب طلب أصحاب المشاريع و ليس حسب استراتييجة تنموية مسطرة و الذي خلق تفاوت بين القطاعات حيث نجد قطاع النقل هو الغالب و هذا يعني أيضا نقص الوعي الاستثماري و الثقافة المقاولاتية لدى الجمهور.
- حصيلة الوكالة لم ترقى للمستوى المطلوب و هذا قد تتداخل فيه عدة أسباب منها مشاكل التمويل ومشاكل العقار، وهذا ما يؤكد أن المناخ المقاولاتي غير ملائم في الجزائر.
- يبدو واضحا من خلال المراسيم التشريعية الصادرة سنة 2017 و في ظل الأزمة النفطية تراجع الدولة عن الامتيازات للكثير من القطاعات و فرضها لشروط من أجل الاستفادة من دعم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (فيما يخص مشاريع التوسع).
- إستراتيجية دعم المقاولاتية يجب أن تقوم على سياسة شاملة يشترك فيها جميع الفاعلين و لا يقتصر على هيئة واحدة.

نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الرئيسية: تساهم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بشكل كبير في تحفيز المقاولاتية بالجزائر.

أثبتنا عدم صحتها حيث و من خلال الدراسة تبين أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تساهم بشكل جزئي في تحفيز المقاولاتية في الجزائر

الفرضيات الفرعية:

الفرضية الأولى: هناك العديد من الإجراءات و التدابير الجديدة التي توفرها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI لتحفيز المقاولاتية

أثبتنا صحتها حيث تمثل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار آلية دعم مهمة جدا بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و هذا واضح من خلال التحفيزات الجبائية و شبه الجبائية الممنوحة من طرفها و كذا من خلال خدمة المرافقة للمقاولين الجدد، و لعل أهم جزء هو الشباك الوحيد الذي يظم مختلف الإدارات لتسهيل الإجراءات المتعلقة بإنشاء المؤسسات.

الفرضية الثانية : هناك علاقة ايجابية بين برنامج الدعم ANDI و زيادة إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى ولاية غرداية.

أثبتنا صحتها و لكن بشكل جزئي حيث أن استحداث الوكالات على مستوى مختلف الولايات ساهم في زيادة عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا ما بدى واضحا من خلال الإحصائيات ، غير أن الحصيلة المحققة لم ترقى للمستوى المطلوب بحيث أنها لا تتوافق و الإمكانيات الموجودة في البلاد و كذا من ناحية توجه المقاولين نحو نشاط النقل بنسبة كبيرة بل كان الأجدر توجيه المشاريع نحو القطاعات الإنتاجية و هذا ما يتوافق مع ما تريده الحكومة

الفرضية الثالثة: وفر القانون الجديد أرضية قانونية مقبولة إلى حد معين لتجاوز بعض العراقيل التي كانت تواجه المقاولين.

فرضية صحيحة حيث ساهم القانون الجديد في تبسيط الإجراءات الإدارية كما أنه أولى اهتماما بجانب المرافقة باستحداث المراكز الأربعة لدى الوكالة(تم التطرق إليها في المبحث الأول من الفصل الثاني) غير انه ربط الاستفادة من الامتيازات بالنسبة لمشاريع التوسع بشروط قد تحول دون تمكن بعض المقاولات من الاستفادة من الدعم كما أن المشرع في هذا القانون توسع في إقصاء العديد من النشاطات للاستفادة من الامتيازات و التي تبدو مهمة.

التوصيات:

من خلال هذه الدراسة التي قمنا بها و بناءا على النتائج المتوصل إليها ، يمكن أن نقدم بعض التوصيات والتي من شأنها تحسين أداء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

- ✓ إعطاء الأولوية في التسهيلات و التحفيزات للقطاعات ذات البعد الاستراتيجي و ذات قيمة مضافة العالية التي تتماشى مع إمكانية كل ولاية و التي يمكن الاعتماد عليها لتطوير التنمية المحلية.
- ✓ العمل على تكوين الفريق العامل خصوصا المحتكين منهم بشكل مباشر مع المقاولين من أجل تحسين الخدمات و حتى توجيه المقاولين.
- ✓ عدم تعميم القوائم السلبية (الخاصة بإلغاء استفادة بعض النشاطات من الامتيازات) على كل الولايات، وإنما تتم دراسة هذه القوائم وفقا لمتطلبات كل ولاية.
- ✓ مشاركة كل الجهات الحكومية و غير الحكومية و القطاع الخاص و الخبراء و إطارات الجامعات في إستراتيجية دعم المقاولاتية و ضرورة تطوير آليات نشر الفكر المقاولاتي.
- ✓ التنسيق بين مختلف الهيئات (بنوك ، مصالح الضرائب، ANSEJ،ANDI،CNAC،.....)
- ✓ تكثيف الجهود من أجل إيجاد الحلول المناسبة لمشكل التمويل و تدعيم المزيج التمويلي ببدائل تمويل إسلامية.

آفاق و مستقبل الدراسة:

-أثر القوانين المستحدثة على نجاح و فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

- تقييم أداء هيئات الدعم المختلفة في الجزائر

- محددات التوجه المقاولاتي لدي الشباب الجزائري.

قائمة المصادر

و المراجع

قائمة المصادر و المراجع:

أولا: المصادر و المراجع باللغة العربية

الكتب:

1. ايهاب سمير زهدي القبج، نعمة عباس الخفاجي، **ريادة الأعمال الداخلية**، دار الأيتام، الأردن،2015.
2. فايز جمعة صالح نجار، عبد الستار محمد العلي، **الريادة و إدارة الأعمال الصغيرة**، دار بدران ، الأردن الطبعة الثانية، 2010.
3. مجدي عوض مبارك، **الريادة في الأعمال**، عالم الكتاب الحديث، الأردن،الطبعة الأولى ،2010.

الرسائل الجامعية:

1. لفقير حمزة، **تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولاتية**،أطروحة دكتوراه ،تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير،جامعة بومرداس، الجزائر، الدفعة 2008-2009.
2. لفقير حمزة، **روح المقاولة و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه،تخصص تسيير منظمات قسم علوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير جامعة بومرداس، دفعة2016-2017.
3. الجودي محمد علي، **نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه قسم علوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، دفعة2014-2015.
4. قوجيل محمد، **دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه،تخصص تسيير مؤسسات الصغيرة و المتوسطة قسم علوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة ورقلة، دفعة2015-2016.
5. **حدة عابد، دور حاضنات الاعمال في دعم و تمويل المشاريع المقاولاتية**، مذكرة ماستر ، تخصص محاسبة و مالية ، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أم البواقي الجزائر، دفعة 2016-2017

المقالات:

1. آسيا بن عمر و آخرون، **هياكل دعم المقاولاتية لترقية المشاريع في الجزائر**، مجلة العلوم الإدارية و المالية ، المجلد 02، العدد02، الجزائر، 2018.

2. ايت قاسي عزو رضوان، حاج بن زيدان، **علاقة ترقية المقاولاتية بالتحفيز الضريبي في ظل نشاط الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار**،مجلة الدراسات الجبائية، العدد الثاني ، الجزائر، 2018.
3. بليمون عبد النور ، كربوش محمد ،**دور نظرية السلوك المخطط في دراسة التوجه المقاولاتي** لخريجات الجامعة، حوليات جامعة بشار، العدد 20، الجزائر، 2015.
4. بن اشنهو سيدي امحمد و اخرون ، **نموذج sokol و shapero للنية المقاولاتية**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 17، الجزائر،2018.
5. بن زاير مبارك، بن زاير عبد الوهاب،**الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و دورها في تحفيز المقاولاتية**، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال، الجزائر، 2017.
6. عائشة بوثلجة، **التوجه نحو تشجيع المقاولاتية الابتكارية في ايطار القانون التوجيهي 17-02 لتطوير PME**،مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية،العدد 02،الجزائر، 2017.
7. عبد القادر شارف، لعلا رمضاني ،**الآثار الاجتماعية و الاقتصادية للمشاريع المقاولاتية**،مجلة اقتصاديات المال و الأعمال ، الجزائر ،2017.
8. هاملي عبد القادر ،حوحو مصطفى،**محددات توجه الشباب الجامعي نحو النشاط المقاولاتي**، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال، العدد 08، الجزائر.

القوانين و المراسيم و الجرائد الرسمية:

1. قانون النقد و القرض 90-10 المؤرخ ب14 افريل 1990، و المتعلق **بالنقد و القرض** ، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 16،الصادرة في 18 افريل 1990.

2. قانون 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، و المتضمن **القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77، الصادرة في 15 ديسمبر 2001.
3. القانون 06-11 المؤرخ في24 جوان 2006 ،المتعلق **بشركة المال الاستثماري**، الجريدة الرسمية،العدد 42، الصادرة 25 جوان2006.
4. القانون 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016، المتعلق **بترقية الاستثمار**، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 46، الصادرة في 03 أوت 2016.

5. المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ ب05 اكتوبر 1993، و المتعلق **بترقية الاستثمار**،الجريدة الرسمية ، العدد 64 الصادرة في 10 اكتوبر 1993.

6. المرسوم التنفيذي 03-78 ، المتضمن **القانون الاساسي لمشاتل المؤسسات**،الجريدة الرسمية،العدد 13 الصادر في 26 فيفري 2003.
7. المرسوم التنفيذي 03-78 ، يحدد **الطبيعة القانونية لمراكز التسهيل و مهامها و تنظيمها**،الجريدة الرسمية،العدد 13 الصادر في 26 فيفري 2003.
8. المرسوم التنفيذي رقم 05-165، المؤرخ في 03 ماي 2005،المتضمن **انشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**،الجريدة الرسمية عدد 32 ،04 ماي 2005.
9. المرسوم التنفيذي 96-296، المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 المتعلق **بانشاء الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب**،الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد52، 11 سبتمبر1996.
10. المرسوم التنفيذي 94-10 ،المؤرخ في 06 جويلية 1994،المتضمن **القانون الاساسي للصندوق الوطني للتامين على البطالة**، الجريدة الرسمية ، العدد 44، الصادرة في 06 جويلية 1994.
11. المرسوم التنفيذي، 04-02، المؤرخ في 03 جانفي 2004،يحدد **شروط الاعانات الممنوحة للبطالين ذوي المشاريع**، الجريدة الرسمية ،العدد03،الصادرة في 11جانفي 2004.
12. المرسوم التنفيذي 11-104 المؤرخ في 03 جانفي 2011الذي يحدد **شروط الاعانات الممنوحة للبطالين ذوي المشاريع** ، الجريدة الرسمية ، العدد 14 ،06 مارس 2011.
13. المرسوم التنفيذي 04-14،المؤرخ في 22 يناير 2004، المتعلق **بجهاز القرض المصغر**، الجريدة الرسمية العدد 06، الصادرة في 25 جانفي 2004.
14. المرسوم التنفيذي 04-91،المؤرخ في 24 مارس 2004، المتضمن **انشاء الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجيا و يحدد تنظيمها وسيرها** الجريدة الرسمية ، العدد 19، الصادرة 28 مارس 2004.
15. المرسوم التنفيذي 02-373 ، المؤرخ في 11نوفمبر 2002، المتعلق **بانشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة** الجريدة الرسمية، العدد 74، الصادرة في 13 نوفمبر 2002.
16. المرسوم الرئاسي 04-134 ، المؤرخ في 19 افريل 2004،**المتضمن القانون الاساسي لصندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ،الجريدة الرسمية، العدد 27، الصادرة في 28 افريل 2004.
17. المرسوم التنفيذي رقم 03- 80 المؤرخ في 25 فيفري 2003، **المتعلق بانشاء الجلس الوطني الاستشاري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة** الجريدة الرسمية ، العدد 13 ، الصادرة في 26 جوان 2003.
18. المرسوم التنفيذي 17-100 المؤرخ في 05 مارس 2017 ، المتضمن **صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار**، الجريدة الرسمية عدد16 الصادرة في 08 مارس 2017.

19. المرسوم التنفيذي 17-102 المؤرخ في 05 مارس 2017، يحدد **كيفيات تسجيل الاستثمارات و كذا شكل و نتائج الشهادة المتعلقة به**،الجريدة الرسمية عدد16 الصادرة في 08 مارس 2017.
20. مرسوم التنفيذي 17-101 المؤرخ في 05 مارس 2017، الذي **يحدد القوائم السلبية و المبالغ الدنيا للاستفادة من المزايا و كيفيات تطبيق المزايا على مختلف أنواع الاستثمارات**، الجريدة الرسمية العدد16 الصادرة في 08 مارس2017.
21. الأمر التشريعي 01-03، المؤرخ في 20 اوت 2001،**المتعلق بتطوير الاستثمار**، الجريدة الرسمية، العدد 47،الصادرة 04 اوت 2001.

المحاضرات:

1. بوعبدلي أحلام، محاضرات مقياس المقاولاتية ، ماستر تخصص اقتصاد نقدي و بنكي ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة غرداية، السنة الجامعية 2019/2018

تصريحات:

1. تصريحات الوزير الأول خلال افتتاحه للطبعة (51) لمعرض الجزائر الدولي في 2018/05/08.

مواقع الانترنت:

1. الموقع :www.asjp.cerist.dz
2. موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: www.andi.dz
3. موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب : www.ansej.dz
4. موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: www.angem.dz

ثانيا: المصادر و المراجع باللغة الاجنبية

1. Aknin Souidi Rosa , Ferfera M. Yacine , **entrepreneuriat et création d'entreprise en Algérie** : une lecture a partir des dispositifs de soutien et d'aide a la création des entreprise) revue des science économique et de gestion , N° 14 Algérie ,2014.
2. Brahiti Ibtissem, mansouri fatim zohra , haddad fatim zohra, **évaluation des dispositifs d'aide a la creation d'entreprise en Algérie** revue algerienne de l'economie et finance, N° 07, Algerie ,2017.
3. Fellah Meriem, **entrepreneuriale et les déterminants a la création de l'entreprise- cas wilaya de Bejaïa**, mémoire master, option management économique ,département des science de gestion, faculté des sciences économiques commerciales et des sciences gestion ,université de Bejaïa, promo 2012-2013.

الملاحق

ملحق (01)

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTERE DE L'INDUSTRIE ET DES MINES
AGENCE NATIONALE DE DEVELOPPEMENT DE L'INVESTISSEMENT

ANDI

GUICHET UNIQUE DECENTRALISE DE .....

ATTESTATION D'ENREGISTREMENT D'INVESTISSEMENT

N°..... Date .....

Je soussigné.....Directeur du Guichet Unique Décentralisé de l'ANDI au niveau de la wilaya de.....atteste avoir procédé à l'enregistrement de l'investissement ci-dessous décrit, sur demande de Mr-Mme.....,né(e)le.....à.....demeurant .....titulaire de la CNI/ Permis de conduire n°.....délivré le.....par..... agissant en qualité de.....pour le compte de....., l'entreprise individuelle/ de l'EURL/ la SARL/SPA/SNC à capitaux nationaux résidents ou à capitaux mixtes, domiciliée..... , enregistrée au registre de commerce sous le n°.....en date.....et titulaire d'un numéro d'identification fiscale (N.I.F) n° .....du.....constituée, pour l'exercice de (l')(s) activité(s) objet des codes ..... entre les principaux actionnaires/associés suivants :

- Nom et prénom :.....
- Nationalité :.....
- adresse : .....

- Nom et prénom :.....
- Nationalité :.....
- adresse : .....
- Nom et prénom :.....
- Nationalité :.....
- adresse : .....

1. **Type d'investissement :**

a- ☐ CREATION

b- ☐ EXTENSION Quantitative ☐ Qualitative ☐

c- ☐ REHABILITATION :

- ☐ Rationalisation ☐ Modernisation ☐ Augmentation de Productivité
- ☐ Remplacement ou renouvellement à l'équivalent ☐ Réactivation

2. Désignation et description du projet :.....
.....
.....

3. Lieux d'implantation :……

- siège social :
- Sites d'activités :

4. Produis et/ ou services envisagés :……

……

……

5. **Capacités nominales de production et/ou de prestation**:……

……

6. Emplois directs prévus (en sus de ceux existant éventuellement) :……

7. En cas d'extension, de réhabilitation:

- Emplois existants :
- Montant des investissements bruts totaux figurant au dernier bilan (en KDA) :

8. Durée de réalisation convenue avec l'agence (Nombre de mois) :

9. Montant Prévisionnel[1] EN KDA :……

- Dont Biens et services bénéficiant des avantages fiscaux :
- Biens et services ne bénéficiant pas des avantages fiscaux
- Montant éventuel des apports en nature

10. Montant des apports en fonds propres[2] (KDA) :……

- **Dont Dinars**
- **Devises**

En réponse à la question de savoir si l'investissement a déjà bénéficié d'avantages, soit pour l'investissement objet du présent enregistrement, soit pour un autre investissement, l'investisseur a répondu par :

☐ **OUI**

☐ **NON**

---

[1] Les montants figurant dans Cette rubrique sont prévisionnels et indicatifs sous réserve du seuil de compétence du CNI et du seuil minimum d'éligibilité pour les investissements autres que de création, la non correspondance du montant des réalisations avec ces derniers, n'affecte en rien les droits de l'investisseur à avantages, à obtention des documents ou à accomplissement des formalités prévues en application de la loi n°16-09 du 29 Chaoual 1437 correspondant au 3 août 2016 relative à la promotion de l'investissement.

[2] Le non-respect du seuil minimum de fonds propres fixé par la réglementation en vigueur en application de l'article 25 de la loi n°16-09 du 29 Chaoual 1437 correspondant au 03 Août 2016 relative à la promotion de l'investissement, ne constitue pas un motif de rejet. Il fait obstacle à la garantie de transfert visée par l'article 25 de la même loi.

Dans l'affirmative, indiquer les numéros et dates de l'enregistrement et/ou de la décision d'octroi d'avantages :

……

11. Effets du présent enregistrement.

Le présent enregistrement confère à l'investissement, dont il fait l'objet, l'éligibilité automatique et de plein droit, aux avantages prévus par la loi n°16-09 du 29 Chaoual 1437 correspondant au 03 Août 2016 relative à la promotion de l'investissement, en sus des avantages de droit commun ainsi que ceux prévus en faveur des activités industrielles prioritaires, des activités touristiques et des activités agricoles, à savoir :

……
……
……
……
……
……
……

La mise en œuvre des avantages est subordonnée à l'établissement du registre de commerce, du numéro d'identification fiscale (N.I.F) et à la liste des biens et services entrant dans le cadre de l'investissement enregistré.

Je soussigné M./Mme……m'engage, sous les peines de droit:

- sauf autorisation, conformément à l'article 29 de la loi n° 16-09 du 29 Chaoual 1437 correspondant au 03 Août 2016 relative à la promotion de l'investissement, à ne pas céder, jusqu'à amortissement total, le matériel acquis sous régime fiscal privilégié, ainsi que le matériel existant au sein de mon entreprise avant extension, à fournir, aux services fiscaux concernés, l'état annuel d'avancement du projet ;
- à fournir, à l'Agence ainsi qu'aux services fiscaux concernés, l'état annuel d'avancement de mon projet :
- à signaler à l'Agence toutes modifications de tous éléments concernant mon investissement, conformément au la réglementation en vigueur, prise en application des dispositions portant sur le suivi de l'investissement prévues par la loi 16-09 du 29 Chaoual 1437 correspondant au 03 août 2016 relative à la promotion de l'investissement ;
- à faire établir, par les services fiscaux concernés, le constat d'entrée en exploitation au plus tard à l'expiration des délais de réalisation qui m'ont été consentis.

Je soussigné M./Mme ……
agissant pour le compte de……
en qualité de ……atteste avoir pris connaissance des différentes dispositions ci-dessus, et déclare, sous les peines de droit, que les renseignements figurant sur la présente sont exacts et sincères.

Signature légalisée de l'investisseur

CADRE RESERVE A L.AGENCE

Nom et prénom du signataire

……

……

Signature et cachet

ملحق (02)

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE L'INDUSTRIE ET DES MINES

AGENCE NATIONALE DE DEVELOPPEMENT DE L'INVESTISSEMENT

- ANDI –

GUICHET UNIQUE DECENTRALISE DE .....

Modification de l'attestation d'enregistrement d'investissement

N° ...../...../..... du ...../...../.....

Je soussigné (e), Directeur/Directrice du Guichet Unique Décentralisé de.....

Atteste avoir procédé à la modification de l'attestation d'enregistrement n° ...../...../..... du.....

Sur demande introduite par : M/Mme:.....

Agissant en qualité de.....

Pour le compte de .....

1. La modification porte sur le changement de[1]

◯	La dénomination commerciale	◯	L'adresse du siège social
◯	Le numéro du Registre du Commerce	◯	L'adresse du lieu d'exercice de l'activité
◯	La forme juridique d'exercice de l'activité	◯	Le numéro de la carte d'immatriculation
◯	Le nom du Gérant	◯	Autres à préciser .....

Par ce qui suit :

La dénomination commerciale :

L'adresse du siège social :

Le numéro du Registre du Commerce :

L'adresse du lieu d'exercice de l'activité :

La forme juridique d'exercice de l'activité :

Le numéro de la carte d'immatriculation:

Le nom du Gérant :

Autres à préciser :

1) Cocher la case correspondante

2. La prorogation du délai de réalisation de l'investissement pour :

L'acquisition du reste des équipements figurant sur ma (mes) listes d'équipement et de services

Justificatifs joints :

.....

.....

.....

Je précise que j'ai bénéficié des prorogations des délais suivantes[2] :

1ère prorogation.....

2ème prorogation.....

3ème prorogation.....

RESERVE A L'AGENCE

Le délai de réalisation porté sur l'attestation d'enregistrement d'investissement N° ...../...../..... du ...../...../..... est prorogé au ...../...../.....

Date et Signature légalisée de l'investisseur

CADRE RESERVE A L'AGENCE

Nom & Prénom du signataire :

.....

.....

Date, signature et cachet

2) Indiquer le(s) N° et date(s) de(s) des attestations modificatives d'enregistrement portant prorogation(s).

ملحق (03)

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTERE DE L'INDUSTRIE ET DES MINES
AGENCE NATIONALE DE DEVELOPPEMENT DE L'INVESTISSEMENT
–ANDI –

GUICHET UNIQUE DECENTRALISE DE ……

CENTRE DE GESTION DES AVANTAGES DE ……

LISTE DE BIENS ET DE SERVICES BENEFICIANT

DES AVANTAGES FISCAUX

N°…… du …… Nature ……

- **ATTESTATION D'ENREGISTREMENT** N°…… DU ……
- **INVESTISSEUR :** ……
  ……

ADRESSE DU DOMICILE FISCAL : ……
……

TEL: ……**FAX**……

QUANTITE	DESIGNATION

Je soussigné(e) M…… agissant pour le compte de…… en qualité de……déclare que les biens figurant dans la présente liste sont destinés à la réalisation de l'investissement objet de l'enregistrement n°…… du……
Je m'engage, sous les peines de droit à leur conserver leur destination déclarée jusqu'au terme de la période légale d'amortissement.

Signature légalisée de l'investisseur

CADRE RESERVE A L'AGENCE

CENTRE DE GESTION DES AVANTAGES

Nom et prénom du signataire

……

……

Signature et cachet

ملحق (04)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

Série F - n° 20 (2013)

مديرية الضرائب لولاية .....

مفتشية الضرائب .....

N° 2

ضريبة

ANNEE : .....

AUTORISATION D'ACQUISITION EN FRANCHISE (1)

1) - Biens et services entrant directement dans la réalisation de l'investissement.
(Décret législatif N° 93-12 du 05 octobre 1993 relatif à la promotion de l'investissement)

2) - Biens d'équipement utilisés par les jeunes promoteurs éligibles à l'aide du fonds national de soutien à l'emploi des jeunes (Article 42-4 du code des TCA).

3 - Opérations relatives aux contrats portant sur la réalisation d'investissements d'importance nationale.
(Article 91 de la loi de finances pour 1993 modifié par l'article 101 de la loi de finances pour 1994).

Je soussigné (3) .....

.....

.....

Redevable n° ..... (4) certifie que les biens, travaux ou services ci-dessous visés entrent directement dans la réalisation de l'investissement exonéré et sont destinés à la réalisation d'opérations imposables à la TVA.

N° et date de la facture d'achats ou de travaux ou du D3	Désignation des biens travaux ou services acquis	Nom du fournisseur ou origine de l'importation	Valeur des biens, travaux ou services H.T.	Montant de la TVA non acquittée	Affectation précise des biens travaux ou services

Je m'engage à acquitter le montant de la taxe sus indiquée au cas ou ces biens travaux ou services ne recevraient pas la destination ayant motivé la franchise sans préjudice des pénalités visées aux articles 116 à 139 du Code des TCA et de toute conséquence de droit pouvant résulter d'un tel détournement d'emploi.

Vu pour validation

A ....., le .....

Chef d'Inspection, (5)

A ....., le .....

Le Redevable (5)

(1) Rayer les mentions inutiles.
(2) N° dans la série annuelle.
(3) Nom, Prénom, Profession, Adresse du bénéficiaire.
(4) Numéro d'Identification Statistique.
(5) Signature du bénéficiaire de la franchise et du chef d'inspection.

ملحق (05)

Série C n° 28 (2009)

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

Numéro d'Identification Fiscale : | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |

Cachet du service

Code du service

| | | | | | |

PROCES-VERBAL DE CONSTAT D'ENTREE EN EXPLOITATION (Partielle – Totale) (1)

(Art. 9-2, 11-2 et 12 ter de l'ordonnance n°01-03 du 20 août 2001, modifiée et complétée, relative au développement de l'investissement.)

Numéro d'article d'imposition

| | | | | | | | | | | |

Code d'activité

| | | | | | |

Code Territoire

| | | | | | |

N° - Date :

l'an deux mille ..... et le.....

Nous soussignés .....

Dûment assermentés et porteurs de nos commissions, nous nous sommes présentés, à sa demande chez (2) .....

.....

Domicilié (e) à .....

.....

Représenté (e) par (3) .....

N° et date du Registre de Commerce .....

Bénéficiaire de la décision d'octroi d'avantages n° ..... du .....

Portant sur la réalisation d'un investissement dans l'activité .....

.....

Localisé à (4) .....

.....

Immatriculé comme employeur auprès de la CNAS à compter du ..... sous le numéro .....

à compter du .....

A l'effet de procéder au constat susvisé.

Nous avons relevé ce qui suit :

1. Sur le niveau de réalisation total du projet et de celui des équipements et services bénéficiant des avantages fiscaux (5) .....

.....

.....

.....

2. Sur l'état des biens acquis (6) .....

.....

.....

.....

3. Sur la capacité à produire les biens ou à fournir les prestations envisagées (7) .....

.....

.....

4. Sur le type d'investissement réel et sa conformité au type d'investissement déclaré (8) .....

.....

.....

ENAG - ULC - Algéria (2009)

5. Sur le nombre d'emplois créés (9) .....

.....

6. Sur le taux d'exonération applicable (10) .....

.....

7. Sur la date d'entrée en exploitation (11) .....

.....

8. Autres constatations éventuelles

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

Conclusions (12) .....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

A l'issue de notre intervention, nous avons clôturé le présent procès-verbal, le jour et le mois ci-dessus indiqués et avons fait lecture de nos constatations à M. ..... qui, invité à signer avec nous, a déclaré ce qui suit :

.....

.....

A la demande de l'intéressé, nous lui avons remis copie du présent procès-verbal contre accusé de réception.

Signature des agents

Signature du responsable

(1) Barrer la mention inutile
(2) Nom commercial ou raison sociale suivie de l'adresse
(3) Nom, prénom et qualité du représentant
(4) En cas de pluralité d'unités ou d'implantations, mentionner toutes les localisations, en distinguant celles qui sont implantées dans les zones dont le développement nécessite une contribution de l'Etat.
(5) Montant total des réalisations, dont montant des acquisitions sous régime fiscal privilégié + pourcentage de réalisation par rapport au montant déclaré à indiquer également.
(6) Neufs, usagés et conformité par rapport à la législation et à la réglementation régissant les investissements.
(7) Appréciation, y compris par constatations visuelles, du procès de production ou par recours à l'avis des services techniques des administrations compétentes.
(8) Confirmation ou infirmation motivée du type d'investissement constaté par rapport à l'investissement déclaré.
(9) Selon les états CNAS ou le premier bordereau mensuel ou trimestriel de versement des cotisations.
(10) Les investissements autres que les investissements de création bénéficient d'une exonération de l'IBS et de la TAP au prorata des investissements nouveaux par rapport aux investissements totaux.

Pour les investissements bénéficiant du régime dérogatoire des zones et comportant des unités implantées dans les localités relevant de régime général, l'exonération, est appliquée au prorata du chiffre d'affaires réalisé par les unités implantées dans les localités des zones dont le développement nécessite une contribution de l'Etat par rapport au chiffre d'affaires total.

Les règles d'application des avantages selon le prorata se cumulent, de sorte que le pourcentage d'exonération applicable aux investissements autres que de création, s'applique lui-même selon un pourcentage tiré du rapport entre le chiffre d'affaires des unités implantées dans les zones dont le développement nécessite une contribution de l'Etat par rapport au chiffre d'affaires total des unités entrant dans le cadre de l'investissement.
(11) Indiquer la date d'entrée en exploitation à partir de laquelle la décision d'octroi d'avantages d'exploitation prend effet et la durée des avantages commence à être décomptée.
(12) Résumé des constatations et propositions (accord, accord sous réserves, refus, autres à préciser) et invitation éventuelle à effectuer un procès-verbal de mise en exploitation total à l'issue du délai de réalisation.

ملحق (06)

ج – الإتاوة بالدينار الرمزي للمتر المربع ($م^2$) خلال فترة عشر (10) سنوات أو خمس عشرة (15) سنة، حسب منطقة الموقع، و50 % من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بعد هذه المدة.

المادّة 20 : عندما يتضمن استثمار ما، تابع لمناطق غير تلك المذكورة في المادة 13 من القانون رقم 16– 09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 3 غشت سنة 2016 والمذكور أعلاه، عدة وحدات أو منشآت، فإن تلك الواقعة في منطقة مذكورة في هذه المادة، تستفيد، عندما تكون معنية بالاستثمار، من مزايا الإنجاز المطبقة على هذه المناطق، وتستمر، حتى انتهاء فترة الإعفاء من المزايا المشتركة، في الاستفادة، بالنسبة لما تبقى من الفترة الممنوحة لها من المزايا المنصوص عليها في الفقرات أ و ب و ج من المادة 19 أعلاه.

المادّة 21 : تلغى أحكام المرسوم التنفيذي رقم 07–08 المؤرّخ في 22 ذي الحجّة عام 1427 الموافق 11 يناير سنة 2007، المتمم، الذي يحدد قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثناة من المزايا المحدّدة في الأمر رقم 01–03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، المعدل والمتمم.

المادّة 22 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 6 جمادى الثانية عام 1438 الموافق 5 مارس سنة 2017.

عبد المالك سلال

الملحق الأول

قائمة النشاطات المستثناة من المزايا

(حسب مدونة النشاطات الاقتصادية الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري)

الرمز	التسمية	الملاحظة
الباب الأول	الإنتاج	
مستخرج 106 - 102	حديد التسليح	
107 - 101	الطحانة	
مستخرج 107 - 301	– استخراج الزيوت ذات الأصل النباتي (درس البذور الزيتية)، – زيوت نباتية خام.	
107 - 505	إنتاج المياه المعدنية والمشروبات المختلفة غير الكحولية	ماعدا الإنتاج الموجه للتصدير
107 - 509	معالجة أوراق التبغ	
مستخرج 107 - 510	صناعة التبغ	
مستخرج 109 - 101	صناعة الاسمنت الرمادي	
مستخرج 109 - 107	مصنع الآجر	ماعدا بترخيص من وزارة الصناعة حسب العرض المحلي

الملحق الأول (تابع)

الرمز	التسمية	الملاحظة
109 - 218	مؤسسة الترقية العقارية	
109 - 225	بناء وتجهيز وتركيب المسابح	
109 - 226	بناء وتجهيز وتركيب الصونا والحمامات	
111 - 301	صناعة الأمينت	
الصناعة بالجملة	كل نشاطات التركيب والجمع التي لا تحقق نسبة الإدماج المحددة في التنظيم المعمول به	
الباب الثاني	الصناعة التقلدية والحرف كل أشكال النشاطات الحرفية الممارسة بالتجوال أو بالتنقل أو في المنازل وكذا الحرف التقليدية والفنون بمفهوم المادة 6 من الأمر رقم 96-01 المؤرخ في 19 شعبان عام 1416 الموافق 10 يناير سنة 1996 الذي يحدد القواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف	
الباب الثالث	تجارة الجملة	كل الباب
الباب الرابع	تجارة التجزئة	كل الباب
الباب الخامس	الاستيراد كل أشكال الاستيراد	كل الباب
الباب السادس	الخدمات	
202 - 407	مخبزة وحلويات تقليدية	
202 - 408	مخبزة غير صناعية	غير الصناعية
501 - 202	حلويات	غير الصناعية
601 - 110	مرقد	
601 - 201	إطعام كامل (مطعم)	ماعدا سلسلة أو مطعم مصنف
601 - 202	إطعام سريع (فاست فود)	ماعدا سلسلة
601 - 203	مطعم، مقهى (محطات الطرق)	ماعدا مطعم مصنف

الملحق الأول (تابع)

الرمز	التسمية	الملاحظة
601 - 204	مقشدة ومثلجات وشراب عصير الفواكه	
601 - 205	مشوى	
601 - 206	كشك المشروبات والفطائر والمثلجات	
601 - 207	مقهى ومطعم	
601 - 208	مطعم	
601 - 301	مقهى	
601 - 302	محلات استهلاك المشروبات الكحولية	
601 - 303	قاعة شاي	
601 - 304	استغلال الموزعات الآلية للقهوة والمشروبات	
601 - 305	مقهى أدبي	
601 - 306	استغلال الموزعات الآلية للمواد الغذائية وغير الغذائية	
601 - 402	محضر الطعام	
601 - 403	امتياز (تموين)	
602 - 101	صيدلية	
602 - 102	نظاراتي	
602 - 104	خدمات خاصة لسيارات الإسعاف	
602 - 108	عشّاب	
602 - 109	خدمات جنائزية	
602 - 111	مرمّم الأسنان	
603 - 001	مراتب	
604 - 107	مؤسسة التموين بالتجهيزات، المعدات والمواد الغذائية للفنادق، المقاهي، المطاعم والجماعات	
602 - 201	ترويض وتنظيف الحيوانات الأليفة والكلاب	

الملحق الأول (تابع)

الرمز	التسمية	الملاحظة
602 - 203	تدريب الحيوانات للسباقات	
604 - 611	محطات الخدمات	
603 - 002	مساحة توقف مهيأة (موقف)	
603 - 003	كراء القاعات	
603 - 004	كراء السيارات مع أو بدون سائق	ماعدا لفائدة الفنادق المصنفة
603 - 005	كراء سفن النزهة والقوارب	ماعدا لفائدة الفنادق المصنفة
603 - 006	كراء معدات وماكنات وتجهيزات فلاحية	
603 - 007	كراء معدات و أدوات للبناء والأشغال العمومية	
603 - 008	كراء تجهيزات الإعلام الآلي والمكتب	
603 - 009	كراء الماكنات والتجهيزات المختلفة	
603 - 010	كراء عتاد الوزن	
603 - 011	كراء الدراجات والدراجات النارية	
603 - 012	كراء عتاد وتجهيز التخييم	
603 - 013	كراء عتاد خاص بالحفلات والاستعراضات	
	كل نشاطات الكراء مهما كان موضوعها	
604 - 101	نقل جماعي للمسافرين في المناطق الريفية	
604 - 102	نقل الأشخاص	
604 - 103	مؤسسة تسيير سيارات الأجرة	
604 - 104	نقل آخر خاص للمسافرين	
604 - 105	نقل البضائع	
604 - 106	نقل وتسليم مبرد للمنتوجات والمواد الغذائية	
604 - 109	نقل و توزيع كل البضائع	

الملحق الأول (تابع)

الرمز	التسمية	الملاحظة
604 - 110	نقل عمومي بري وطني ودولي للمسافرين	
604 - 111	نقل وتوزيع المنتوجات البترولية	
604 - 112	نقل وتوزيع غاز البترول المميّع	
604 - 113	مساعد نقل البضائع عبر الطرقات	
604 - 601	ترحيل في كل الاتجاهات (مؤسسة)	
604 - 603	استيداع التبريد	
604 - 604	تخزين السلع	
604 - 605	مخازن عامة (تخزين واقع تحت النظام الجمركي)	
604 - 606	تسيير هياكل النقل البري	
604 - 609	استئجار وسائل نقل البضائع والمسافرين	
604 - 615	السمسرة البحرية، مودع السفن والحمولات	
604 - 617	وكيل معتمد لدى الجمارك	
604 - 622	محطة الغسل	
604 - 626	محطة تشحيم متحركة	
604 - 627	خدمات الجر والرأب المتنقل	
604 - 628	إيداع الأمتعة وغيرها	
604 - 631	تحضير طلاء لكل الاستعمالات	
604 - 632	مجمع الغسيل	
604 - 612	مدرسة تعليم السياقة	
604 - 614	وسيط الشحن	
604 - 618	محطات الوقود	
604 - 619	مضخات وصهاريج	
604 - 620	تزويد البواخر والطائرات بالوقود	

الملحق الأول (تابع)

الرمز	التسمية	الملاحظة
605 - 020	استديو التصوير	
605 - 023	إحياء الحفلات (ديسك جوكي)	
605 - 001	وكالة الإشهار	
605 - 002	وكالات التصوير	
605 - 005	توزيع الأفلام	
605 - 012	وكالة السفر والسياحة	
605 - 014	مؤسسة الرهانات الرياضية والمناصيب (خاصة بالدولة)	
605 - 015	منشأة رياضية	
605 - 016	مؤسسة الرياضات المائية (لغرض الربح)	
605 - 019	قاعة ألعاب	
605 - 021	وكالة الاتصالات	
605 - 024	عرض كل المنتوجات والمعدات والتجهيزات (قاعة عرض)	
605 - 025	استغلال الملهى	
605 - 026	استغلال الحانة الليلية (النادي الليلي)	
605 - 027	استغلال المرقص (الدسكوتيك)	
607 - 012	مؤسسة الحراسة والأمن	
607 - 026	سيبر مقهى (المقهى الإلكتروني)	
607 - 003	مؤسسة ائتمان مالي	
607 - 004	مكتب الاستشارة القانونية	
607 - 005	إدارة مؤسسات كل قطاعات النشاط (شركة تسيير مؤسسات الدولة ش. ت. م)	
607 - 006	مكتب الدراسات في التنظيم، دراسات الأسواق واستقصاءات	
607 - 007	مكتب الهندسة والدراسات التقنية	

الملحق الأول (تابع)

الرمز	التسمية	الملاحظة
607 - 008	مؤسسة المحاسبة	
607 - 009	مؤسسة معمارية	
607 - 010	مكتب المساحين والمتارين	
607 - 011	هيئة خاصة لتنصيب العمال	
607 - 015	شركة الخبرة التقنية ومفوضية معاينة التلف	
607 - 016	شركة الترقية والإعلام الطبي والعلمي حول المنتوجات الصيدلانية	
607 - 017	مكتب استشارة ودراسات ومساعدة في الاستثمار	
607 - 018	مؤسسة تنظيم التظاهرات الثقافية والاقتصادية والعلمية	
607 - 020	مؤسسة الزخرفة	
607 - 022	مؤسسة توزيع المنتجات البترولية	
607 - 028	استشارة و مساعدة المؤسسات الوطنية والدولية في مجال الصناعة والطاقة	
607 - 031	مكتب الدراسات في الأرشيف، الوثائقية والمعلومات	
607 - 032	استشارة وتقديم خدمات ذات طابع فني	
607 - 036	التقييمات التجارية	
607 - 043	دراسة واستشارة ومساعدة في ميدان الأمن	
607 - 044	استغلال قاعة الفيديو	
607 - 045	استغلال المكتبة الإعلامية (الميدياتيك)	
607 - 047	الشركة القابضة	
608 - 001	توضيب وتغليف المنتجات والمواد الغذائية	
608 - 002	توضيب وتغليف المواد الأولية للأنسجة	
608 - 003	توضيب وتغليف المنتجات الكيميائية والأسمدة	
608 - 004	توضيب المنتجات المختلفة الأخرى (غ م ف م أ)	

الملحق الأول (تابع)

الرمز	التسمية	الملاحظة
608 - 005	تعبئة المواد الصيدلانية	
609 - 001	مؤسسة أعمال السكريتارية والاستشارة الإدارية	
609 - 002	سحب المخططات، استنساخات مختلفة	
609 - 003	صنع الأختام وطوابع الامضاءات	
610 - 001	مؤسسة البريد السريع	
610 - 002	مؤسسة صحفية	
610 - 005	هاتف عمومي (طاكسي فون)	
	خدمات الرسائل الصوتية والمعلومات (أوديوتكس)	
610 - 006	تسيير الصناديق البريدية (سيدكس)	
610 - 007	مؤسسة تسير الخدمات البريدية والخدمات المالية البريدية	
610 - 009	مركز استقبال المكالمات الهاتفية	
611 - 004	وكالة عقارية	
611 - 006	إدارة الأملاك العقارية	
612 - 102	مؤسسة مالية	
612 - 103	بنك	
612 - 104	صندوق التوفير والاحتياط	
612 - 105	مؤسسة التأمين	
612 - 107	وسطاء في عمليات البورصة	
612 - 202	وكيل الصرف	
612 - 203	وسيط تأمينات أو شركة وساطة للتأمين	
612 - 204	وكيل عام للتأمينات	
612 - 205	مكتب أعمال	
612 - 206	وكيل تجاري	

الملحق الأول (تابع)

الرمز	التسمية	الملاحظة
613 - 132	تجهيز و تركيب لواحق السيارات	ماعدا سلسلة كاملة
613 - 204	التصليح الميكانيكي للسيارات، التصليح المتخصص لأقسام وقطع ميكانيكية لكل السيارات	ماعدا سلسلة كاملة
614 - 001	الحلاقة والعلاج الجمالي	
614 - 002	حمام، صونا	
614 - 003	مرشات	
614 - 004	تنظيف الملابس، صباغة ومغسل	
615 - 001	تمثيل أو وكالة تجارية للدول والجماعات الأجنبية	
615 - 002	تمثيل أو وكالة تجارية للمؤسسات العمومية الأجنبية	
615 - 015	مؤسسة إيداع السندات	
616 - 003	الخدمات المتعلقة باستعمال الكهرباء والغاز	ماعدا فيما يخص الخدمات المرتبطة بالطاقات المتجددة
616 - 004	تسيير واستغلال الفنادق ووكالات السياحة والسفر	
616 - 005	رسام الطبيعة	

الملحق الثاني

ملحق (07)

قائمة السلع المستثناة من المزايا

رقم الحساب أو حساب فرعي للنظام المحاسبي المالي	التسمية	الملاحظة
مستخرج رقم 244	مواد النقل البري للبضائع والأشخاص لحسابهم الخاص	ما عدا مواد النقل البري للبضائع والآلات حتى تلك المستعملة من طرف مصانع الآجر والإسمنت والمحاجر والبناء والأشغال العمومية والنشاطات المماثلة لحسابها الخاص.
245	تجهيزات المكتب والاتصال غير المستعملة مباشرة في عملية الإنتاج	ما عدا الحساب الفرعي رقم 2455 الخاص بالأجهزة الإعلامية.
246	تغليف مسترجع	

الملحق الثاني (تابع)

الرمز	التسمية	الملاحظة
247	ترتيب وتركيب	باستثناء الترتيب والتركيب الخاص بالفنادق والمطاعم المصنفة وهياكل الإيواء والعيش ومساحات الأعمال والمكاتب. لا يخص الاستثناء، كذلك، المزايا عندما تكون موجهة لإنجاز فنادق مصنفة، بياضات الأسرة والمائدة والحمام، لواحق الحلاقة واللواحق الصحية، الأواني، اللواحق وأدوات المائدة وأدوات الزجاج.
25	تجهيزات اجتماعية	
حسابات الباب الثاني	السلع المجددة، المنصوص عليها في المادة 6 "أ" من هذا المرسوم، الموجهة للنشاطات الواردة في القائمة المنصوص عليها في الملحق الأول أعلاه	
حسابات الباب الثالث	المخزون الجاري	باستثناء المواد، المنتجات والمواد بما فيها الخرسانة الجاهزة المدمجة بصفة نهائية في البناءات التي تدخل في إطار إنجاز الفنادق المصنفة باستثناء الإسمنت وحديد التسليح والرمل والركام.

مرسوم تنفيذي رقم 17-102 مؤرخ في 6 جمادى الثانية عام 1438 الموافق 5 مارس سنة 2017، يحدد كيفيات تسجيل الاستثمارات وكذا شكل ونتائج الشهادة المتعلقة به.

إنّ الوزير الأول،

- بناء على تقرير وزير الصناعة والمناجم،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 99-4 و143 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، المعدل والمتمم، لا سيما المادة 6 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 16- 09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 3 غشت سنة 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 15-125 المؤرخ في 25 رجب عام 1436 الموافق 14 مايو سنة 2015 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 16 رمضان عام 1427 الموافق 9 أكتوبر سنة 2006 والمتعلق بصلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 16-122 المؤرخ في 28 جمادى الثانية عام 1437 الموافق 6 أبريل سنة 2016 الذي يحدد كيفيات تطبيق الإعفاء وتخفيض نسبة الفوائد البنكية الممنوحة للنشاطات التابعة لبعض الفروع الصناعية،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 17-101 المؤرخ في 6 جمادى الثانية عام 1438 الموافق 5 مارس سنة 2017 الذي يحدد القوائم السلبية والمبالغ الدنيا للاستفادة من المزايا وكيفيات تطبيق المزايا على مختلف أنواع الاستثمارات،

ملحق (08)

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

تدابير لدعم الإستثمار

تدابير تتعلق بدعم المؤسسات

تدابير تتعلق بدعم تمويل المؤسسات

تدابير تتعلق بدعم إستحداث مناصب الشغل و مكافحة البطالة

تدابير الدعم حسب قطاع النشاط

التدابير الجبائية إلى جانب التدابير الموضوعية تتعلق بالربح

andi
Algérie
LA LOI RELATIVE
À LA PROMOTION
DE L'INVESTISSEMENT
Agence Nationale de Développement de l'Investissement
www.andi.dz

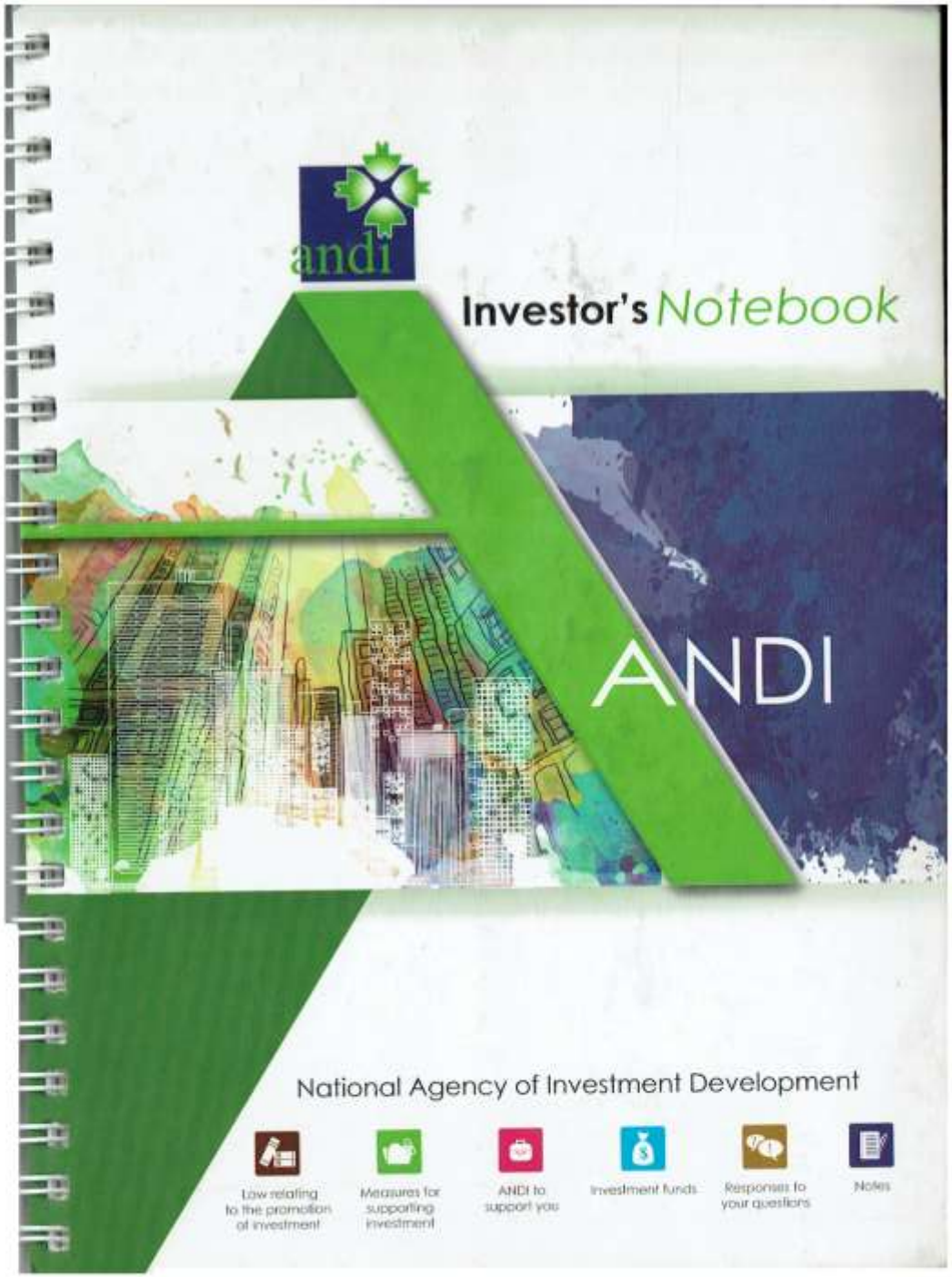
andi
Investor's Notebook
ANDI
National Agency of Investment Development
Law relating to the promotion of investment
Measures for supporting investment
ANDI to support you
Investment funds
Responses to your questions
Notes

L'ANDI POUR VOUS SOUTENIR

Afin de fournir des prestations selon les normes et standards internationaux, l'ANDI œuvre avec diverses institutions et organismes internationaux tels que :

- CNUCED pour le conseil et l'expertise, à l'occasion de l'examen de la politique d'investissement en Algérie ;
- ONUDI pour la formation et le perfectionnement des cadres de l'Agence sur les méthodes d'évaluation des projets d'investissements ;
- Banque Mondiale pour l'audit du processus de création d'entreprises et propositions de mesures d'amélioration dans le cadre de son programme DOING BUSINESS.

L'ANDI a pour missions :

- accueille, conseille et accompagne les investisseurs au niveau de ses structures centrales et régionales ;
- informe les investisseurs à travers notamment son site web, ses supports de promotion et ses divers points d'information à l'occasion d'événements économiques organisés en Algérie et à l'étranger ;
- formalise sur une base d'équité et dans des délais courts les avantages prévus par le dispositif d'encouragement;
- veille à l'exécution concertée avec les différentes institutions concernées (Douanes, impôts etc.), des décisions d'encouragement à l'investissement ;
- contribue à la mise en œuvre des politiques et stratégies de développement, en synergie avec les secteurs économiques concernés ;
- met à la disposition des investisseurs potentiels sa bourse de partenariat.

Guide pratique de l'investisseur en Algérie

DES REPONSES A VOS QUESTIONS

andi